اتجاهات النخبة نحو التعديلات الدستورية "دراسة ميدانية"

د. أحمد فاروق أحمد حسن

أستاذ مساعد بقسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة المنيا

المقدمة :

إن الحديث عن جماعة الصفوة أو النخبة حديث قديم ولكنه حديث الساعة أيضاً. ذلك أن الفرز النخبوى حقيقة (كما يقول أحمد زايد) من حقائق الحياة الاجتماعية والسياسية. وتنطوى دراسة النخبة فى أى مجتمع على أهمية كبرى بإعتبارها تسهم بشكل كبير فى فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة فداخل أى مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتلعب أدواراً داخل النسق السياسى وتملك سلطات على مستوى إتخاذ القرارات أو التأثير فى صياغتها فى أقل الأحوال وأخرى واسعة محكومة ولا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات.

وتلعب النخب دوراً كبيراً فى حياة مجتمعاتها فالقرارات التى تشارك فى صنعها والسلوك الذى تنتهجه فى إصدار هذه القرارات وفى تنفيذها يؤثر تأثيراً كبيراً فى صناعة تاريخ المجتمع وتحديد مساره. فرغم أن القرارات السياسية والتشريعات التى تحدد مسارات الحياة المختلفة وأطرها المعيارية تصدر عن مؤسسات كالمجالس التشريعية، إلا أن هذه المؤسسات تسير أمورها من خلال نخب أى أعداد قليلة من الأفراد تشكل فى الغالب "أوليجاركيات" داخل هذه المؤسسات يكون لها دون غيرها التأثير الأكبر على القرارات التى تصدر أو التشريعات التى تسن ومثل ذلك يقال عن المؤسسات التنفيذية التى تحول هذه القرارات والتشريعات إلى سياسات واقعية فهذه

السياسات تتأثر فى صياغتها وفى تنفيذها بمواقف وأراء الأشخاص الذين يقومون بصياغتها أو تنفيذها أى بالأفراد الأكثر تميزاً وتأثيراً فى عمليات الصياغة والتنفيذ أى بالنخب العلمية والتنفيذية واتجاهات النخبة نحو الدستور تؤثر فى أداء عمله فدرجة احترام النخبة والمواطنين للدستور وطاعاتهم لما يرد فيه تؤثر تأثيراً إيجابياً على الإبقاء عليه وعدم تعديله بسهولة. ولكن أصبحت التعديلات الدستورية ضرورة تفرضها عوامل دولية ومحلية لأنها جزء من التطور الاقتصادى والاجتماعى وحماية هويتنا من الضياع لصالح ثقافات وحضارات أخرى وتصحيح مسارنا السياسى والاقتصادى للحاق بركب الدول المتقدمة والإندماج معها بهويتنا وشخصيتنا. فالتعديلات الدستورية كانت مطلباً شعبياً فى السنوات الأخيرة لقوى واتجاهات كثيرة فى المجتمع لأن التطور تجاوز بعض النصوص حتى أن بعض النصوص كانت غير دستورية ولأن التعديل يتفق ويتلاءم مع الواقع ويستوعب التطورات المستقبلية التى تحملنا للأفاق والأهداف التى نسعى إليها خاصة وأن الدستور الحالى صدر عام ١٩٧١ وتعرض للتعديل مرتين الأولى فى عام ١٩٨٠ فى أواخر عهد الرئيس السادات فى (٥) خمس نصوص وتم التعديل سنة ٢٠٠٥ فى المادة (٧٦) فالتعديلات تعطى حريات أكبر مما ينعكس على القوانين القائمة التى تؤثر فى حياة كل مواطن فى كافة المجالات المختلفة.

وأن تعديل بعض مواد دستور ١٩٧١ كان ضرورة حتمية لمواجهة المتغيرات التى شهدتها مصر فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والمتغيرات العالمية مما يتطلب ضرورة البحث عن صيغة جديدة لقيادة المجتمع تعبر عن الوضع الحالى، بالإضافة إلى أن بعض مواد الدستور الحالى قد تجاوزتها بعض الأحداث مما أدى لحدوث انفصال بين الواقع وبعض نصوص الدستور، كما أن التطورات السياسية فى مصر قد تجاوزت بعض مواد

الدستور ومنها التغيير الذى طرحه الرئيس مبارك فى إعادة تعديل المادة (٧٦) مما أتاح إجراء انتخابات رئاسية متعددة بين مرشحين من عدة أحزاب وتيارات سياسية مختلفة وأن يكون الانتخاب بالاقتراع المباشر.

وفى ٢٦ ديسمبر عام ٢٠٠٦ أعلن الرئيس حسنى مبارك عن طلب تعديل دستور ١٩٧١ وأبلغ هذه التعديلات إلى مجلس الشعب ليشكل هذا الإعلان المرة الثانية التى يعلن فيها مبارك منذ توليه السلطة فى أكتوبر ١٩٨١ عن طلب تعديل الدستور وذلك فى أعقاب المادة (٧٦) وذلك بموجب صلاحياته التى خولتها له المادة ١٨٩ من ذات الدستور والتى تشير إلى حق كل من رئيس الدولة وثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل (١٥٢ عضواً فى الوقت الراهن) طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور بحيث يقدم ذلك الطلب لمجلس الشعب فإذا ما وافق عليه بعد مناقشته بنسبة الثلثين طرح التعديل الشعب للاستفتاء عليه، وعلى العكس من التعديل الأول الذى طلب فيه الرئيس مبارك تعديل مادة واحدة فقط من مواد الدستور وهى المادة ٧٦، كان التعديل الثانى الذى طلبه مبارك قد تضمن الرغبة فى تعديل (٣٤) مادة من مواد الدستور ليكون هذا التعديل الأكبر ليس فقط حجماً بل موضوعاً منذ أن وضع الدستور عام ١٩٧١،وذلك بالنظر إلى طبيعة المراكز والسلطات التى طالتها التعديلات المطلوبة وبشكل عام فقد أثارت تلك التعديلات جدلاً واسعاً داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية خاصة المواد التى أطلق عليها من المراقبين والباحثين "مواد الخلاف" الأربع فى تلك التعديلات وهى المواد (٥)، (٧٦)، (٨٨)، (١٧٩) وتحاول هذه الدراسة دراسة اتجاهات النخبة نحو التعديلات الدستورية فى ضوء بعض القضايا الأساسية المتعلقة بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحليل مضمون هذه المواد للتعرف على ما هو مكتوب ومعلن فى الدستور الحالى بخصوص المواد المراد تعديلها وكذلك

للتعرف على الهدف من التعديلات الدستورية وأهم هذه القضايا حيث أثارت التعديلات الدستورية حالة من الحراك السياسى داخل المجتمع المصرى وتزايد الرهانات على الإصلاح السياسى بوتيرة أسرع مما فرضه مسار الأحداث والنتائج موجة واسعة من الجدل السياسى والحزبى الممتد لاسيما وأن الرغبة فى الإصلاح والتغيير ظلت حبيسة قيود ومشكلات تتعلق بغياب الإتفاق عن وجهة التغيير وآلياته والهدف النهائى من ورائه.

أولاً : أهمية الدراسة :

١- تهتم هذه الدراسة بدراسة رؤية النخبة (سياسية ــ اجتماعية ــ ثقافية ــ مهنية ــ دينية) لأنها تتوفر لها عدة خصائص وقدرات ذاتية وإمكانيات موضوعية تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير فى مساره من خلال قدرتها على صناعة القرارات المختلفة.

٢- أن الاهتمام بدراسة اتجاهات النخبة نحو التعديلات الدستورية ورؤيتهم وتصوراتهم وآرائهم حول تلك القضايا يعبر عن وعى وإدراك إيجابى من جانب النخبة.

٣- تُعتبر التعديلات الدستورية فى هذه المرحلة الراهنة جاءت لتلبية احتياجات مصر الغد نظراً لصعوبة استمرار الآليات الراهنة لمواجهة إشكاليات المستقبل وإشتداد الأزمات التى تفرضها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى ضوء العولمة.

٤- تُمثل التعديلات الدستورية تعبيراً عن انتقال مصر من عصر إلى عصر جديد فهى وسيلة لبناء مستقبل أفضل ونقلة حضارية للحياة السياسية فتدعم مكانة مصر فى قيادة قاطرة الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى بالمنطقة العربية.

ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلى :-

١- التعرف على مدى وعى النخبة بالدستور الحالى : من حيث (مفهومه – صدوره – عدد مواده – وظائفه).

٢- التعرف على رأى النخبة فى قضية التعديلات الدستورية من حيث (أهميته- أهدافه- أسبابه).

٣- التعرف على رؤية النخبة لبعض القضايا الأساسية التى يتعرض لها التعديلات الدستورية.

٤- التعرف على العوامل المؤثرة فى اتجاهات النخبة نحو قضايا التعديلات الدستورية.

ثالثاً : تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة أن تجيب عن عدة تساؤلات هى :-

١- ما مدى وعى النخبة بالدستور الحالى ؟

٢- ما مدى وعى النخبة بالتعديلات الدستورية ؟

٣- ما مدى وعى النخبة بأهمية التعديلات الدستورية ؟

٤- ما هى رؤية النخبة لبعض القضايا الأساسية التى يتعرض لها التعديلات الدستورية؟

٥- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد النخبة فى تصوراتهم وآرائهم حول قضايا التعديلات الدستورية ؟

٦- ما هى العوامل المؤثرة فى إتجاهات النخبة نحو قضايا التعديلات الدستورية؟

الإطار النظرى للدراسة

أولاً : مفهوم النخبة (الصفوة)

إن مفهوم النخبة أو الصفوة Elite من المفاهيم المحورية فى الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وعلى الرغم من الحداثة النسبية لاستخدامه، إلا أن معناه فى الفكر الاجتماعى منذ زمن بعيد فمنذ ظهور الاهتمام بدراسة طبيعة المجتمع الإنسانى، وهناك تساؤلات عديدة حول طبيعة الجماعة الحاكمة وعلاقاتها بالجماهير ونوعية النظام السياسى فضلاً عن معنى المساواة السياسية وعلاقاتها بالبناء الطبقى.

والمتتبع للفكر الاجتماعى والسياسى منذ ظهوره يمكنه أن يجد إجابات عديدة ومتباينة على هذه التساؤلات ابتداءاً من "أفلاطون" و"آرسطو" مروراً بـ"ماركس" و"باريتو" وصولاً إلى "رايت ميلز" و"دال" ومن الطبيعى أن تختلف معالجة العلماء الاجتماعيون لهذا المفهوم باختلاف الفترة الزمنية التى ينتمون إليها وبإختلاف المنطلقات الفكرية التى ينطلقون منها[١].

المعنى اللغوى للنخبة (الصفوة)

الصفوة فى اللغة العربية تعنى صفوة الشئ خالص وأحسنه، يقال صفوة القول، صفوة الناس[٢]. ومفهوم الصفوة أشتق من الفعل اللاتينى Eligere ويعنى "يختار"، ومن الكلمات الفرنسية Eslire وأن كلمة Elite تشير إلى مجموعة ذات مكانة عالمية اجتماعياً، كما تشير إلى مجموعة تشكل أقلية ذات قوة[٣]. كما تشير إلى العنصر المختار من ثقافة أو جماعة أو الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً عليا.

والصفوة كما يشير "معجم العلوم الاجتماعية" تعنى مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون مركزاً مرموقاً فى المجتمع. وفى نطاق أضيق تدل على المجموعة التى اكتسبت شهرة فى مجال معين[٤].

وتشير الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية إلى أن الصفوة تعنى هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بالمقدرة على اتخاذ القرارات المؤثرة على غيرهم من الأفراد(٥).

يتضح مما سبق أن الصفوة هى جماعة ذات مكانة عالية فى المجتمع وهى أكثر قوة من غيرهم وتؤثر فى عملية اتخاذ القرارات على باقى الأفراد داخل المجتمع.

المعنى الاصطلاحى للنخبة (الصفوة)

عرف "باريتو" النخبة بأنها تلك الطبقة من البشر الذين لديهم أعلى المؤثرات فى فروع النشاط الإنسانى وتنقسم هذه الطبقة إلى طبقتين : الصفوة الحاكمة Governing- Elite: وتشمل الأفراد الذين يلعبون بشكل مباشر أو غير مباشر دوراً له اعتبار فى الحكومة، والصفوة غير الحاكمة Non Governing-Elite وتشمل باقى الأفراد.

ويرى "موسكا" النخبة بأنها جماعة من أشخاص إما فى وضع يسمح لها بممارسة السلطة بشكل مباشر أو فى وضع يمكنها من التأثير على ممارسة السلطة السياسية.

وقد عرفها "موسكا" أيضاً من خلال تعريفه لمفهوم الطبقة الحاكمة، ويقر بوجود طبقتين هما : الطبقة الحاكمة وتتكون من هؤلاء الأشخاص الذين يمارسون القوة العامة دائماً وتكون أقلية وطبقة محكومة أسفل هذه الطبقة مكونة من عديد من الأشخاص الذين لا يشاركون أبداً فى الحكومة.

والنخبة عند "رايت ميلز" تتكون من مجموعة من الأفراد يملكون أكبر قدر ممكن من الثروة والقوة والمكانة وأفراد الصفوة يشغلون المراكز داخل المؤسسات النظامية الكبرى، ويذهب إلى أن أفراد تلك الصفوة هم باستمرار وبالضرورة صانعوا التاريخ، وقد ميز بين ثلاث صفوات : الصفوة

الاقتصادية، والقادة السياسيون، والقادة العسكريون[٦].

لذلك يعرف "ميلز" أن صفوة القوة يكمن تعريفها فى ضوء وسائل القوة بأنها تشمل أولئك الذين يشغلون الأوضاع القيادية[٧]. وبذلك يكون "ميلز" سار على نهج "موسكا" عند تناوله للصفوة، إلا أنه اختلف عنه فى أن "موسكا" يرى أن طبقة الصفوة تشكل طبقة اجتماعية، فى حين الصفوة عند "ميلز" تتجمع لكى تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع.

أما الصلات أو العلاقات التى تربط الصفوات فيما بينها، فهى المصالح العامة والمصالح المادية والتشابه فى الأفكار والمعتقدات والأصول الاجتماعية ومصادر التعليم المتشابهة والعلاقات الاجتماعية التى تدعم بطريق مباشر المصالح المشتركة.

أما "جيمس بيرنهام" فقد عرف النخبة من خلال المجتمع الإدارى الذى يراه مقابلاً للمجتمع الرأسمالى حيث أن المديرين يأتون بدلاً من ملاك وسائل الإنتاج ويتحكمون فيها. وقد استخدم مفهوم الطبقة الحاكمة وقال "إذا أردنا أن نبحث عن الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التى تحصل على أعلى الدخول[٨].

وتعنى عند أحمد ذكى بدوى أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجماً[٩]. والصفوة تعنى أيضاً بأنها جماعة أو أقلية قليلة داخل المجتمع لها مكانتها الاجتماعية العالية وتؤثر على أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع الأخرى[١٠].

وتعرف الصفوة بأنها القلة الذين يعتبروا أرفع وأسمى مكانة اجتماعياً وفكرياً، وعقلياً ومهنياً عن باقى أفراد المجتمع وتتكون من هؤلاء الأشخاص المؤثرين فى الحكومة فى أى قطاع فى المجتمع ويملكون مواهب فائقة وتعامل كقوة لإنجاز مهمة تاريخية[١١].

والنخبة عند إسماعيل على سعد تعنى الأقلية Minority داخل أى تجمع اجتماعى مثل المجتمع والدولة والحزب السياسى أو على أية جماعة تمارس نفوذاً متفوقاً على المجتمع فالصفوة التى تمارس نفوذاً متفوقاً تسمى الصفوة الحاكمة Ruling Elite، أو كما يسميها بعض الكتاب "الصفوة السياسية" Political Elite كما تشير كلمة صفوة إلى الأقلية المتميزة أو القيادات فى مختلف الميادين سواء فى الميدان الثقافى ــ الصفوة الثقافية عند "كارل مانهايم"ــ أو الميدان الاقتصادى أو العسكرى، وهى تلك الجماعة التى تتخذ القرارات فى تلك المجالات(١٢).

وقد فرق أحمد زايد بين النخبة القديمة والنخبة الجديدة، فترتبط الأولى بالبناء التقليدى للمجتمع وبأصحاب السلطة التقليدية كالعمد والمشايخ، أما الصفوة الجديدة فإنها ترتبط بالبناء الجديد داخل المجتمع وتتكون من أولئك الذين تلقوا تعليماً علمانياً ويشكلون مناصب بيروقراطية إدارية. وهنا يرتبط بالصفوة الجديدة دور بارز فى حمل مشعل التغيير عن طريق نشر قيم الإنجاز والعلمانية من خلال سيادة السلطة القانونية على السلطة التقليدية(١٣).

وعرف محمد الجوهرى جماعات النخبة بأنها أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادى فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية بمقدار ما تتيح لهم مواقعهم هذا التأثير على عمليات التنمية سواء من خلال تعويقها أو تشجيعها أو توجيهها وجهة معينة(١٤).

كما يعرف محمد عاطف غيث النخبة بأنها جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين، ويستخدم المصطلح بالتحديد للإشارة إلى النفوذ الذى تمارسه هذه الجماعة وبخاصة القلة الحاكمة فى مجال محدد، ولذلك فإن الصفوة هى أكثر الفئات هيبة وأثرا، وقد يشير المصطلح أيضاً إلى أعلى فئة فى أحد ميادين التنافس، وتتألف الصفوة من

البارزين المتفوقين بالقياس إلى غيرهم ومن ثم فهم يعتبرون قادة فى ميدان معين[١٥].

ويشير بوتومور Buttomour إلى أن النخبة السياسية عبارة عن جماعة صغيرة داخلة فى نطاق الطبقة السياسية وتتألف عادة من أولئك الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة وتشمل الصفوة السياسية كبار موظفى الحكومة والإدارات العليا والقادة العسكريين وفى بعض الأحيان الأسر ذات النفوذ السياسى كالأسر الأرستقراطية أو الملكية بالإضافة إلى أصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى[١٦].

ويضع الباحث تعريفاً إجرائياً لمصطلح النخبة فى الدراسة بأنها جماعة قليلة من الأفراد لهم سمات مميزة عن باقى المواطنين داخل المجتمع تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزاً ومعيار هذا التمييز قدرتهم على التأثير فى مجريات الأمور المختلفة وتوجيهها وكذلك تأثيرهم على عمليات صناعة القرارات المهمة فى كافة المجالات المختلفة.

ثانياً : تطور مفهوم النخبة (الصفوة)

استخدمت كلمة نخبة فى القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة وما لبث هذا الاستخدام أن اتسع للإشارة إلى الجماعات الاجتماعية العليا. كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا وطبقاً لقاموس أكسفورد فإن أقدم استخدام عرف لكلمة صفوة (نخبة) فى اللغة الإنجليزية كان سنة ١٨٢٣ حينما كانت تنطبق على الجماعات الاجتماعية، بيد أن المصطلح لم يستخدم استخداماً واسعاً فى الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية بوجه عام إلا فى أواخر القرن التاسع عشر، وفى ثلاثينيات القرن العشرين فى بريطانياً وأمريكا على وجه الخصوص، حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه فى النظرية السوسيولوجية للصفوة، فالمدلول العام لمفهوم

الصفوة يشير إلى جماعة أو فئة متميزة من الناس تشغل مكاناً مرموقاً في المجتمع[١٧].

وتظهر جماعات النخبة في كل المجتمعات البسيطة كانت أم المعقدة الزراعية كانت أم الصناعية، فتحتاج كل المجتمعات لسلطات داخلية ومتحدثين رسميين وعملاء يمثلون رموزاً للحياة العامة وقد ساهم كل من علماء الاجتماع السياسي وعلماء السياسة من خلال دراساتهم في تطور مفهوم الصفوة مثل باريتو وميشلز وموسكا ولازويل ورايت ميلز وهانز .. إلخ. ما يعنينا هنا ما تجمع عليه هذه التعريفات حول مفهوم النخبة ألا وهو التمتع بوضع اجتماعي ومكانة اجتماعية متميزة وامتلاك السلطة والنفوذ وامتلاك مهارات خاصة وأن جماعة النخبة قلة[١٨].

وطرأت حديثاً عدة تغيرات على مفهوم النخبة فلقد اتسع المفهوم اتساعاً كبيراً بحيث لم يعد قاصراً على النخب السياسية فحسب، وإنما أصبح يضم فئات كثيرة وجاء ذلك على أيدى السلوكيين وعلى رأسهم روبرت دال حيث كانوا يرفضون مفهوم النخبة رفضاً نظرياً ومنهجياً لأنه يفترض أن القوة توزع في المجتمع توزيعاً صفرياً حيث تمتلك جماعة واحدة كل القوة في مقابل حرمان بقية الجماعات منها، لقد أفسحت الصياغات النظرية المحدثة مكاناً لمفهوم النخب المتعددة وذلك من منطلق الفهم فينطلقون من فهم تعددى للحياة الاجتماعية والذى يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة، والقوة تظهر لا من طبيعة الجماعة نفسها أو الخصائص التي تميزها هذه الجماعة ولكن من قدرتها على التأثير في مجموعة القرارات المطروحة على الساحة السياسية والقضايا السياسية[١٩].

واتضح مفهوم النخب المتعددة بشكل جلي في دراسة سوزان كيلر المنشورة عام ١٩٦٣ والتي افترضت فيها وجود نخب استراتيجية في ميادين

الحياة المختلفة فى الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدنى ولكل واحد من هذه النخب وظيفة فى ميدان وجودها، فلقد أصبح بمقدورنا الآن أن نتحدث عن نخب ثقافية ونخب اجتماعية تعمل فى نطاق المجتمع المدنى وفى الميدان الثقافى دون أن تصل إلى سدة الحكم فالجماعات التى تحمل لواء الثقافة وتدافع عنها وتلك التى تقود الصياغات الثقافية الحاكمة وكذلك الجماعات الرائدة فى مجال حقوق الإنسان وفى مجال الدفاع عن البيئة أو الأسرة ... إلخ كل تلك الجماعات تتضافر جهودها مع جهود النخب الاستراتيجية فى المجال الاقتصادى والنخب الاستراتيجية فى المجال السياسى من أجل أن يعمل المجتمع فى نسق فعال.

وانطلقت من هنا دراسات النخبة كما يقول أحمد زايد ٢٠٠٥ من شرنقة دائرة النفوذ السياسى إلى مجال أوسع وأرحب تمثل فى دائرة النفوذ الاجتماعى والثقافى وأصبح بإمكاننا دراسة النخب فى مجالات متعددة فى القرية والمدينة والمؤسسة والتنظيم وفى المجال المدنى بشكل عام[٢٠].

ثالثاً : الاتجاهات النظرية فى دراسة التحليل النخبوى

تعود جذور دراسة النخبة إلى كتابات أفلاطون وأرسطو غير أن المنهج النخبوى لم يتبلور إلا فى العصر الحديث بفضل إسهامات عدد من المفكرين والكتاب وقد وضع "سان سيمون" الخطوط العريضة والعامة لتحليل النخبة إذ نظر إلى المجتمع كهرم فى قمته توجد نخبة سياسية (صفوة سياسية)، ولما كانت الصفوة واقعاً لا مهرب لأى مجتمع منه، رأى سان سيمون أن إصلاح أى نظام حكم لا يكون إلا بتغيير النخبة، وتبعاً له ينبغى أن تسند مهمة الحكم إلى العلماء والفنانين وكبار رجال الصناعة، ويؤكد على ارتكاز النخبة السياسية على المؤهلات وليس الانتماء الأسرى[٢١].

وحلل "هيوليتى" حالة النظام السياسى الفرنسى قبل اندلاع الثورة

الفرنسية عام ١٧٨٩ من منظور النخبة التى أطلق عليها الطبقة الحاكمة أو الطبقة الممتازة التى تتكون من الملك والنبلاء والكهنة معتبراً أفعالهم الأساس فى نشوب الثورة. وذهب "لودفيع جيمبلوكس" إلى القول بأن الدولة لا تعدو أن تكون سيطرة الأقلية على الأغلبية وهى بمثابة صفوة سياسية تعتمد على عامل بيولوجى يتمثل فى تفوقها عقلياً على بقية أفراد المجتمع(٢٢).

وقد أثرت تلك الكتابات التى طرحها الكتاب الثلاثة على مفكرى كتابات التحليل النخبوى : موسكا، باريتو، روبرت ميشلز، بيرنهام، ورايت ميلز، ويتفق هؤلاء على أن أى مجتمع تحكمه صفوة ولكنهم يختلفون فى الأساس الذى تنهض عليه قوة النخبة.

أولاً : الاتجاه التنظيمى Cirganizatinal approach

جوهر هذا الاتجاه أن سيطرة النخبة ترجع إلى ما لديها من مهارات تنظيمية، ومن أبرز دعاته موسكا وميشلز. فقد اهتم موسكا بدراسة الصفوة من خلال كتابه الطبقة الحاكمة Ruling Class فمن بين الحقائق الثابتة التى يمكن أن نلاحظها فى الكائنات العضوية السياسية والتى كانت واضحة بالنظرة العابرة أنه فى كل المجتمعات ــ بدءاً من المجتمعات التى تطورت بشكل ضئيل والتى حققت بالكاد بدايات الحضارة، إلى تلك المجتمعات الأكثر تقدماً وقوة تظهر طبقتان من الناس، طبقة حاكمة، وطبقة محكومة. الطبقة الأولى دائماً ما تكون قليلة العدد، وتؤدى جميع الوظائف السياسية وتحتكر القوة وتتمتع بالمزايا المصاحبة للقوة، بينما الطبقة الثانية الطبقة الأكثر عدداً وتكون خاضعة لتوجه وتحكم الطبقة الأولى(٢٣).

ففى كل المجتمعات الإنسانية لدى "موسكا" توجد طبقة حاكمة وهى أقلية وطبقات محكومة وهى غالبية. وتعد هذه ظاهرة تاريخية بمعنى أنها وجدت فى كل المجتمعات الإنسانية فكلما حقق المجتمع قدراً من التطور

والنمو كان على كل طبقة خاصة أو أقلية منظمة فيه أن تضطلع بمسئولية توجيه المجتمع فى كل مناحيه وشئونه المتعددة، أما الطبقات المحكومة وهى صاحبة الأكثرية العددية فهى حالة من الخضوع الكامل والضبط المستمر من قبل الطبقة الأولى الحاكمة التى تستعين على تحقيق هيمنتها وسيطرتها على الطبقات المحكومة بأساليب قانونية حيناً وأخرى تعسفية قائمة على العنف أحياناً أخرى[٢٤].

أن وضع النخبة Elite Position هو نتيجة حيازة أعضائها شيئاً ما يقدره المجتمع: ثروة، مكانة دينية ... إلخ، إلا أن الفضل فى قوة وسيطرة النخبة يعود بالدرجة الأولى إلى ما لديها من قدرات تنظيمية كبيرة أى إلى قدرتها على التماسك فى مواجهة القوى الأخرى فى المجتمع. ويرى "موسكا" أن صغر حجم الصفوة وبساطة وسائل الاتصال المتوفرة لديها يمنحانها هذه المقدرة التنظيمية العالية وهى لهذا تستطيع وضع السياسيات واتخاذ القرارات بسرعة والاستجابة الفورية للظروف المتغيرة والظهور بمظهر التضامن الكامل فى أقوالها وأفعالها، أما الأغلبية فغير منظمة وتضم أفراداً ليس لهم هدف مشترك أو نظام اتصال معروف أو سياسات متفق عليها[٢٥].

وعلى الرغم من أن موسكا يرى أن كل مجتمع لابد وأن تسيطر عليه طبقة حاكمة أو سياسية، إلا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد فروق بين الأنظمة السياسية إن هذه الأنظمة تختلف وفقاً لعاملين هما : توجيه خطوط السلطة ومصدر عضوية الطبقة الحاكمة، وهذان هما المحوران الأساسيان اللذان يمكن مقارنة النظم السياسية على أساهما، والسلطة عند موسكا ــ إما أن تتخذ شكلاً هابطاً Downward وهذا هو المبدأ الأوتوقراطى ــ أو إتجاهاً صاعداً Upward وهذا هو المبدأ الليبرالى. وهو يعتبر الأوتوقراطية، والليبرالية نماذج مثالية تصنف كافة المجتمعات وفقا لها[٢٦].

أما روبرت ميشلز الذى كان تلميذاً لموسكا فقد تابع موقفه فى دراسة الصفوة مؤكداً قدرتها التنظيمية وكانت الفكرة التى أصر عليها ميشلز هى أن كل بناء لابد أن يتضمن حكم الصفوة.

ولكى يدعم "ميشلز" وجهة نظره درس عدداً من الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية فى أوروبا فيما قبل الحرب العالمية الأولى، وركز دراسته على الحزب الاشتراكى الألمانى أكثر الأحزاب قرباً للديمقراطية فى وقته.

وقد طرح ميشلز فى الفصل الثانى من كتابه الأحزاب السياسية، قانونه الشهير "القانون الحديدى للأوليماركية" تحت عنوان Democracy and the Iron law of Oligarchy موضحاً فيه آراءه حول الصفوة[٢٧].

وقد أوضح "ميشلز" أن داخل كل تنظيم أيا كان حجمه لابد وأن توجد القيادة لكى يكتب له النجاح والبقاء وطبيعة التنظيم تمنح القائد القوة والامتياز، والقادة فى التنظيم هم الذين يعبرون عن أراء الأعضاء ويتزعم موقفهم باستمرار نتيجة لعوامل تنظيمية وأخرى سيكولوجية، لكن العوامل التنظيمية لها الأهمية دائماً وكلما ازداد التنظيم حجماً وتعقيداً، تزايد اعتماده على قادته وجهازه البيرقراطى الذى يكتسب خبرة فنية خاصة.

كما يؤكد ميشلز أيضاً أهمية السمات السيكولوجية العامة أيضاً، فقد أوضح أن القائد أو الزعيم الذى مارس السلطة وتعود عليها يجد صعوبة فى التنازل أو التخلى عنها، فضلاً عن أن ممارسة السلطة ذاتها تحدث تحولاً سيكولوجيا فى شخصية القائد فيبالغ فى عظمته[٢٨].

وقد تناول "ميشلز" قضية الديمقراطية فى إطار دراسته عن التنظيم تناولاً اتسم باهتمامه الزائد بهذه القضية برغم تبنيه منظوراً يمكن القول بأنه رجعى، فنظرته التشاؤمية بصدد نظام سياسى تتحقق فى ظله الديمقراطية ويذهب "ميشلز" إلى أن الديمقراطية مجرد شئ وهمى وهو بهذا يعدا مكان

التوصل إلى نظام ديمقراطى فى المجتمع فى أى مرحلة من مراحل تطـوره أمر غير صحيح، كما أنه يرى أن النظرية السوسيولوجية التى ترى إمكـان وجود نظام اجتماعى يسوده الديمقراطية مجرد نظريات زائفة، فالديمقراطية هى الشئ الذى لا يمكن اكتشافه وتحقيقه فى الواقع[٢٩].

ولقد أقر "ميشلز" أهمية العوامل الاقتصادية فـى إحـداث التغيـر الاجتماعى (متفقاً مع ماركس) إلا أنه أوضح أن هناك عوامل وقوى عديـدة تحدد مصر الديمقراطية والاشتراكية، وتتمثل هـذه العوامـل فـى طبيعـة الإنسان، ونوعية الصراع السياسى فضلاً عن شكل التنظيم[٣٠].

ثانياً : الاتجاه النفسى Psychological approach

عبر عن هذا الاتجاه "باريتو" فى كتابه "العقل والمجتمع" ويرى أنـه أكثر شمولاً فى تحليله للصفوة فهو يوسع من نطاق الصفوة حتى أنها تكـاد تصل إلى اتساع مفهوم الطبقة الحاكمة عند ماركس.

وتتكون النخبة عند باريتو من الأشخاص البارزين فى كافة ميـادين النشاط الإنسانى وهو بذلك فهم النخبة بصورة أكثر شمولاً واتساعاً فى فهـم "موسكا" لها كما زعم "باريتو" وعلى خلاف "موسكا" أن النخبة ليست نتاجـاً لمهارات تنظيمية وإنما لصفات إنسانية أو عوامل نفسية معينة[٣١].

وميز "باريتو" بين النخبة التى تشمل أولئك الذين يشغلون المراكـز القيادية فى مختلف ميادين الحياة وبين غير النخبة ثم قسم النخبة إلى فريقين.

- نخبة حاكمة. وهى التى تلعب دوراً هاماً فى عملية الحكـم أمـا بطريـق مباشر أو غير مباشر.
- نخبة غير حاكمة. تضم الأشخاص المرموقين فى ميـادين لا صـلة لهـا بالعمل السياسى أى أولئك الذين ليس لنشاطهم تأثير ملموس على العملية السياسية مثل نجوم الكرة أو الفن ولكنهم ليسوا فى مراكز القوة[٣٢].

وقد ميز "باريتو" بين النوعين السابقين من النخبة على أساس مدى سيطرة الرواسب على كل منهما وهى بمثابة انعكاس للميول الفطرية الإنسانية، هذه الرواسب صنفها فى مجموعتين :-

رواسب تعكس الميل إلى التأمل والتفكير، رواسب تعكس الميل إلى البقاء والنظام والاستقرار، فيسود النوع الأول من الرواسب لدى بعض أفراد المجتمع وهؤلاء هم أقل الذكاء والمكر، بينما يسود النوع الثانى من الرواسب لدى أفراد آخرين وهؤلاء هم أهل القوة والنظام، وتحتاج السياسة إلى كلا النوعين من الرواسب فهى جزئياً مسألة اقناع وجزئياً مسألة قوة، ويتوقف نمط الحكم فى أى وقت على ما إذا كانت الصفوة الحاكمة تضم أفراداً تسود لديهم رواسب النوع الأول أو أفراداً تسود عندهم رواسب النوع الثانى فى الحالة الأولى تحكم الصفوة عن طريق الإقناع والترغيب. أنها تبتكر الأيديولوجيات لجذب الجماهير، وتتخذ سياسات لمواجهة الأزمات وإشباع المطالب. أما فى الحالة الثانية فإن الصفوة تحكم من خلال استخدام القوة أنها تقمع المعارضة وترهب المحكومين وتجعل صيانة النظام العام بمثابة الهدف الرئيسى للحكم(٣٣).

وفى معرض تصنيفه للنظم السياسية، يذكر "باريتو" ابتداء أنها جميعاً نظم أوليماركية ثم يقسمها إلى نمطين مثاليين :

نظم تحكمها نخب يحوز أفرادها النوع الأول من الرواسب، ونظم تحكمها نخب يحوز أفرادها النوع الثانى من الرواسب(٣٤).

وهكذا وفى ضوء رؤية "باريتو" السيكولوجية للبشر، يختلف أبناء الطبقات العليا والدنيا من حيث بناؤهم السيكولوجى، حيث أن أفراد الطبقات الدنيا لا يحصلون على أى قدر من الوعى أو الإدراك العقلانى لظروف حياتهم أو وجودهم وذلك نتيجة للعواطف غير المنطقية.

أما أفراد الطبقات العليا يتميزون بالوعى والإدراك العقلانى، وبهذا يكون "باريتو" ربط بين الوعى والعواطف والرواسب[٣٥].

والطبقة الدنيا أو اللاصفوة ليست موضوع اهتمام "باريتو" لأن تأثيرهم السياسى فى المجتمع يكون منعدماً تماماً وهم لا يمكن أن يصلوا إلى الحكم ولابد أن يظلوا محكومين وخاضعين للصفوة، وهكذا نرى أن التنظيم السياسى للمجتمع فى رأى "باريتو" يعتمد على كيفية توزيع الرواسب التى ترتبط بالغرائز أو العواطف الفطرية بين الناس فى المجتمع، وهذه الغرائز تحدد الحياة الفكرية فى المجتمع[٣٦].

لقد عارض "باريتو" أفكار التنوير والذى تمثل فى الإيمان بعقلانية الإنسان وكماله، فقد رفض تأكيد أفكار التنوير على العقل كمدخل لفهم المجتمع، وأشار إلى أن العقل ليس إلا عاملاً غير ملائم لفهم التاريخ، ويرى أن الإنسان غير عقلانى أساساً، وأن التاريخ لا يضيف إليه تقدماً فهو كائن لا يسيره العقل، وإنما تدفعه الرواسب الكامنة فى أعماقه[٣٧]. ففى نظر "باريتو" السلوك محكوماً بالرواسب العميقة فى الجذور فى التكوين السيكولوجى للإنسان والتى تتسم بأنها غير عقلية أساساً، وهذه الرواسب هى مبادئ رئيسية تكمن خلف الفكر غير المنطقى والسلوك، وهذه الرواسب فى نظر "باريتو" مرتبطة بغرائز فى الطبيعة البشرية لا يمكن تغييرها[٣٨].

ويقدم "باريتو" تحليلاً كلياً لتوازن المجتمع مهتماً بالخصائص المميزة للعقل الإنسانى وينظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً من القوى الموجودة يحقق توازناً، ويتألف من أجزاء متساندة بحيث يؤدى التغيير فى جزء منه إلى التأثير على بقية الأجزاء والكل معاً، أما العناصر المادية أو الجزئيات التى يتألف منها النسق تتكون من الأفراد الذين يخضعون لتأثير قوى اجتماعية ذات سمات عامة وثابتة[٣٩].

ويميز "باريتو" بين السلوك (الفعل) المنطقى وغير المنطقى، ويكون الفعل منطقياً ـ فى رأى باريتو ـ إذا ما استطاع أن يحقق غاية بطريقة موضوعية وإذا كانت الوسائل المتبعة تتفق موضوعياً مع هذه الغاية فى إطار أفضل معرفة متاحة، أما الأفعال التى تخرج عن هذا النطاق فيعتبرها جميعاً أفعالاً غير منطقية[٤٠]. أما الأفعال المنطقية فى رأى "باريتو" لا تتوفر إلا فى المجال العلمى والاقتصادى أما عدا ذلك من المجالات فالغلبة للأفعال غير المنطقية، فالإنسان بطبعه لا عقلانى وتحركه قوى غير منطقية والأفعال غير المنطقية تنجم أساساً عن حالات سيكولوجية وعواطف ومشاعر لاشعورية[٤١].

ويرى "باريتو" أن الأفعال غير المنطقية تظهر فيما أطلق عليه الرواسب فقد اقترب من قضية العناصر غير المنطقية، وأن الرواسب عنده تمثل العناصر الثابتة من خلال النظريات غير العلمية المرتبطة بالفعل غير المنطقى، بينما المشتقات تمثل العناصر المتغيرة[٤٢].

وهكذا يكون واضحاً أن "باريتو" قد اعتقد أن العواطف هى بمثابة ميول إنسانية فطرية تؤدى إلى سيادة الأفعال غير المنطقية على الحياة الاجتماعية، وبهذا يؤكد "باريتو" أن العواطف تعتبر القوى الأساسية والمسيطرة على السلوك الاجتماعى[٤٣].

ثالثاً : الاتجاه الاقتصادى Economic approach

يختلف موقف "بيرنهام" Burnham فى دراسته للصفوة عن العلماء الكلاسيكيين (موسكا-مشيلز-باريتو) حيث أنهم حاولوا هدم الاتجاه الماركسى عن الطبقة الحاكمة وقد رفض الماركسيون دراسة الصفوة بوصفها تعبيراً عن أيديولوجية برجوازية، ولكن "بيرنهام" حاول المزاوجة بين الاتجاهين وذلك من خلال مؤلفه الشهير "الثورة الإدارية" المنشور لأول مرة عام

١٩٤١[٤٤].

والقضية الأساسية التى ينهض مؤلفه أن النظام الرأسمالى فى تدهور مستمر وأنه سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شئونه الاقتصادية والسياسية وقد لجأ "بيرنهام" إلى كتابات علماء الصفوة فاستعان بها فى صياغة فروضه الأساسية والتى تتمثل فى أن السياسة لا تعدو أن تكون صراعاً بين الجماعات من أجل الحصول على السلطة، وأن كل الجماعات الصغيرة تهيمن على عملية صنع القرار، وأن التغير فى تكوين النخبة (بمعنى استبدال نخبة جديدة بأخرى قديمة) هو مصدر التطور الاجتماعى[٤٥].

وقد أخذ "بيرنهام" من النظرية الماركسية مقولة أن السيطرة على وسائل الإنتاج الرئيسية هى مصدر قوة النخبة. إذ بفضل هذه السيطرة تستطيع النخبة من الآخرين من تملك أدوات الإنتاج، إضافة إلى الحصول على معاملة تفضيلية عند توزيع الناتج سواء أخذ شكل نقود أو سلع[٤٦].

وبالنظر إلى الطابع التراكمى للقوة يؤدى التحكم فى أدوات الإنتاج إلى قوة سياسية ونفوذ اجتماعى وثروة وتكفل قوانين الدولة بحماية علاقات الملكية القائمة بما يعنى الحفاظ على سيطرة مالكى أدوات الإنتاج. فالدولة فى ظل النظام الرأسمالى تضع إطاراً قانونياً يضمن نجاح الاقتصاد الحر. على أن الهيمنة على أدوات الإنتاج لا تتوقف على الصيغ القانونية، بل على طبيعة النظام الاقتصادى ويرتبط نجاح أو فشل النخبة فى الاحتفاظ بسلطتها بمدى احتكارها لوسائل الإنتاج، وتتلاشى قوة الصفوة إذا تأتى لصفوة أخرى أن تسيطر على أدوات الإنتاج أو أن تطور فناً إنتاجياً جديداً[٤٧].

وفى تفسيره لأزمة النظام الرأسمالى، يذهب "برنهام" إلى أن ملاك أدوات الإنتاج أى الرأسماليين آخذون فى الابتعاد عن عملية الإنتاج إذ يقصرون

نشاطهم على التمويل ويعهدون بالنشاط الإنتاجي إلى عناصر إدارية مهنية من ثم آلت العملية الإنتاجية إلى أيدى صفوة فنية ماهرة باتت تتحكم فى النفاذ إلى أدوات الإنتاج، هذا التحكم سوف يتحول إلى سيطرة كاملة يواكبها الحصول على معاملة تفضيلية، وهكذا سوف تختفى الطبقة الرأسمالية لا ليحل محلها مجتمع خال من الطبقات بل صفوة إدارية تكنوقراطية تتفق لها سيطرة اقتصادية وسياسية على المجتمع(٤٨).

وقد وجه إلى "بيرنهام" انتقاد باعتباره رأى أن الإداريين سوف يسيطرون على مجريات الأمور داخل المجتمع إلا أن نطاق هذه الفئة ليس شديد الإتساع كما زعم "بيرنهام" وقد تجاهل بعض التطورات الحديثة فى المجال الصناعى ومدى تأثير ذلك على الإداريين.

رابعاً : الاتجاه المؤسسى Institutional approach

يرتبط هذا الاتجاه بعالم الاجتماع الأمريكى "رايت ميلز" فقد اهتم بدراسة النخبة من خلال البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع وتستند تحليلات هذا الاتجاه إلى فرضية أساسية مؤداها : إن القوة السياسية فى المجتمعات الحديثة إنما هى قوة نظامية Institutional Power ترتد أصولها إلى طبيعة الأدوار والصلاحيات التى يباشرها الأفراد من خلال المنظمات الكبيرة التى تتدرج هرمياً من حيث المكانة والسلطة، ولا يخلو منها أى من المجتمعات الحديثة، وبما أن الجماعة السياسية التى تقبض على زمام الأمور فى المجتمع الحديث لا تعدو وأن تكون قلة من الأفراد الأقوياء يمثلون المراكز الحاكمة فى تكوينه المؤسسى فإن الصفوة السياسية إذن (صفوة قوة Power Elite) تنبثق عن خصوصية الطابع التنظيمى للمجتمع الحديث(٤٩).

والصفوة عند "ميلز" تتألف من هؤلاء الذين يتولون المواضع القيادية

فى التسلسل الهرمى بحيث يبدو هرم القوة- أى بناءها عند "ميلز" على ثلاث مستويات[٥٠]:-

- **المستوى الأول** : يمثل قمة الهرم وهو مكون من كبار التنفيذيين الحكوميين، والمسئولين العسكريين ومديرى الشركات الكبرى.
- **المستوى الثانى** : ويتكون من المستويات الوسطى للقوة حيث نجد جماعات النفوذ المتباينة ذات العلاقات المتعددة.
- **المستوى الثالث** : وهو المستوى الذى يتكون من المجتمع الجماهيرى الذى لا قوة له حيث يكون غير منظماً فى العادة ومفكك ويضبط عادة من أعلى.

ويتوقف تضامن النخبة عند ميلز على درجة إحكام الحلقات بين التسلسل النظامى ويزداد هذا التضامن والتماسك كلما إزداد حجم الارتباطات المتبادلة والمصالح المتشابهة مما يؤدى إلى قيام نوع من التجمع للنخبة، ويرى ميلز أنه لكى تبقى نخبة القوة يجب أن يكون هناك اتصال دائم ومستمر بين قادة التسلسلات المختلفة. وقد ينبع هذا الاتصال عن طريق الاتفاق المتعمد بين القادة على السياسات والقيم التى يراعونها، وتكون هذه الصلة النظامية فى أشد قوتها عندما يتبادل الأفراد المسيطرون عند القمة الأدوار المختلفة[٥١].

ويعتمد تماسك النخبة على مدى قوة الصلات بين المؤسسات إلى حد كبير، فالتقارب بين قادة المؤسسات ضرورى لوجود نخبة على الصعيد القومى هذا التقارب يبلغ ذروته حينما يحدث تبدل فى المراكز بين قادة المؤسسات المسيطرة، ففى المجتمع الأمريكى، يجئ رؤساء ومدراء الشركات الكبرى من بين شاغلى المناصب الحكومية الهامة، ورأى ميلز أنه كلما ازدادت درجة التقارب المؤسسى وتبديل الأدوار كانت النخبة أكثر توحداً أو

العكس صحيح[٥٢].

ورصد ميلز فى المجتمع الأمريكى نخبة قومية تضم القيادات السياسية والعسكرية ورؤساء الشركات الكبرى، وتتحكم فى عملية صنع القرار السياسى. هذه النخبة ينهض وجودها دليلاً على زيف إدعاء بعض علماء السياسية الأمريكيين بتواجد نخب عديدة تتنافس فى سبيل التأييد الشعبى وتحمى بذلك القيم الديمقراطية[٥٣].

تعقيب

يتضح مما سبق أن علماء النخبة خاصة كل من موسكا ومشيلز وبارتيو قد حاولوا أن يصيغوا اتجاهات سياسية ذات طابع علمى وذلك لبناء علم سياسى جديد يقوم على الموضوعية والتحرر من الاعتبارات الأخلاقية. فمن خلال تحليل الاتجاهات السابقة نجد أن معظم الآراء التى دافع عنها هؤلاء العلماء تعتبر فى مجموعها معبرة عن أيديوجية تحمى المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام، كما تعتبر كتابات علماء النخبة الكلاسيكية مشكلة لسند قوى للطبقة الوسطى فى أوربا بصفة عامة وإيطاليا بصفة خاصة وكان ذلك انعكاسا للقوة التى اكتسبتها الطبقة الوسطى على حساب الارستقراطية. فنجد باريتو ــ يقدم تحليلاً للنخبة أكثر شمولاً ونفاذاً فقد فسر بناء النخبة وديناميكياتها تفسيراً سيكولوجياً إلى حد بعيد ــ فهى نتاج لما أطلق عليه الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ وقد اختلف مع موسكا وميشلز ــ أما الاتجاه التنظيمى ينطلق من قضية أساسية هى أن الصفوة تمتلك مقاليد القوة بفضل قدراتها التنظيمية، ويذهب موسكا إلى أن الضبط الذى تمارسه النخبة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدى القوى المعارضة، أما روبرت مشيلز، فقد حاول تدعيم آراء موسكا، فقد صاغ القانون الحديدى للأوليجاركية وقال بأن السيطرة التى

تمارسها الصفوة تتوقف إلى حد كبير على طابعها التنظيمى، أما جيمس بيرنهام فقد اختلف مع (باريتو، موسكا، مشيلز) حيث يرى أن تدهور النظام الرأسمالى وتحوله تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه صفوة إدارية تتولى شئونه الاقتصادية، ويتفق رايت ميلز مع بيرنهام فى أن النخبة وبناءها ومكانتها لا تتوقف على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية، وإنما تتحد فى ضوء البناء الاجتماعى الاقتصادى لمجتمع معين، وقد وجد أن هذه القوة تؤدى إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية والشركات الكبرى، والنخبة عنده نتاج للطابع النظامى الذى يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث.

رابعاً : القانون الدستورى (تعريفه – أنواعه – أسباب تعديله)

كان النظام السائد فى العصور السالفة هو النظام المطلق الذى بمقتضاه تتركز كافة السلطات فى يد واحدة هى يد السلطة الحاكمة فتمارس كلا من الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية انطلاقاً من مبدأ التفويض الإلهى الذى يعتنقه حكام تلك العصور، ومن هنا لم يكن لأفراد الشعب حق ممارسة أى من هذه السلطات بجانب الحكام أو مشاركتهم فى شئون الحكم أو محاسبتهم عن أعمال تلك[٥٤].

غير أنه نتيجة للتطور الطبيعى الذى يلحق بكل أمة، وكذلك للصراع الذى نشأ بين المحكومين والحكام بدأت تظهر فى مجال مباشرة الحكومات لسلطاتها قواعد أساسية عليا تفرض على الحكام إتباع أساليب محددة وهم بصدد مباشرة سلطاتهم محددة إياها وطريقة مباشرتها، كما أنه من ناحية أخرى ابتدعت تلك القواعد تنظيماً لتوزيع قواعد الحكم المركزة فى يد واحدة بين سلطات مختلفة وهيئات متعددة مستقلة، وهذه القواعد الأساسية العليا هى ما يطلق عليها اسم القواعد الدستورية التى تقيد من سلطة الحاكم أو تحد

منها، وذلك بالاعتراف لأفراد الشعب ببعض الحقوق والحريات وبوجود هيئات نيابية ويضم هذه وتلك ما يعرف قانوناً بالدستور[٥٥].

ومن ثم فإن دراسة الدستور أو القانون الدستوري تمثل أهمية بالغة من الناحيتين القانونية والعملية، أما من الناحية الأولى فالقواعد الدستورية هي اللبنة الأولى في البناء القانوني للدولة وفي ظلها تندرج القواعد القانونية الأخرى، وذلك أن القانون الدستوري حين يحدد الإطار العام لنظام الدولة ويحدد الضوابط الأساسية لوظيفة الحكم ومباشرة السلطات العامة في الدولة لوظيفتها إنما يمثل القمة في الهيكل القانوني للدولة. وأما عن الناحية الثانية وهي الناحية العملية، فإن القواعد الدستورية تعطي دلالة صادقة على الظاهر والحياة السياسية لشعب ما ولذا فإن الدستور وهو يعبر بأحكامه وقواعده عن تلك الظواهر إنما يعني بالضرورة اختلافه من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف درجة التطور السياسي وتعدد المذاهب ومن خلال الدراسات لمختلف الدساتير خلص فقهاء القانون إلى استنباط بعض المبادئ الدستورية العامة[٥٦].

وقبل أن نتناول مفهوم القانون الدستوري لابد أن نعرف معنى الدستور.

أولاً : تعريف الدستور :

تعني كلمة الدستور في اللغة العربية الأساس أو القاعدة ــ وبهذا المعنى تعني الأساس الذي تسير عليه أي جماعة منظمة ــ أو يقصد به أيضاً القانون الأساسي للدولة[٥٧].

ثانياً : تعريف القانون الدستوري

يعرف القانون الدستوري من حيث المعنى اللغوي مجموع القواعد التي تحدد أساس الدولة وتكوينها والتي بدونها لا توجد الدولة من حيث

تكوينها وتنظيم سلطاتها والأفراد المكونين لها.

هذا من حيث المعنى اللغوى، أما اصطلاحاً فقد جرى الفقه على التمييز بين معنيين للقانون الدستورى : الأول معنى مادى أو موضوعى والثانى شكلى(٥٨).

١- المعنى المادى أو الموضوعى

يقصد بالمعنى المادى أو الموضوعى موضوع القاعدة الدستورية ذاتها دون النظر إلى الأشكال أو الإجراءات التى اتبعت فى إصدارها.

يعرف القانون الدستورى بأنه كل قاعدة قانونية أيا كان شكلها وطبيعتها تتعلق بسلطات الدولة وأجهزتها المختلفة واختصاصاتها وكيفية سير العمل بها والعلاقات فيما بينها.

٢- المعنى الشكلى

يقصد بالمعنى الشكلى للقانون الدستورى الوثيقة المكتوبة والتى تسمى بالدستور. ويعرف القانون الدستورى بأنه مجموعة القواعد المدونة فى وثيقة تسمى الدستور وتصدر بأساليب مختلفة قد تكون ديمقراطية أو غير ديمقراطية.

إذن من خلال العرض السابق يرى أن المعيار الموضوعى أفضل فى تعريف القانون الدستورى لأنه الأقرب إلى المنطق حيث يحيط هذا المعيار بكل موضوعات المادة دون النظر إلى ربطها بدستور دولة معينة.

ونتيجة لذلك يعرف القانون الدستورى

- بأنه مجموع القواعد القانونية.
- التى تحدد شكل الدولة والحكومة.
- تنظم السلطات المختلفة فيها.
- لإيضاح حقوق الأفراد وواجباتهم.

ثالثاً : أنواع الدساتير

هناك عدة أنواع للدساتير ما يلي[٥٩] :-

١- الدساتير المكتوبة

وهى تلك الدساتير المدونة في وثيقة رسمية أو عدة وثائق وقد كان من أوائل الدساتير فى العالم المعاصر : الدستور الأمريكى الصادر سنة ١٧٨٧- ثم دستور الثورة الفرنسية ١٧٨٩. وبعدها انتشرت فكرة الدساتير المكتوبة في أغلب دور العالم، ويرجع انتشار الدساتير المكتوبة إلى انتشار الفكر الديمقراطى والحركات التحررية وتقرير مبدأ السيادة الشعبية بهدف الحد من السلطات المطلقة للملوك.

كما أن وجود دستور مكتوب يحقق له فكرة الثبات والاستقرار ويحقق السمو على سائر القواعد القانونية فى الدولة ويُعد ضماناً قوياً لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم ضد عسف الحكام واستبدادهم.

٢- الدساتير العرفية

وهى الدساتير التى تستند إلى العرف بحيث لا توجد وثيقة رسمية ذات طابع دستورى فى الدولة بحيث تستند المسائل الدستورية فى أغلبها إلى العرف، ومثال للدستور العرفى الدستور الإنجليزى. ووجود دستور عرفى لا يحول دون وجود بعض الموضوعات الدستورية مقننة فى قوانين أو أن القواعد العرفية تدون لأن هذا التدوين لا يسبغ على تلك القواعد صفة الدستور المكتوب، ومن الدول ذات الدساتير العرفية بجانب إنجلترا إسرائيل أيضاً.

٣- الدساتير المرنة

يقصد به الدستور الذى يمكن تعديله أو إلغاؤه بذات الإجراءات التى تتبع لتعديل القوانين العادية التى تصدر عن السلطة التشريعية فالدستور

المرن تكون عملية تعديله مسألة سهلة ميسورة ويمكن إجراؤها في البرلمان.

٤- الدساتير الجامدة

الدستور الجامد هو الدستور الذى لا يمكن تعديله أو يمكن تعديله ولكن بإجراءات أشد ومغايرة للإجراءات التى تتبع فى التشريعات العادية مما يجعل تعديل الدستور صعباً حتى يتميز بقدر كبير من الثبات ولا يعدل إلا حيث توجد ضرورة قصوى تستلزم ذلك فجمود الدستور قد يكون مطلقاً ويظهر ذلك فى حالة عدم إمكانية التعديل مطلقاً وقد يكون جموداً نسبياً إذا أمكن التعديل ولكن بإجراءات خاصة.

رابعاً : أسباب تعديل الدستور

الدساتير تخضع بحكم الضرورة واللزوم للتطور فهناك عدة أسباب تستدعى إمكانية تعديل الدستور(٦٠) :-

١- الدستور يعد قانوناً هو أبو القوانين فى الدولة والقانون ــ كما هو مسلم به ــ ظاهرة وفكرة اجتماعية تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمع معين فى وقت معين والظواهر والأفكار الاجتماعية قابلة للتطور والتعديل وبالتالى يجب أن يخضع الدستور لسنة التطور والتعديل حتى يساير تطور المجتمع الذى ينظمه فلا ينفصل عنه ولا يتناقض مع واقعه.

٢- حين تضع الدولة دستورها يساهم الشعب ــ وفقاً للطرق الديمقراطية فى نشأة الدساتير ــ فى وضعها فإذا ما تعاقبت الأجيال فلا يجوز الحجر على حرية الأجيال المتعاقبة وحرمانها من حقها فى تعديل الدستور خاصة ونحن نعلم أنه فى النظم الديمقراطية يكون الشعب صاحب السيادة ومن مظاهر هذه السيادة حرية اختيار نظام الحكم الذى يرضى عنه.

٣- أن اللجان والهيئات التى تضع دستور الدولة مهما كانت لديهم من خبرة وتجربة فإنهم لا يستطيعون توقع كل ما يمكن أن يواجه الدولة مستقبلاً، الأمر الذى يستوجب إمكان تعديل الدستور لمواجهة ما قد يطرأ من ظروف وتطورات وأنظمة جديدة.

ولكن هذه المبررات التى تستوجب التعديل لا تعنى أن يتم التعديل فى أى وقت وبكثرة ولكن تعنى إمكانية التعديل إذا وجدت ظروف وضرورة قصوى تستلزم ذلك، لأنه إذا كان تعديل الدستور أمراً ضرورياً فإن ثبات الدستور واستقراره أمر أشد ضرورة لأنه يدعم مكانة الدستور ويعطيه نوعاً من المهابة والاحترام مما يجبر السلطات العامة على احترامه ويجعل الشعب يسهر على حمايته ويهب فى حالة الخروج عليه دفاعاً عنه، كما أنه كثر تعديل الدستور توحى بعد الاستقرار داخل الدولة.

خامساً : طرق تعديل الدستور

يتم عادة تعديل الدستور بطرق متعددة أهمها الطريقتان الآتيتان[٦١] :-

الأولى : أن يتم تعديل الدستور بذات الإجراءات التى تم إتباعها عند وضعه فإذا كان الدستور وضع عن طريق لجنة تأسيسية يجب أن يتم تعديل الدستور عن طريقها، إذا كان قد تم وضعه عن طريق الاستفتاء الشعبى فيلزم لإجراء التعديل أن يتم عرض التعديل للاستفتاء الشعبى أيضاً.

الثانية : وهى الطريقة الأكثر ذيوعاً وانتشاراً أن يتم التعديل بواسطة السلطة التشريعية ولكن بإجراءات وشروط مغايرة لتعديل القوانين العادية بمعنى أن تكون طريقة التعديل مشددة عن تعديل القوانين العادية فإذا كان تعديل القانون العادى يشترط موافقة الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين، فإن الدستور يشترط لتعديله مثلا ثلثى عدد أعضاء المجلس النيابى.

وتنص بعض الدساتير على عدم جواز تعديل بعض نصوص الدستور كما هو الحال فى الدستور الفرنسى الحالى الذى ينص على أن الشكل الجمهورى للدولة لا يجوز أن يكون محل تعديل وأيضاً الدستور المصرى فى العديد من مواضعه.

كما قد تنص الدساتير على عدم جواز إجراء أى تعديل على الدستور إلا بعد مضى فترة زمنية معينة كالدستور المصرى الصادر سنة ١٩٣٠ والذى ورد به النص على عدم جواز تعديله قبل مضى عشر سنوات والدستور الكويتى ١٩٦٢، والذى ورد به النص على عدم جواز تعديله قبل مضى خمس سنوات على العمل به وتهدف مثل هذه النصوص إلى إيجاد نوع من الثبات والاستقرار للدستور فترة زمنية معينة. وغالباً ما لا يكون ذلك إلا بالنسبة للدساتير التى تهدف إلى إقامة نظم جديدة تغاير ما كان عليه الوضع سابقاً.

وبجانب تعديل الدستور فإن الأمور والأحداث داخل الدولة قد تتطور وتؤدى إلى إلغاء الدستور كما لو حدث انقلاب أو ثورة أو غزو أجنبى يتبعه سقوط الدستور، كما يمكن إلغاء الدستور عن طريق الاستفتاء.

خامساً : تحليل مضمون للتعديلات الدستورية فى ضوء بعض القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية

استخدم الباحث فى هذه الدراسة منهج تحليل مضمون كيفى لتحليل الـ ٣٤ مادة من مواد الدستور الحالى المراد تعديلهم فى ضوء بعض القضايا الأساسية المتعلقة بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد اعتمد الباحث على ثلاث عناصر أساسية فى عملية التحليل التالى :-

- التعرف على ما هو مكتوب ومعلن فى الدستور الحالى بخصوص المواد المراد تعديلها.

- التعرف على أهم التعديلات المقترحة حول القضايا الأساسية المتعلقة بالدستور.
- التعرف على الهدف من التعديلات الدستورية لكل قضية من قضايا الدستور.

وركز الباحث فى تحليله لمضمون الـ٣٤ مادة فى الدستور على بعض القضايا الهامة ومن أبرز هذه القضايا ما يلى[٦٢] :- ١- المواطنة والديمقراطية. ٢- تقوية دور البرلمان. ٣- تعزيز دور مجلس الوزراء. ٤- دعم الحياة الحزبية. ٥- مشاركة فاعلة للمرأة فى الحياة السياسية. ٦- تطوير المحليات. ٧- تعزيز استقلال القضاء. ٨- مكافحة الإرهاب.

ثم تناول الباحث تحليل هذه القضايا بالتفصيل والتوضيح كالتالى :-

١- **قضية المواطنة والديمقراطية.** يتم تعزيز مبدأ المواطنة من خلال تعديل مادتين فى الدستور المادة (١) والمادة (٥) .. حيث تنص المادة (١) فى الدستور الحالى على أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى ويقوم على تحالف قوى الشعب العاملة.

- **والتعديل المقترح.** التأكيد على مبدأ المواطنة كأساس للنظام السياسى المصرى بدلاً من تحالف قوى الشعب العاملة.

وكما تنص المادة (٥) فى الدستور على أن النظام السياسى فى مصر يقوم على أساس تعدد الأحزاب السياسية.

- **والتعديل المقترح.** حظر مباشرة أى نشاط سياسى أو حزبى على أساس دينى الأمر الذى يحسم محاولات تسييس الدين والخلط بين قداسة الأديان وحرية الرأى وغيرها من الممارسات التى تحاول احتكار الدين وإيقاع الفرقة بين الوطن الواحد.
- **والهدف من التعديل.** هو تفعيل الشعور بالانتماء وبالوحدة الوطنية

وتشجيع المواطنون على المبادرة والمشاركة الشعبية وأيضاً تشجيع المواطنون على ممارسة حقوقهم السياسية.

٢- **قضية تقوية دور البرلمان.** ويتم ذلك من خلال : زيادة دور مجلس الشعب فى مواجهة الوزراء فى المواد (١٢٧)، (١٤١) وعن طريق تعزيز دور مجلس الشعب فى إقرار الموازنة العامة والحساب الختامى فى المواد (١١٥)، (١١٨). فتنص المادة (١٢٧) من الدستور على أنه فى حالة موافقة غالبية أعضاء مجلس الشعب على سحب الثقة من الحكومة لا يتم ذلك مباشرة وإنما يجرى استفتاء شعبى يختار فيه الناخبين بين إقالة الحكومة أو حل مجلس الشعب وبالتالى يتم إجراء انتخابات برلمانية جديدة.

- **والتعديل المقترح.** منح دور أكبر لمجلس الشعب فى سحب الثقة من الحكومة دون الحاجة إلى اللجوء إلى استفتاء وفى حالة صدور قرار من مجلس الشعب بسحب الثقة من الحكومة يؤدى إلى أن تقدم الحكومة استقالتها.

وكما تنص المادة (١٤١) على أن يُعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم.

- **والتعديل المقترح.** إعطاء مجلس الشعب دوراً جديداً فى التصويت بالثقة على برنامج الحكومة بعد تشكيلها ولضمان أن الحكومة الجديدة تحوز ثقة مجلس الشعب وتتماشى مع الأغلبية به وللمجلس حق التصويت بقبول أو رفض البرنامج ويكون التصويت برفض البرنامج بمثابة التصويت بعدم الثقة فى الحكومة ويترتب عليه أن تقدم الحكومة استقالتها.

أما بالنسبة لتعزيز دور البرلمان فى إقرار الموازنة والحساب الختامى. تنص المادة (١١٥) بأن يُعرض مشروع الموازنة العامة على

مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ولا يعطى لمجلس الشعب الحق فى تعديل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة.

- **والتعديل المقترح.** السماح لمجلس الشعب بأن يُعدل فى مشروع الموازنة العامة بشرط أن يكون هناك توازن بين الإيرادات والنفقات، وزيادة المدة المتاحة لمجلس الشعب لكى ينتهى من النظر فى الموازنة قبل بداية السنة المالية مما يعطى للمجلس مساحة أكبر فى النقاش وإدخال تعديلات على المشروع.

وتعزيزاً لدور البرلمان فى الحساب الختامى لميزانية الدولة. تنص المادة (١١٨) من الدستور الحالى على أن يُعرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب فى مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية.

- **والتعديل المقترح.** هو تقليل المدة بين نهاية السنة المالية وبين عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب لمناقشته والتصويت عليه وتؤخر رقابة مجلس الشعب على أوجه تنفيذ الحكومة لميزانيتها.
- **الهدف من التعديلات.** هو السماح لنواب الشعب التعديل فى أى قطاع من القطاعات الصحة أو التعليم أو الدعم فى عملية الصرف، وسيكون هناك فترة زمنية طويلة لمناقشة كل بند من بنود الموازنة والنظر فى إدخال التعديلات.

٣- **قضية تعزيز دور مجلس الوزراء.** عن طريق تعديل ست مواد من الدستور الحالى فالوضع الحالى يعطى عدداً من السلطات لرئيس الجمهورية يمارسها بصورة منفردة ففى المواد التالية (١٠٨)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٨)، (١٥١) له وحده الحق الدستورى فى إصدار القرارات التى بها قوة القانون، إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين، إصدار

لوائح الضبط، إصدار قرارات إنشاء وتنظيم الهيئات والمرافق العامة، إعلان حالة الطوارئ، إبرام المعاهدات.

- **والتعديل المقترح.** اشتراك مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية فى اتخاذ القرارات التى لها قوة القانون.
- **والهدف من التعديل.** التوسع فى اختصاصات الحكومة واشتراك مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية فى اتخاذ القرارات فى عدد من السلطات التى كان ينفرد بها رئيس الجمهورية وتعزيز أيضاً لدور مجلس الوزراء عن طريق له حق الاشتراك فى اختيار الوزراء حيث تنص المادة (١٤١) على أن يُعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم.
- **والتعديل المقترح.** اشتراك رئيس مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية فى تعيين نوابه والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم.
- **والهدف من تعديل المادة.** هو توسيع دائرة المشاركة فى اتخاذ القرار، وتوسيع دائرة المشاركة فى القرارات التى تمس مصير الوطن والمواطنين.

كما يتم تعزيز دور مجلس الوزراء عن طريق إعطاء رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الجمهورية عند حلول مانع يمنع الرئيس من القيام بمهامه وذلك من خلال التعديل فى المادتين (٨٢)، (٨٥) من الدستور الحالى حيث تنص المادة (٨٢) على أن من يحل محل رئيس الجمهورية إذا لم يستطع أن يزاول مهامه بسبب المرض أو العجز المؤقت.

كما تنص المادة (٨٥) على أنه فى حالة توجيه إتهام قانونى لرئيس الجمهورية من قبل مجلس الشعب يتوقف عندها عن مزاولة عمله.

وفى كل هذه الأحوال ينص الدستور على أن يحل محل رئيس

الجمهورية خلالها هو نائب رئيس الجمهورية.

- **التعديل المقترح.** السماح لرئيس مجلس الوزراء فى حالة عدم وجود نائب للرئيس بمزاولة مهام منصب رئيس الجمهورية عند وجود مانع يمنع رئيس الجمهورية من مزاولة مهام منصبه، ووضع ضوابط على سلطات الرئيس المؤقت منها وهى عدم قدرته على إقالة الحكومة أو حل البرلمان أو الدعوة لتعديل مواد من الدستور.
- **والهدف من التعديل.** هو أن يحل رئيس مجلس الوزراء محل رئيس الجمهورية فى حالة وجود مانع يمنع رئيس الجمهورية من مزاولة مهام منصبه.

ويتم تعزيز دور رئيس الوزراء عن طريق اشتراكه مع رئيس الجمهورية فى إعلان حالة الطوارئ. حيث تنص المادة (٧٤) من الدستور الحالى على أنه فى حالات وجود أخطار تهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو سيادته كنشوب حرب أو حدوث فيضانات أو ما إلى ذلك، لرئيس الجمهورية صلاحية اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر وفور اتخاذ الإجراءات يوجه بياناً إلى الشعب ويجرى استفتاء على ما أتخذ من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها.

- **التعديل المقترح.** يتشاور رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب قبل اتخاذ إجراءات هامة فى هذه الفترة ولا يجوز حل مجلس الشعب خلال هذه الفترة.
- **الهدف من التعديل.** هو ضمان تحقيق التشاور الكامل قبل اتخاذ الإجراءات لما قد يترتب عليها من تبعات ونتائج وضمان دراسة أكثر وقرارات أصوب.

٤- قضية دعم الحياة الحزبية. عن طريق تخفيف الشروط الخاصة بترشيح

الأحزاب لمرشحين لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية ويتم ذلك من خلال تعديل المادة (٧٦) فى الدستور حيث تنص على أن الأحزاب السياسية التى مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل يجوز لها أن تتقدم بمرشحين فى أى انتخابات رئاسية قادمة، بالإضافة إلى حصول أعضائها على نسبة ٥% من مقاعد المنتخبين فى كل من مجلسى الشعب والشورى.

- **والتعديل المقترح:** تيسير الشروط الدائمة لقيام الأحزاب السياسية بالتقدم بمرشحين لانتخابات الرئاسة وإعطاء فترة من الوقت للأحزاب حتى نستوفى الشروط الدائمة للترشيح وتحديد فترة زمنية انتقالية يسمح فيها للأحزاب بتقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية وفقاً لشروط أيسر.
- **والهدف من التعديل:** التنافس فى الانتخابات الرئاسية القادمة بين أكثر من مرشح واحد، والسماح للأحزاب السياسية بترشيح قياداتها فى الانتخابات الرئاسية، السماح للأحزاب السياسية بخوض الانتخابات الرئاسية بغض النظر عن عدد المقاعد فى البرلمان.

كما يتم دعم الحياة الحزبية أيضاً عن طريق إعطاء حرية أكبر للمشرع لتصميم النظام الانتخابى الذى يتفق مع تطور المجتمع وتغير ظروفه حيث تنص المادة (٦٢) من الدستور.

٥- **قضية مشاركة فاعلة للمرأة فى الحياة السياسية** عن طريق تعديل المادة (٦٢) من الدستور التى تنص على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى.

- **والهدف من التعديل** هو صياغة مواد ذات صلة فى الدستور بحيث تسمح للمشرع تبنى النظام الانتخابى الأمثل وفقاً لكل مرحلة من تاريخ تطورنا

السياسى وأيضاً بما يسمح بزيادة عضوية المرأة فى البرلمان.

- **والتعديل المقترح:** تبنى نظاماً انتخابياً يكفل تمثيل أكبر للأحزاب السياسية والمرأة فى البرلمان، وكذلك بما يسمح للمشرع بتعديل النظام الانتخابى مستقبلاً ليتفق مع تطور المجتمع وتغير ظروفه.

٦- **قضية تطوير المحليات** من خلال المادة (١٦١) فى الدستور والتى تنص على أن تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية كالمحافظات والمدن والقرى ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

- **والهدف من التعديل:** هو التطبيق السليم للنظام المركزى، وإعطاء المحليات الدور الحقيقى فى إدارة شئونها.
- **والتعديل المقترح:** تعزيز استقلالية الإدارة المحلية، قدرة الوحدات المحلية (مركز-مدينة-قرية) على اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المستويات الإدارية الأعلى فى المحافظة أو العاصمة، كما تعطى مزيد من الصلاحيات للوحدات المحلية.

٧- **قضية تعزيز استقلال القضاء عن طريق تعديل مادتين فى الدستور تعديل المادة (١٧٣)، المادة (١٧٩)**، فالمادة الأولى تنص على وجود أعلى للهيئات القضائية برأسه رئيس الجمهورية يؤخذ رأيه فى أى مشروع قانون يعرض على البرلمان يختص بالقضاء.

- **والتعديل المقترح:** إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والتأكيد على استقلال كل هيئة من الهيئات القضائية بمباشرة شئونها، وإنشاء مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية ويرأسه رئيس الجمهورية ليرعى الشئون المشتركة للهيئات القضائية.

وكما تنص المادة (١٧٩) على أن جهاز المدعى العام الاشتراكى

يختص بالحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى.

- **والتعديل المقترح.** إلغاء نظام المدعى العام الاشتراكى، وإلغاء محكمة القيم وتنتقل الاختصاصات التى كانت موكلة إليهما إلى جهات القضاء.
- **والهدف من التعديل.** استقلالية كل هيئة من الهيئات القضائية استقلالاً ذاتياً وإنشاء مجلس جديد يرأسه رئيس الجمهورية يقوم على التنسيق فى الأمور المشتركة بين الهيئات القضائية بما يتمشى مع استقلال كل هيئة قضائية، وإلغاء المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم.

٨- **قضية مكافحة الإرهاب من خلال تعديل ثلاث مواد فى الدستور هم** (٤١)، (٤٤)، (٤٥) وهذه المواد تنص على إعطاء حصانة قوية للحقوق والحريات فى هذه المواد كحرمة المساكن والانتقال والعمل وخصوصية المراسلات، ولا يمكن تقييد هذه الحريات فى الأحوال العادية حتى ولو كان ذلك من أجل مكافحة الإرهاب مثلا إلا من خلال إعلان حالة الطوارئ.

- **والهدف من التعديل.** هو تبنى قانون جديد لمكافحة الإرهاب يُخصص لمواجهة الجريمة الإرهابية وإنهاء حالة الطوارئ وما يترتب على ذلك من إلغاء العمل بقانون الطوارئ، وإنهاء العمل بالسلطات الواسعة لقانون الطوارئ لكل من الشرطة والسلطة التنفيذية.
- **والتعديل المقترح.** هو إصدار قانون لمكافحة الإرهاب يكون بديلاً تشريعياً لقانون الطوارئ لحماية المجتمع من الإرهاب.

استنتاجات عامة :

من خلال تحليل مضمون قضايا التعديلات الدستورية أتضح الآتى :-

١- أن المواد الأربع والثلاثين التى طرحت للتعديل للمناقشة فى مجلسى الشعب والشورى لإدخال تعديلات عليها ترتبط بإصلاحات دستورية

حقيقية لم تشهدها مصر منذ سنوات طويلة.

٢- أن التعديلات الدستورية بصفة عامة تهدف إلى دفع مسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسى فى مصر وليصبح متمشياً مع متطلبات العصر والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.

٣- أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع وخاصة تلك التى تنص على أن نظام الدولة اشتراكى وأن القطاع العام هو الذى يقود التنمية وأن تحالف قوى الشعب العاملة هو الذى يقود المجتمع وغير ذلك من المواد التى تتحدث عن السلوك الاشتراكى، والمدعى الاشتراكى وغيرهما.

٤- أن التعديلات الدستورية ستعمل على التحول فى طبيعة النظام السياسى من الطابع الرئاسى إلى البرلمانى وتقوية دور الحكومة بما يصب فى تحقيق مصالح الشعب والتوازن بين السلطات التنفيذية.

٥- أن التعديلات الدستورية ستعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية وإثراء الحياة السياسية ودفع المواطنين إلى المزيد من المشاركة السياسية.

٦- أن التعديلات الدستورية ستعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة والشخصية وأيضا الاستقرار والتنمية والسلام فى مصر.

٧- أن التعديلات الدستورية ستمنح قدر أكبر من الصلاحيات للحكومة من خلال الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وإعداد مشروعات القوانين ومشروع الموازنة العامة ومشروع الخطة العامة للدولة.

٨- أن التعديلات الدستورية ستعطى للبرلمان دوراً أكبر فى تعديل الموازنة وتحديد أولوياتها والموافقة على برنامج الحكومة عند تشكيلها وسحب الثقة منها دون الحاجة إلى استفتاء.

٩- أن التعديلات الدستورية تعمل على إنهاء حالة الطوارئ من خلال إصدار قانون لمكافحة الإرهاب يكون بديلاً تشريعياً لمكافحة ظاهرة الإرهاب دون الحاجة لمكافحتها بتطبيق قانون الطوارئ وحماية للمجتمع من الإرهاب.

الإطار الميداني للدراسة

أسلوب الدراسة ومصادر جمع البيانات

تُعد الدراسة فى هذا البحث من أنماط البحوث والدراسات الوصفية التحليلية حيث تسعى إلى الوقوف على مدى وعى النخبة بالدستور الحالى وقضية التعديلات الدستورية ثم التعرف على رؤيتهم لبعض القضايا الأساسية التى تتعرض لها هذه التعديلات.

وقد اعتمدت الدراسة على بعض المصادر لجمع البيانات من خلال المسح المكتبى للأدبيات المتصلة بموضوع النخبة والدستور عن طريق بعض الكتب والمجلات العلمية العربية والأجنبية.

منهج الدراسة :

تستند الدراسة على المنهج التحليلى المقارن لتحليل رؤية النخبة فى معرفتهم بالدستور وقضايا التعديلات الدستورية واستخدم أيضاً منهج المسح الاجتماعى بالعينة لأنه يتمشى مع طبيعة الدراسة حيث قام الباحث بعمل مسح بالعينة للنخبة الخمسة وهم (قيادات الأحزاب السياسية ــ أعضاء مجلس الشعب والشورى ــ أساتذة جامعات ــ قيادات النقابات المهنية ــ علماء الدين الإسلامى والمسيحى).

أدوات الدراسة :

فى ضوء الهدف من الدراسة والاستعانة بالأدبيات التى تناولت قضية النخبة والدستور تم إعداد الأدوات التى استخدمت فى جمع بيانات الدراسة

الميدانية وهى استمارة الاستبيان ومقياس لقياس اتجاهات الصفوة نحو بعض قضايا التعديلات الدستورية (المواطنة ـ تقوية البرلمان ـ تعزيز استقلال القضاء ـ مكافحة الإرهاب ـ تقوية دور الأحزاب السياسية).

وفيما يلى وصف لأدوات الدراسة والخطوط المنهجية التى أتخذت شأنها وذلك على النحو التالى :-

١- استمارة الاستبيان :

تضمنت استمارة الاستبيان تسعة وعشرون سؤالاً تحتوى على كل المعطيات التى يريد الحصول عليها والتى تخدم أهداف البحث وتساؤلاته حيث اشتملت على البيانات التالية:

- بيانات أولية عن المبحوث وتشمل : النوع ـ السن ـ الحالة الاجتماعية ـ الديانة ـ العضوية الحزبية ـ العضوية فى نقابة مهنية).
- بيانات خاصة بالوعى بالدستور الحالى من حيث (مفهومه ـ صدوره ـ عدم مواده ـ وظائفه) وأيضاً بيانات عن التعديلات الدستورية وأهدافه ـ وأسبابه ـ ثم بيانات عن الوعى بأهمية التعديلات الدستورية.

أ- تجربة صياغة استمارة الاستبيان :

بعد تصميم أداة الدراسة فى صورتها شبه النهائية تم اختبارها عن طريق تطبيقها على (٥٠) مفرداً حتى يمكن اكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل استخدامها فى البحث إذ تم كشف الأخطاء فى صياغة بعد الأسئلة وترتيبها. وقد أعطى هذا الاختبار المبدئى لبناء الاستمارة الفرصة لتصحيح صياغة بعض الأسئلة وإعادة ترتيب هذه الأسئلة مرة أخرى والتعرف على الوقت اللازم لجمع البيانات وإضافة أسئلة أخرى واستبعاد أسئلة لا داعى لها ثم قام الباحث بمراجعة الاستمارة فى الميدان للتأكد من استيفاء البيانات.

ب- ثبـــات الاستبيان :

الثبات هو مدى الاتساق بين البيانات التى تم جمعها بإعادة تطبيـق نفس المقاييس على نفس الأفراد أو الظواهر وفى نفس الظـروف أو تحـت الظروف متشابهة إلى قدر ميسور فالمقصود من درجة ثبات أية أداة للبحث هو الاتساق بين الدرجات التى يحصل عليها نفس الأفراد بتطبيق الأداة فـى مناسبات متعددة وحساب معامل الثبات فى هذه الدراسة لقـضايا التعـديلات الدستورية أستخدم الباحث إعادة الاختبار باعتبارها أنسب الطرق وأوضحها للبحوث الاجتماعية، ومن أهم الاحتياطات التى اتخذت عند إعادة الاختبـار من حيث تحديد المدة وقد راعى الباحث ألا تكون المدة طويلة حتى لا تتدخل بعض العوامل الجديدة التى تدور حولها أسئلة الاستبيان.

ولذا تمت إعادة اختبار استمارة الاستبيان على ٥٠ مبحوثـاً سـبق تطبيق الاستمارة عليهم من إجمالى العينة (٢٠٠) مبحوثاً وتم التطبيق أى بعد مرور فترة تراوحت ثلاثة أسابيع وتم حساب معامل الثبات باستخدام نـسب الاتفاق لكل سؤال من أسئلة الاستبيان على حده، وقد أسفرت النتـائج عـن ارتفاع نسبة الاتفاق حيث تراوحت بين ٧٠-٨٥% لجميـع الأسـئلة وهـو معامل ثبات مرتفع مما يدل على ثبات المقياس والاعتماد عليه فى الدراسة.

جـ- صـدق الاستبيان :

الهدف من تحقيق صحة الاستبيان هو أن تكون الإجابات على أسئلة الاستبيان صادقة أو بعبارة أخرى أن تؤدى الأسئلة إلى الكشف عن الظواهر أو السمات من أجلها يجرى البحث.

وقد استخدم الباحث صدق الاستمارة كالتالى :-

١- روعى فى تصميم بنود استمارة الاستبيان أن تعكس جوانـب القـضايا الأساسية للتعديلات الدستورية.

٢- صدق الاتفاق الداخلى من خلال المقارنة بين إجابات النخبة على البنود للكشف عن مدى اتفاقها أو تعارضها، تبين أن الإجابات جاءت على نحو متسق، وهذا مؤشر لصدق الاتفاق الداخلى.

٢ - مقياس لقياس اتجاهات النخبة نحو بعض قضايا التعديلات الدستورية.

أ- وصف المقياس :

تم الإطلاع على بعض المراجع العلمية الخاصة بالقانون والدستور وخاصة دستور ١٩٧١، ثم الورقة المقترحة للتعديلات الدستورية التى تقدم بها الحزب الوطنى الديمقراطى، ثم المراجع العلمية التى تهتم أيضاً بقضية النخبة، وتم من خلال ذلك بناء المقياس وتم عرضه على بعض المتخصصين فى اللغة العربية لمراجعته لغوياً، وتم استبعاد العبارات غير المفهومة أو غير واضحة المعنى، ثم تم عرض المقياس فى صورته الأولية (٦٥) خمسة وستون عبارة على المحكمين لتحديد مدى مناسبة تلك العبارات بقياس مدى وعى النخبة بقضية التعديلات. وتم تعديل صياغة بعض العبارات، كما تم حذف بعض العبارات وبذلك وصلت عدد العبارات إلى (٤٢) اثنين وأربعون عبارة وقد أتبع الباحث طريقة ليكرت Likert فى بناء المقياس وذلك بالإجابة موافقة جدا ــ موافق ــ غير موافق ــ غير موافق إطلاقاً، وتم الإبقاء على العبارات التى بلغت نسبة الاتفاق عليها أكثر من ٧٠%، ثم تم تطبيق هذا المقياس فى صورته الأولية على عينة الدراسة الاستطلاعية التى بلغ عددها (١٠٠) من أفراد النخبة.

ب- صدق المقياس :

تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس وذلك باستخدام عينة (١٠٠) من أفراد النخبة الخمسة.

جدول رقم (١)

يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٤٤٣	١٣	٠,٤٥٦	٢٥	٠,٥٥١	٣٧	٠,٤٨٢
٢	٠,٥٢٣	١٤	٠,٣١٨	٢٦	٠,٦٧٢	٣٨	٠,٢١٧
٣	٠,٤٤٩	١٥	٠,٥٩٤	٢٧	٠,٤٤١	٣٩	٠,٣٦١
٤	٠,٣١٧	١٦	٠,٢١٢	٢٨	٠,٦٢٣	٤٠	٠,٣٧٥
٥	٠,٢١٠	١٧	٠,٢٢٤	٢٩	٠,٥٢٥	٤١	٠,٥٤٢
٦	٠,٥٥٦	١٨	٠,٣٧٦	٣٠	٠,٦٨١	٤٢	٠,٣٦٩
٧	٠,٤١٨	١٩	٠,٤٢١	٣١	٠,٤٢٩		
٨	٠,٢٢٥	٢٠	٠,٤٠٩	٣٢	٠,٦٨٧		
٩	٠,٣٦٧	٢١	٠,٤٤٤	٣٣	٠,٥٨٣		
١٠	٠,٣٧٢	٢٢	٠,٣٣٥	٣٤	٠,٦٧٠		
١١	٠,٢٤٠	٢٣	٠,٦١٠	٣٥	٠,٤٢٨		
١٢	٠,٥١٦	٢٤	٠,٦٥٢	٣٦	٠,٣٧٣		

ن = ١٠٠ رح = ٩٨

* دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ** دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من هذا الجدول أن عبارات المقياس كلها دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١، ٠,٠٥ مما يدل على تماسك المقياس والاعتماد عليه فى قياس قضايا التعديلات الدستورية لأفراد العينة الأساسية.

جـ- ثبات المقياس

وقد تم إجراء المقياس على عينة قوامها (١٠٠) من أفراد النخبة الخمسة ثم إعادة إجراء الاختبار بعد مضى ثلاثة أسابيع وتم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيق الأول ودرجات التطبيق الثانى وكانت الدرجة الكلية للمقياس (٠,٨٢) ومما يوضح ثبات المقياس والاعتماد عليه فى عينة الدراسة.

عينة الدراسة :

شملت عينة الدراسة مجموعة من قيادات النخبة بلغت (٢٠٠) من مدينة المنيا أختيروا بطريقة عمدية من بين أفراد النخبة الخمسة والتى تتوافر لديهم الرؤية الثقافية والمعرفة لقضايا التعديلات الدستورية وممن لديهم خبرة عملية وإدارية وتكامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما يمكنهم من تكوين رأى بخصوص قضية التعديلات الدستورية المثارة على الساحة السياسية الآن وكذا التعبير عن آرائهم بشفافية ووضوح وحرية تامة.

وقد كانت العينة على النحو التالى :-

قيادات الأحزاب السياسية وبلغ عددهم (٤٠) أربعون قيادة حزبية وقد تم أخذ عينة من كشوف وقوائم القيادات الحزبية من الأحزاب التالية :

١- الحزب الوطنى الديمقراطى (١٧)، حزب الوفد (٨)، حزب التجمع (٧)، حزب الأحرار (٥)، حزب الغد (٣).

٢- أعضاء مجلس الشعب والشورى (١٥) عضواً منهم (١٠) مجلس الشعب، (٥) مجلس شورى.

٣- أساتذة الجامعات حيث بلغ (٥٠) خمسون من الأساتذة موزعين على الكليات الجامعية التالية :-

١- كلية الآداب (١٠)	٢- كلية التربية (٧).
٣- كلية السياحة والفنادق (٦).	٤- كلية التربية الرياضية (٥)
٥- كلية الهندسة (٦).	٦- كلية الفنون الجميلة (٣).
٧- كلية الزراعة (٨)	٨-كلية التربية النوعية (٥).

٤- قيادات نقابات مهنية وقد بلغ عددهم (٧٠) سبعون قيادة مهنية موزعين كالتالى :

١- نقابة المحامين (١٩).
٢- نقابة الأطباء (٨).
٣- نقابة المعلمين (١٠).
٤- نقابة الصيادلة (٦).
٥- نقابة المعلمين (٥).
٦- نقابة الاجتماعيين (٣).
٧- نقابة المهندسين (٩).
٨- نقابة الزراعيين (١٠).

٥- علماء الدين الإسلامى والمسيحى وقد تم أخذ عينة (٢٥) خمسة وعشرون موزعين كالتالى :- من رجال الدين الإسلامى (١٥)، ورجال الدين المسيحى (١٠).

وفيما يلى عرض لأهم خصائص عينة الدراسة فى ضوء عدد من المتغيرات الرئيسية التى تتمثل فى النوع ـ السن ـ الديانة ـ الحالة الزواجية ـ العضوية فى الأحزاب السياسية.

أولاً : البيانات الأولية :

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات مهنية		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	٣٥	٨٧,٥	١٥	١٠٠	٣٦	٧٢	٥٧	٨١,٤	٢٥	١٠٠	١٦٨	٨٤
إناث	٥	١٢,٥	-	-	١٤	٢٨	١٣	١٨,٦	-	-	٣٢	١٦
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن الحجم الكلى لأفراد العينة ٢٠٠ فرداً منهم ٨٤% ذكوراً، ١٦% إناثاً، وفى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة

الذكور ٨٧,٥% بينما بلغت نسبة الإناث ١٢,٥% أما بالنسبة لعينة أعضاء مجلس الشعب والشورى فقد بلغت نسبة الذكور ١٠٠% وهذا يدل على خلو معقد المرأة فى محافظة المنيا فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ٢٠٠٥، وفى عينة أساتذة الجامعات فقد بلغت نسبة الذكور ٧٢% بينما بلغت نسبة الإناث ٢٨% وهذا يدل على أن نسبة الذكور من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا أكثر من نسبة الإناث، وفى عينة قيادات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة الذكور ٨١,٤% بينما بلغت نسبة الإناث ١٨,٦% من حجم العينة، أما فى عينة علماء الدين الإسلامى والمسيحى فقد بلغت الذكور ١٠٠% من حجم العينة وذلك نظراً لأن هذه المهنة للذكور فقط دون الإناث.

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة حسب السن

فئات العمر	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات مهنية		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٣٠ سنة	٤	١٠	–	–	٦	١٢	٩	١٢,٩	٢	٨	٢١	١٠,٥
٣٠-٤٠ سنة	٦	١٥	–	–	٨	١٦	١٢	١٧,١	٥	٢٠	٣١	١٥,٥
أكثر من ٤٠ سنة	٣٠	٧٥	١٥	١٠٠	٣٦	٧٢	٤٩	٧٠	١٨	٧٢	١٤٨	٧٤
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول رقم (٣) والذى يبين توزيع أفراد العينة وفقاً للسن أن فئات السن أقل من ٣٠ سنة كانت بنسبة ١٠,٥% من حجم العينة، فئات السن من ٣٠- ٤٠ سنة ١٥,٥% من حجم العينة، أكثر من ٤٠ سنة ٧٤%، وهذه النتيجة تدل على أن معظم فئات العينة تقع فى الفئة العمرية أكثر من ٤٠ سنة أى أن معظم الذين يشاركون فى النشاط السياسى والاجتماعى والاقتصادى من النخبة تزداد نسبتهم بعد سن الأربعين ونظراً

لنضجهم سياسياً واجتماعياً وانخراطهم فى العمل السياسى والأهلى والتنموى داخل المجتمع، أما فترة أقل من ٣٠ سنة فقد انخفضت نسبتهم لأن هذه الفترة هى مرحلة الشباب الذين يبحثون فيها عن فرص عمل وتكوين أسرة أفضل من انخراطهم فى العمل السياسى والتنموى، بالإضافة إلى عدم قدرة الشباب على اتخاذ القرار الصائب لقلة الخبرة التى يكون معتقدها الفرد وهو فى عمر الشباب.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة اتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية ارتفع نسبة فئة العينة أكثر من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٧٥% من حجم الفئة، ثم يليها نسبة الفئة العمرية من ٣٠- ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ١٥%، بينما بلغت نسبة الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة ١٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلس الشعب والشورى فقد بلغت نسبة أكثر من ٤٠ سنة ١٠٠% من حجم العينة وهذا يدل على أن الوصول إلى العضوية البرلمانية تكون فى هذه الفئة العمرية وهى فترة النضج والوعى السياسى والاجتماعى والمشاركة السياسية الإيجابية والعضوية فى منظمات المجتمع المدنى.
- أما فى عينة أساتذة الجامعات. فقد ارتفع نسبة أفراد العينة الذين يقعون فى الفئة العمرية أكثر من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٧٢%، ثم تليها الفئة العمرية من ٣٠- ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ١٦%، ثم بلغت الفئة العمرية أقل من ٣٠ نسبة ١٢% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة قيادات النقابات المهنية فقد ارتفع نسبة أفراد العينة الذين يقعون فى الفئة العمرية أكثر من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم ٧٠% من حجم العينة، ثم تليها الفئة العمرية من ٣٠- ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتهم

١٧,١%، بينما بلغت الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة ١٢,٩% من حجم العينة.

- وفى عينة علماء الدين الإسلامى والمسيحى فقد ارتفع نسبة الفئات العمرية التى أكثر من ٤٠ سنة فقد بلغت نسبتهم ٧٢%، ثم تليها نسبة الفئة العمرية التى تقع من ٣٠- ٤٠ سنة ٢٠% بينما بلغت نسبة الفئة العمرية التى أقل من ٣٠ سنة ٨% من حجم العينة.

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة حسب الديانة

الديانة	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات مهنية		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مسلم	٣٧	٩٢,٥	١٤	٩٣,٣	٤٥	٩٠	٦٤	٩١,٤	١٥	٦٠	١٧٥	٨٧,٥
مسيحى	٣	٧,٥	١	٦,٧	٥	١٠	٦	٨,٦	١٠	٤٠	٢٥	١٢,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يبين هذا الجدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة وفقاً للديانة فقد تبين ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية بين المسلمين حيث بلغت نسبتهم ٨٧,٥% بينما بلغت نسبة المسيحيين ١٢,٥% من حجم العينة الكلية.

وبالنظر إلى الديانة فى عينة النخبة اتضح الآتى :

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة المسلمين ٩٢,٥% بينما بلغت نسبة المسيحيين ٧,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلس الشعب والشورى فقد بلغت نسبة المسلمين من الأعضاء ٩٣,٣% بينما بلغت عدد الأعضاء المسيحيين واحد فقط بنسبة ٦,٧% من حجم العينة وهذا العضو قد تم تعينه من العشرة المعينين الذى يقوم بتعينهم السيد رئيس الجمهورية من محافظة المنيا

(الدكتور بدر حلمى – عضو مجلس الشورى عن دائرة مغاغة والعدوة).

- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة المسلمين من أفراد عينة الدراسة ٩٠% بينما بلغت نسبة المسيحيين ١٠% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة المسلمين ٩١,٤% ثم بلغت نسبة المسيحيين ٨,٦% من حجم العينة.
- أما فى عينة علماء الدين الإسلامى والمسيحى فقد بلغت نسبة المسلمين ٦٠% بينما بلغت نسبة المسيحيين ٤٠% من حجم العينة.

ويتضح مما سبق أن نسبة أفراد عينة الدراسة من نسبة نخبة المسلمين أكبر من نسبة النخبة من المسيحيين وهى نسبة طبيعية نظراً لأن نسبة المسلمين داخل المجتمع المصرى أكبر بكثير من نسبة المسيحيين.

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

النوع	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات مهنية		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعزب	٦	١٥	–	–	٧	١٤	١٠	١٤,٣	٣	١٢	٢٦	١٣
متزوج	٣٠	٧٥	١٥	١٠٠	٤١	٨٢	٥٤	٧٧,١	٢٠	٨٠	١٦٠	٨٠
مطلق	–	–	–	–	–	–	٢	٢,٩	–	–	٢	١
أرمل	٤	١٠	–	–	٢	٤	٤	٥,٧	٢	٨	١٢	٦
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥) والذى يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية ارتفاع نسبة المتزوجين من عينة الدراسة الكلية حيث بلغت نسبتهم ٨٠% بينما بلغت نسبة غير المتزوجين ١٣% ثم تليها نسبة الأرامل

حيث بلغت نسبتهم ٦% بينما بلغت نسبة المطلقين ١% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل عينة الدراسة اتضح كالتالى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة المتزوجين ٧٥%، ثم تليها نسبة غير المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ١٥% بينما بلغت نسبة الأرامل ١٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى، فقد بلغت نسبة المتزوجين ١٠٠% من حجم العينة.
- وفى عينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة المتزوجين ٨٢% ثم تليها نسبة غير متزوجين حيث بلغت نسبتهم ١٤% ثم نسبة الأرامل ٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة قيادات النقابات المهنية فقد ارتفعت نسبة المتزوجين من أفراد العينة حيث بلغت نسبتهم ٧٧,١% ثم تليها نسبة غير المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ١٤,٣% بينما بلغت نسبة الأرامل ٥,٧%، ثم بلغت نسبة المطلقين ٢,٩% من حجم العينة.
- أما بالنسبة لعينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى فقد بلغت نسبة المتزوجين ٨٠% من حجم العينة بينما بلغت نسبة غير المتزوجين ١٢% ثم تليها نسبة الأرامل ٨% من حجم العينة.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة المتزوجين من أفراد عينة الدراسة الكلية وبالتالى تعكس هذه النتيجة الاستقرار الأسرى العام الذى يساعد على المشاركة فى أوجه الأنشطة المختلفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً بحثاً عن إثبات ذاتهم فى كافة المجالات المختلفة، وفى مقابل ذلك الأفراد غير المتزوجين حيث يكون استعداداتهم ومشاركتهم فى أوجه الحياة المختلفة تكون أقل من المتزوجين.

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة حسب العضوية فى أحزاب سياسية

فئات العمر	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات مهنية		إسلامى ومسيحي		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حزب الوطنى	١٧	٤٢,٥	١٥	١٠٠	١٤	٢٨	٤٥	٦٤,٣	٥	٢٠	٩٦	٤٨
حزب الوفد	٨	٢٠	–	–	٣	٦	٤	٥,٧	–	–	١٥	٧,٥
حزب التجمع	٧	١٧,٥	–	–	١	٢	٢	٢,٩	–	–	١٠	٥
حزب الأحرار	٥	١٢,٥	–	–	–	–	١	١,٤	–	–	٦	٣
حزب الغد	٣	٧,٥	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	١,٥
غير عضو فى أى حزب سياسى	–	–	–	–	٣٢	٦٤	١٨	٢٥,٧	٢٠	٨٠	٧٠	٣٥
الإجمالي	٤٠	١٠٠	١٥	–	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تمثل عضوية الأحزاب السياسية أبرز آليات المشاركة فى الأنشطة السياسية، وكلما تزايدت القدرة الاستيعابية للأحزاب السياسية كلما تحققت فعاليتها فى عملية التجنيد السياسى للأعضاء.

وقد حاولت الدراسة الوقوف على حجم العضوية فى الأحزاب السياسية فاتضح من الجدول رقم (٦) أن العضوية فى الحزب الوطنى الديمقراطى قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة العضوية ٤٨% من حجم عينة الدراسة الكلية وتدل تلك النتيجة على أن الحزب الوطنى فى الفترة السابقة عمل على إحداث وتطوير الحزب وتحديث العضوية فيه فأنضم إليه الكثير من الشباب والمرأة.

وقد احتلت المرتبة الثانية نسبة غير أعضاء فى أى حزب من الأحزاب السياسية فقد بلغت نسبتهم ٣٥% من حجم العينة الكلية، وجاءت فى المرتبة الثالثة العضوية فى حزب الوفد فقد بلغت نسبتهم ٧,٥% ثم جاءت فى المرتبة الرابعة العضوية فى حزب التجمع فقد بلغت نسبتهم ٥%، وجاءت فى المرتبة الخامسة العضوية فى حزب الأحرار فقد بلغت نسبتهم ٣%،

وجاءت فى المرتبة الأخيرة العضوية فى حزب الغد حيث بلغت نسبتهم ١,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة اتضح الآتى :

- فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى جاءت حجم العضوية فى الحزب الوطنى الديمقراطى ١٠٠% وهذه النتيجة تدل على أن كل أعضاء مجلسى الشعب والشورى أعضاء فى الحزب الوطنى الديمقراطى ولم يفز أى فرد من الأحزاب السياسية المعارضة.
- أما فى عينة قيادات الأحزاب السياسية فجاءت العضوية فى الحزب الوطنى الديمقراطى بنسبة ٤٢,٥%، بينما بلغت العضوية فى حزب الوفد ٢٠% ثم بلغت العضوية فى حزب التجمع ١٧,٥%، ثم يليها العضوية فى حزب الأحرار ١٢١,٥%، وبلغت نسبة العضوية فى حزب الغد ٧,٥% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات فقد احتلت المرتبة الأولى نسبة غير أعضاء فى أى حزب سياسى حيث بلغت نسبتهم ٦٤% من حجم العينة وتدل النتيجة على انشغال هيئة التدريس فى الحياة الجامعية فى التدريس والأبحاث وعدم انخراطهم فى العمل السياسى على وجه العموم. واحتلت المرتبة الثانية نسبة العضوية فى الحزب الوطنى الديمقراطى حيث بلغت نسبتهم ٢٨% من حجم العينة. وجاءت فى المرتبة الثانية العضوية فى حزب الوفد فقد بلغت نسبتهم ٦%، ثم تليها نسبة العضوية فى حزب التجمع، بينما لا توجد عضوية لأساتذة الجامعة فى حزب الأحرار وحزب الغد.
- أما فى عينة قيادات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة العضوية فى الحزب الوطنى الديمقراطى ٦٤,٣%، ثم تليها نسبة غير أعضاء فى أى حزب

سياسى حيث بلغت نسبتهم ٢٥,٧% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة العضوية فى حزب الوفد ٥,٧% تم تليها نسبة العضوية فى حزب التجمع حيث بلغت نسبهتم ٢,٩% وبلغت العضوية فى حزب الأحرار بنسبة ١,٤% من حجم العينة.

- وفى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى جاءت فى المرتبة الأولى نسبتهم غير أعضاء فى أى حزب سياسى حيث بلغت نسبتهم ٨٠% من حجم العينة، ثم تليها نسبة العضوية فى الحزب الوطنى الديمقراطى حيث بلغت نسبتهم ٢٠% من حجم العينة وتدل تلك النتيجة على أن رجال الدين الإسلامى والمسيحى يهتمون بالعمل والانشغال فى الأمور والقضايا الدينية فقط ولا ينخرطون فى العمل السياسى والعضوية فى الأحزاب السياسية.

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم لمفهوم الدستور

مفهوم الدستور	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ن	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
هو القانون للحاكم فى الدولة	٣٥	٢٧,٣	١٥	٢٨,٨	٤٥	٣١,٥	٦٠	٤٠	٢٥	٣٤,٧	١٨٠	٣٣
هو عقد بين الحاكم والمحكومين	٢٤	١٨,٨	١٤	٢٧	٣٢	٢٢,٤	٤٥	٣٠	١٨	٢٥	١٣٣	٢٤,٤
يبين هوية الدولة ونظام الحكم	٢٩	٢٢,٧	٨	١٥,٤	٢٥	١٧,٤	١٥	١٠	١٢	١٦,٧	٨٩	١٦,٣
يقر الحقوق والحريات للناس	٤٠	٣١,٢	١٥	٢٨,٨	٤١	٢٨,٧	٣٠	٢٠	١٧	٢٣,٦	١٤٣	٢٦,٣
الإجمالى	١٢٨	١٠٠	٥٢	١٠٠	١٤٣	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٢	١٠٠	٥٤٥	١٠٠

* يلاحظ أن المبحوث كتب أكثر من مفهوم فبتالى تم القسمة على عدد

الإجابات الفعلية وليست على حجم عينة الدراسة.

الدستور هو الوثيقة الأهم فى أى دولة من الدول وأى نظام سياسى فهو الذى يحدد إلى حد كبير درجة التطور الديمقراطى لأى دولة وقد أطلق عليه مفكر عصر النهضة الفرنسى المعروف "مونتسكيو" "روح القانون" ولقد حاولت الدراسة الوقوف على مدى وعى النخبة فى مجتمع الدراسة بمفهوم الدستور وقد اتضح من الجدول رقم (٧) أن الدستور هو القانون الحاكم فى الدولة فقد احتل المرتبة الأولى حيث بلغ نسبة أفراد عينة الدراسة ٣٣%، وجاء فى المرتبة الثانية نسبة الذين يرون أن الدستور هو الذى يقر الحقوق والحريات للناس بنسبة ٢٦,٣%، بينما بلغ نسبة الذين يعرفون الدستور بأنه هو عقد بين الحاكم والمحكومين ٢٤,٤%، تم بلغ نسبة الذين يعرفون الدستور بأنه يبين هوية الدولة ونظام الحكم حيث بلغت نسبتهم ١٦,٣% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة اتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية. بلغت نسبة معرفتهم للدستور بأنه يقر الحقوق والحريات للناس ٣١,٢% من حجم العينة، ثم تليها نسبة معرفتهم بأنه هو القانون الحاكم فى الدولة حيث بلغت نسبتهم ٢٧,٣%، بينما بلغ نسبة الذين يعرفون الدستور بأنه يبين هوية الدولة حيث بلغت نسبتهم ٢٢,٧% ثم بلغت نسبة الذين يعرفون الدستور بأنه هو عقد بين الحاكم والمحكومين ١٨,٨% من حجم عينة الدراسة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فقد تساوت نسبة الذين يعرفون الدستور بأنه هو القانون الحاكم فى الدولة، وهو يقر الحقوق والحريات للناس حيث بلغت نسبة كل منهما ٢٨% من حجم العينة ثم تليها نسبة الذين يرون الدستور بأنه عقد بين الحاكم والمحكومين بنسبة

٢٧% بينما بلغ نسبة الذين يرون أن الدستور يبين هوية الدولة ونظام الحكم حيث بلغت نسبتهم ١٥,٤% من حجم العينة.

- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات فقد بلغت نسبة الذين يعرفون الدستور بأنه القانون الحاكم في الدولة ٣١,٥% من حجم العينة ثم تليها نسبة الذين يرون بأنه يقر الحقوق والحريات للناس حيث بلغت نسبتهم ٢٨,٧%، ثم يليها نسبة الذين يرون الدستور بأنه هو عقد بين الحاكم والمحكومين بنسبة ٢٢,٤% من حجم العينة، بينما بلغ نسبة الذين يرون الدستور بأنه يبين هوية الدولة ونظم الحكم ١٧,٤% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور هو القانون الحاكم فى الدولة ٤٠%، ثم تليها نسبة الذين يرون بأنه هو عقد بين الحاكم والمحكومين بنسبة ٣٠%، بينما بلغ نسبة الذين يرون بأنه هو يقر الحقوق والحريات للناس بنسبة ٢٠%، ثم تليها نسبة الذين يرون بأنه يبين هوية الدولة ونظام الحكم بنسبة ١٠%.
- أما فى عينة علماء الدين الإسلامى والمسيحى فقد بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور هو القانون الحاكم فى الدولة بنسبة ٣٤,٧% ثم تليها نسبة الذين يرون هو عقد بين الحاكم والمحكومين ٢٥% بينما بلغت نسبة الذين يرون بأنه يقر الحقوق والحريات للناس ٢٣,٦%، ثم تليها نسبة الذين يرون بأنه يبين هوية الدولة ونظام الحكم.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى معرفتهم لمفهوم الدستور. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٢,٣ وهى غير دالة إحصائياً.

إذن يتضح مما سبق ارتفاع نسبة وعى أفراد عينة الدراسة الكلية بمفهوم الدستور، فهو القانون الأساسى الحاكم فى أى مجتمع ويطلقون عليه

لقب "أبو القوانين". فكل القوانين الأخرى المنظمة لشئون المجتمع فى جميع مجالاته تنبثق منه وتستلهم مبادئه وتدور فى فلكه ولا تستطيع مخالفته وإلا حكم عليها بعدم الدستورية وانتهى وجودها.

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة حسب وعيهم بالعام الذى صدر فيه الدستور الحالى والتى تعمل الدولة على تعديله

فئات العمر	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عام ١٩٧١	٣٠	٧٥	١٠	٦٦,٧	٣٠	٦٠	٥٠	٧١,٤	١٤	٥٦	١٣٤	٦٧
لم يذكرون العام إطلاقاً	٥	١٢,٥	٣	٢٠	٥	١٠	٥	٧,٢	٤	١٦	٢٢	١١
إجابات خاطئة	٥	١٢,٥	٢	١٣,٣	١٥	٣٠	١٥	٢١,٤	٧	٢٨	٤٤	٢٢
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تم إعلان دستور مصر الدائم لجمهورية مصر العربية فى ١٩٧١/٩/١١ ثم تم تعديله بقرار مجلس الشعب فى ١٩٨٠/٤/٣٠، وتم استفتاء الشعب فى ١٩٨٠/٥/٢٢ وجاء فى قرار التعديل أن مجلس الشعب هو صاحب قرار التعديل وبناء على اجتماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور وتم التعديل فى خمسة مواضع من الدستور وبتحليل بيانات جدول رقم (٨) عن مدى وعى أفراد عينة الدراسة بالعام الذى صدر فيه الدستور الحالي والتى تعمل الدولة على تعديله ٦٧% بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة والتى لا تعرف بالضبط العام الذى صدر فيه الدستور الحالى ٢٢% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة الذين لم يذكرون العام إطلاقاً الذى صدر فيه الدستور ١١% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة اتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية والذين يعرفون العام الذى صدر فيه الدستور ٧٥% من حجم العينة ثم تساوت نسبة الإجابات الخاطئة والذين لم يذكرون العام إطلاقاً فى إجاباتهم حيث بلغت نسبة كل منها ١٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فقد بلغت نسبة الذين يعرفون العام الذى صدر فيه الدستور ٦٦,٧% ثم تليها نسبة الذين لم يذكرون العام إطلاقاً حيث بلغت نسبتهم ٢٠%، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ١٣,٣% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات فقد بلغت نسبة الذين يعرفون العام الذى صدر فيه الدستور ٦٠% بينما بلغت نسبة الذين أجابوا إجابات خاطئة ٣٠% ثم تليها نسبة الذين لم يذكرون العام إطلاقاً فى إجاباتهم حيث بلغت نسبتهم ١٠% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة المعرفة بالعام الذى صدر فيه الدستور الحالى ٧١,٤% من حجم العينة ثم تليها نسبة الذين أصابوا إجابات خاطئة بنسبة ٢١,٤% بينما بلغت نسبة الذين لم يذكرون العام إطلاقاً الذى صدر فيه الدستور ٧,٢% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى فقد بلغت نسبة معرفتهم بالعام الذى صدر فيه الدستور الحالى ٥٦% ثم تليها نسبة الذين أجابوا إجابات خاطئة حيث بلغت نسبتهم ٢٨%، بينما بلغت نسبة الذين لم يذكرون العام إطلاقاً بنسبة ١٦% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لوعيهم بالعام الذى

صدر فيه الدستور الحالى والتى تعمل الدولة على تعديله إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ١,٤ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية بوعيهم بالعام الذى صدر فيه الدستور الحالى والذى تعمل الدولة على تعديله، فالدستور هو القانون الأساسى فى الدولة ووثيقة تتسم بالثبات لضمان استقرار المجتمع.

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم بعدد مواد الدستور الحالى

المعرفة بعدد مواد الدستور	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مائتان وإحدى وعشر مادة	١٠	٢٥	٥	٣٣,٣	٨	١٦	١٢	١٧,١	٢	٨	٣٧	١٨,٥
لم يذكرون عدد مواد الدستور	٨	٢٠	٣	٢٠	١١	٢٢	٢٥	٣٥,٧	١٠	٤٠	٥٧	٢٨,٥
إجابات خاطئة	٢٢	٥٥	٧	٤٦,٧	٣١	٦٢	٣٣	٤٧,٢	١٣	٥٢	١٠٦	٥٣
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

وعن وعى أفراد عينة الدراسة بعدد المواد الموجودة فى الدستور الحالى كشفت نتيجة الجدول رقم (٩) عن تدنى وعى النخبة بمعرفة عدد مواد الدستور حيث بلغت نسبة الإجابات الصحيحة ١٨,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٥٣% من حجم العينة ثم بلغت نسبة الذين لم يذكرون عدد مواد الدستور فى إجاباتهم ٢٨,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الذين يعرفون عدد مواد الدستور الصحيحة ٢٥% من حجم العينة، فى مقابل ذلك بلغت نسبة

الإجابات الخاطئة ٥٥%، ثم بلغت نسبة الذين لم يذكرون عدد مواد الدستور ٢٠% من حجم العينة.

أما فى عينة أعضاء مجلس الشعب والشورى. كانت نسبة الإجابات الصحيحة بمعرفتهم بعدد مواد الدستور ٣٣,٣% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٤٦,٧% ثم نسبة الذين لم يذكرون عدد مواد الدستور ٢٠% من حجم العينة.

- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات تدنت نسبة المعرفة بعدد مواد الدستور الحالى حيث بلغت ١٦% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة والتى لا تعرف بالضبط بعدد مواد الدستور ٤٦,٧% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة الإجابات الذين لم يذكرون إطلاقاً عدد مواد الدستور ٢٢% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية. كشفت نسبة الذين يعرفون بعدد مواد الدستور الحالى ١٧,١% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة الإجابات الخاطئة والتى لا تعرف الإجابة الصحيحة ٤٧,٢% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة الإجابات الذين لم يذكرون إطلاقاً عدد مواد الدستور ٣٥,٧% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى تدنت نسبة الإجابات الصحيحة والذين يعرفون بعدد مواد الدستور الحالى حيث بلغت نسبتهم ٨% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة الذين لم يذكرون إطلاقاً عدد مواد الدستور الحالى ٤٠% من حجم العينة، بينما ارتفعت نسبة الإجابات الخاطئة والذين لم يعرفون عدد مواد الدستور الصحيح حيث بلغت نسبتهم ٥٢% من حجم العينة ويرى الباحث أن تلك النتيجة تدل على أن رجال الدين الإسلامى والمسيحى ثقافتهم دينية فقط ولا يهتمون بالسياسة

وممارسة العمل السياسى لأن فى اعتقادهم بأن السياسة لها رجالها يحبون العمل السياسى وبالتالى ينخرطون فى الحياة السياسية.

- وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى معرفتهم بعدد مواد الدستور إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ١,١ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق تدنى نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية بوعيهم بالمعرفة الحقيقية بعدد مواد الدستور المصرى.

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم بوظائف الدستور المصرى

وظائف الدستور	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يحدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية	٤٠	٣٨,١	١٥	٢٥,٩	٣٥	٣١	٥٨	٤٠,٦	٢٠	٣٧	١٦٨	٣٥,٥
يحدد كيفية تعيين الوزراء	٢١	٢٠	١١	١٩	٢٩	٢٥,٧	٤٢	٢٩,٣	١٤	٢٦	١١٧	٢٤,٧
يحدد كيفية محاسبة الوزراء	١٨	١٧,٢	١٢	٢٠,٧	٢٠	١٧,٧	١٩	١٣,٣	٦	١١,١	٧٥	١٥,٩
يحدد كيفية إقالة الحكومة	١٦	١٥,٢	١٤	٢٤,١	١٢	١٠,٦	١٤	٩,٨	٩	١٦,٧	٦٥	١٣,٧
يحدد كيفية ضمان استقلال القضاء	١٠	٩,٥	٦	١٠,٣	١٧	١٥	١٠	٧	٥	٩,٢	٤٨	١٠,٢
الإجمالى	١٠٥	١٠٠	٥٨	١٠٠	١١٣	١٠٠	١٤٣	١٠٠	٥٤	١٠٠	٤٧٣	١٠٠

الدستور أداة فى يد الدولة تتحقق من خلالها أراداتها ويقوم بعدة مهام رئيسية داخل المجتمع المصرى. ولقد حاولت الدراسة التعرف على مدى وعى أفراد النخبة بوظائف الدستور المصرى. وقد اتضح من الجدول رقم (١٠) أن الدستور يحدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية حيث بلغت نسبتهم

٣٥,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، ثم جاءت نسبة الذين يرون أن الدستور يحدد كيفية تعيين الوزراء بنسبة ٢٤,٧%، بينما بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور يحدد كيفية محاسبة الوزراء بنسبة ١٥,٩%، ثم نسبة الذين يرون أن الدستور يحدد كيفية إقالة الحكومة بنسبة ١٣,٧%، بينما بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور يحدد كيفية ضمان استقلال القضاء ١٠,٢% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة أفراد العينة الذين يرون أن الدستور يحدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بنسبة ٣٨,١%، ثم الذين يرون أن الدستور يحدد كيفية تعيين الوزراء بنسبة ٢٠%، بينما الذين يرون أن الدستور يحدد كيفية محاسبة الوزراء ١٧,٢%، ثم الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد كيفية إقالة الحكومة ١٥,٢%، أما الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد كيفية ضمان استقلال القضاء بنسبة ٩,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلس الشعب والشورى. فقد بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية ٢٥,٩%، ثم بلغت نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية إقالة الحكومة بنسبة ٢٤,١%، بينما بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد محاسبة الوزراء حيث بلغت نسبتهم ٢٠,٧% من حجم العينة ثم بلغت نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية تعيين الوزراء بنسبة ١٩%، أما الذين يرون بأنه يحدد كيفية ضمان استقلال القضاء بنسبة ١٠,٣%.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بنسبة ٣١% ثم تليها نسبة الذين يرون

بأنه يحدد كيفية تعيين الوزراء بنسبة ٢٥,٧%، ثم نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية محاسبة الوزراء بنسبة ١٧,٧%، بينما بلغت نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية ضمان استقلال القضاء بنسبة ١٥%، ثم نسبة الذين يرون بأن الدستور هو الذى يحدد كيفية إقالة الحكومة بنسبة ١٠,٦% من حجم العينة.

- أما بالنسبة لعينة قيادات النقابات المهنية فقد بلغت نسبة الذين يرون بأن الدستور هو الذى يحدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بنسبة ٤٠,٦%، ثم نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية تعيين الوزراء ٢٩,٣% بينما بلغت نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية إقالة الحكومة ٩,٨%، بينما بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور يحدد كيفية ضمان استقلال القضاء بنسبة ٧% من حجم العينة.

- وفى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت نسبة الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بنسبة ٣٧%، ثم بلغت نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية تعيين الوزراء بنسبة ٢٦%، بينما بلغت نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية إقالة الحكومة بنسبة ١٦.٧%، ثم نسبة الذين يرون بأنه يحدد كيفية محاسبة الوزراء بنسبة ١١,١%، أما الذين يرون بأنه يحدد كيفية ضمان استقلال القضاء بنسبة ٩,٢% من حجم عينة الدراسة.

- وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى معرفتهم بوظائف الدستور المصرى. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٣,٥ وهى غير دالة إحصائياً.

جدول رقم (١١)

توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم بعدد مرات تعديل الدستور

مرات التعديل	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مرتين	٣٤	٨٥	١٣	٨٦,٧	٣٥	٧٠	٥١	٧٢,٩	١٧	٦٨	١٥٠	٧٥
لا يعرف	٢	٥	–	–	٥	١٠	٩	١٢,٨	٥	٢٠	٢١	١٠,٥
إجابات خاطئة	٤	١٠	٢	١٣,٣	١٠	٢٠	١٠	١٤,٣	٣	١٢	٢٩	١٤,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تعرض الدستور المصرى الحالى إلى تعديلين، التعديل الأول كان عام ١٩٨٠ وتم فى خمسة مواضع من الدستور، ثم التعديل الثانى عام ٢٠٠٥ وهو تعديل المادة ٧٦ الخاصة بترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية. وحاولت الدراسة التعرف على مدى وعى النخبة من عينة الدراسة الكلية بعدد مرات تعديل الدستور داخل المجتمع المصرى. فقد تبين من الجدول رقم (١١) ارتفاع نسبة عينة الدراسة الكلية الذين يرون بأن الدستور المصرى تعرض لتعديلين حيث بلغت نسبتهم ٧٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة والتى لم تعرف عدد مرات التعديل ١٤,٥%، ثم بلغت نسبة أفراد العينة الذين لا يعرفون بعدد مرات تعديل الدستور المصرى بنسبة ١٠,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة المعرفة الصحيحة بتعديل الدستور ٨٥% بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ١٠%، ثم نسبة الذين لا يعرفون عدد مرات التعديل ٥%.

- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ارتفع نسبة الذين يرون بأن تعديل الدستور تم مرتين بنسبة ٨٦,٧%، ثم نسبة الإجابات الخاطئة بنسبة ١٣,٣%.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات. بلغت نسبة المعرفة بعدد مرات تعديل الدستور مرتين ٧٠% ثم تليها نسبة الذين أجابوا إجابات خاطئة بنسبة ٢٠%، ثم الذين لا يعرفون بنسبة ١٠% من حجم العينة.
- ثم عينة قيادات النقابات المهنية، بلغت نسبة الذين يرون بأنه تم التعديل مرتين ٧٢,٩%، ثم الذين أجابوا إجابات خاطئة بنسبة ١٤,٣%، بينما بلغت نسبة الذين لا يعرفون بعدد مرات تعديل الدستور بنسبة ١٢,٨%.
- وفى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت نسبة الذين يعرفون عدد مرات تعديل الدستور بمرتين ٦٨%، ثم نسبة الذين لا يعرفون بعدد تعديل الدستور ٢٠%، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا إجابات خاطئة ١٢% من حجم العينة.
- وبأختبار دلالة النتائج المتحصل عليها إحصائية تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرفعتهم بعدد مرات تعديل الدستور. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ١,٩ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة معرفة أفراد عينة الدراسة الكلية بعدد مرات تعديل الدستور فقد بلغت نسبهم ٧٥% ويرى الباحث أن دستور ١٩٧١ المصرى أدخلت عليه عدة تعديلات فهى التى أقامت مجلس الشورى وألغت الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى وحيد وسمحت بتعدد الأحزاب السياسية وأنشأت سلطة الصحافة مع الحفاظ فى الوقت نفسه على ما يحتويه هذا الدستور من مكاسب فى شأن الحريات وحقوق الإنسان والعدل الاجتماعى وغير ذلك.

جدول رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم بأخر عام تم فيه تعديل الدستور الحالى

معرفة آخر عام للتعديل	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
هو عام ٢٠٠٥	٣٨	٩٥	١٢	٨٠	٤٠	٨٠	٦٣	٩٠	٢٠	٨٠	١٧٣	٨٦,٥
لا يعرف	٢	٥	٣	٢٠	١٠	٢٠	٧	١٠	٥	٢٠	٢٧	١٣,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

من المعروف أن آخر عام تم فيه تعديل الدستور المصرى الحالى هو عام ٢٠٠٥ والذى تم فيه تعديل المادة ٧٦ من الدستور، أى تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بحيث يكون هناك أكثر من مرشح واحد وأن يتم الانتخاب فى هذه الحالة عن طريق الاقتراع السرى العام والمباشر. وقد اتضح من الجدول رقم (١٢) ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يعرفون بآخر عام تم فيه تعديل الدستور المصرى الحالى حيث بلغت نسبتهم ٨٦,٥%، بينما بلغت نسبة الذين لا يعرفون ١٣,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الإجابات الصحيحة على أن عام ٢٠٠٥ هو آخر عام تم فيه تعديل الدستور ٩٥% بينما بلغت نسبة الذين لا يعرفون ٥% من حجم العينة.
- أما بالنسبة لعينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بلغت نسبة المعرفة بالعام الذى تم فيه تعديل الدستور الحالى ٨٠% بينما بلغت نسبة الذين لا يعرفون بآخر تعديل هو ٢٠% من حجم العينة.

- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة المعرفة بآخر عام تم فيه تعديل الدستور ٨٠% بينما بلغت نسبة الذين لا يعرفون ٢٠% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة المعرفة بآخر تعديل ٩٠%، بينما بلغت نسبة عدم المعرفة ١٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى، بلغت نسبة المعرفة بآخر تعديل للدستور ٨٠%، بينما بلغت نسبة الذين لا يعرفون ٢٠% من حجم العينة.
- وبإختبار دلالة النتائج المتحصل عليها إحصائيا تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا بين توزيع أفراد العينة وفقاً لمعرفتهم بآخر عام تم فيه تعديل الدستور الحالى. إذ بلغت قيمة مرع كاى نحو ٣,٢ وهى غير دالة إحصائياً.

ثالثاً : المعرفة والوعى بالتعديل الدستورى

جدول رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم بعدد مواد الدستور المراد تغييره

فئات العمر	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أربعة وثلاثون مادة	٣٥	٨٧,٥	١٤	٩٣,٣	٣٥	٧٠	٥٥	٧٨,٦	١٦	٦٤	١٥٥	٧٧,٥
لا يعرف	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إجابات خاطئة	٥	١٢,٥	١	٦,٧	١٥	٣٠	١٥	٩	٩	٣٦	٤٥	٢٢,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

التعديلات الدستورية التى طرحها الرئيس مبارك وشملت ٣٤ مادة من مواد الدستور الحالى وحظيت بموافقة مجلسى الشعب والشورى تُعد نقلة

كبيرة فى طريق الإصلاح السياسى للمجتمع المصرى فقد كشفت نتائج جدول رقم (١٣) عن مدى معرفة النخبة بعدد مواد الدستور المراد تغييره أن نسبة الذين يعرفون عدد مواد الدستور الصحيحة المراد تغييره ٧٧,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية بينما بلغت نسبة الإجابات غير صحيحة ٢٢,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية. بلغت نسبة المعرفة بعدد مواد الدستور المراد تغييره ٨٧,٥% من حجم العينة بينما بلغت نسبة الإجابات غير الصحيحة ١٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى. توصلت نسبة المعرفة بعدد مواد الدستور إلى ٩٣,٣%، بينما بلغت نسبة الإجابات غير الصحيحة ٦,٧% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات. كشفت نسبة المعرفة ٧٠% من حجم العينة بينما بلغت نسبة الإجابات غير صحيحة ٣٠% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية، بلغت نسبة المعرفة بعدد مواد الدستور ٧٨,٦%، بينما بلغت نسبة الإجابات غير صحيحة ٢١,٤% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت نسبة المعرفة بعدد مواد الدستور ٦٤%، بينما بلغت نسبة الإجابات غير صحيحة ٣٦% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لمعرفتهم بعدد مواد الدستور المراد تغييره إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٥,٦ وهى غير دالة

إحصائياً.

ومما سبق يتضح ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يعرفون عدد مواد الدستور المراد تغييره وهو ٣٤ مادة والباحث يرى أن هذا التعديل أكبر تعديلاً حجماً وموضوعاً منذ أن وضع الدستور عام ١٩٧١ وذلك بالنظر إلى طبيعة المراكز والسلطات التى طالتها التعديلات المطلوبة وبشكل عام فقد أثارت تلك التعديلات جدلاً واسعاً داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

جدول رقم (١٤)

توزيع أفراد العينة حسب رأيهم بأهمية التعديلات الدستورية فى الوقت الراهن

فئات العمر	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أكبر تعديلات تدخل على الدستور	٣٢	٣٤,١	١١	٢٨,٢	٢١	٢٥,٦	٣١	٢٦,١	١٢	٢٥	١٠٧	٢٨
ضرورية للإصلاح السياسى	٣٥	٣٧,٢	١٥	٣٨,٥	٢٩	٣٥,٤	٥٢	٤٣,٧	٢٠	٤١,٧	١٥١	٣٩,٥
لمواكبة التغيرات العالمية	٢٧	٢٨,٧	١٣	٣٣,٣	٣٢	٣٩	٣٦	٣٠,٢	١٦	٣٣,٣	١٢٤	٣٢,٥
الإجمالى	٩٤	١٠٠	٣٩	١٠٠	٨٢	١٠٠	١١٩	١٠٠	٤٨	١٠٠	٣٨٢	١٠٠

التعديلات الدستورية تمثل تعبيراً عن انتقال مصر من عصر إلى عصر جديد وهى وسيلة لبناء مستقبل أفضل للمواطنين وللأجيال المقبلة ولا يمكن الحكم عليها من خلال نصوصها فقط لأن الفيصل هو مشروعات القوانين المكملة للنص الدستورى من جهة وقدرة الدولة على تطبيق تلك التعديلات بحيث نشعر جميعاً بمزايا المواطنة فنبادر بالقيام بواجباتنا.

وحاولت الدراسة الوقوف على أهمية التعديلات الدستورية فى الوقت الراهن. فقد كشفت نتيجة الدراسة أن ٣٩,٥% من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أهمية التعديلات الدستورية بأنها ضرورية للإصلاح السياسى فى الوقت الراهن، بينما بلغت نسبة الذين يرون أهمية التعديلات الدستورية لمواكبة التغيرات العالمية حيث بلغت نسبتهم ٣٢,٥% ثم بلغت نسبة الذين يرون بأنها أكبر تعديلات تدخل على الدستور ٢٨% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية. بلغت نسبة الذين يرون أن التعديلات ضرورية للإصلاح السياسى ٣٧,٢% بينما بلغت نسبة الذين يرون بأنها أكبر تعديلات تدخل على الدستور ٣٤,١% ثم الذين يرون بأهمية التعديلات لمواكبة التغيرات العالمية بنسبة ٢٨,٧% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى. بلغت نسبة الذين يرون أهمية التعديلات بأنها ضرورية للإصلاح السياسى ٣٨,٥% ثم بلغت نسبة الذين يرون أهمية التعديلات لمواكبة التغيرات العالمية بنسبة ٣٣,٣%. بينما بلغت نسبة الذين يرون بأنها أكبر تعديلات تدخل على الدستور ٢٨,٢% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات. بلغت نسبة الذين يرون أهمية التعديلات لمواكبة التغيرات العالمية ٣٩%، ثم نسبة الذين يرون بأنها ضرورية للإصلاح السياسى بنسبة ٣٥,٤%.
- بينما بلغت نسبة الذين يرون بأنها أكبر تعديلات تدخل على الدستور بنسبة ٢٦,١% من حجم العينة.
- وفى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت نسبة الذين يرون أهمية التعديلات الدستورية بأنها ضرورية للإصلاح السياسى بنسبة

٤١,٧%، ثم بلغت نسبة الذين يرون لمواكبة التغيرات العالمية ٣٣,٣% بينما بلغت نسبة الذين يرون بأنها أكبر تعديلات تدخل على الدستور ٢٥% من حجم العينة.

- وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم بأهمية التعديلات الدستورية فى الوقت الراهن. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٠,٣ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق وعى أفراد عينة الدراسة الكلية بأهمية التعديلات الدستورية فى الوقت الراهن ويرى الباحث أن التعديلات الدستورية أكبر وأهم تعديلات تدخل على دستورنا الحالى من وقت إصداره فى عام ١٩٧١ وأيضاً تُعتبر حلقة رئيسية فى عملية الإصلاح السياسى، وفى أعقاب حوار مجتمعى بدأ بإعلان الرئيس مبادئ رؤيته للتعديلات الدستورية فى برنامجه الانتخابى عام ٢٠٠٥ وتقريرى مجلسى الشعب والشورى بشأنها والمناقشات الواسعة التى شهدها المجتمع وشارك فيها الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام المختلفة.

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم بأهداف التعديلات الدستورية

أهم القضايا	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تدعم دور البرلمان	٤٥	١٨,٥	١٥	١٧,٢	٢٣	١٥	٤٥	١٧,٤	١٥	١٤,٤	١٤٣	١٧
تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث	٤٠	١٦,٥	١٢	١٤,٩	٢٥	١٦,٢	٣٣	١٢,٨	١٢	١١,٥	١٢٢	١٤,٥
تقوى دور الأحزاب السياسية	٣٥	١٤,٤	١٥	١٢,٦	١٦	١٠,٤	٣٦	١٤	١٣	١٢,٥	١١٥	١٣,١
تطوير نظام المحليات	٢٢	٩,١	١٢	١٠	١٢	٧,٨	٢٢	٨,٥	١٠	٩,٦	٧٨	٨,٩
تدعيم مبدأ المواطنة	٣٢	١٣,٢	١٤	١٣,٢	٢١	١٣,٦	٤١	١٥,٩	١٨	٧,٣	١٢٦	١٤,٥
تزيد من تمثيل المرأة في البرلمان	١٩	٧,٨	١٥	١٢,٤	١١	٧,١	٢٥	٩,٧	٩	٨,٧	٧٩	٩
تنهي حالة الطوارئ	٢٣	٩,٥	١١	٩,١	١٤	٩,١	٢٠	٧,٨	١١	١٠,٦	٧٩	٩
توافق مواد الدستور مع التطورات العالمية	٢٧	١١,١	١٣	١٠,٧	٣٢	٢٠,٨	٣٦	١٤	١٦	١٥,٤	١٢٤	١٤,١
الإجمالى	٢٤٣	١٠٠	١٠٧	١٠٠	١٥٤	١٠٠	٢٥٨	١٠٠	١٠٤	١٠٠	٨٦٦	١٠٠

مع إعلان الرئيس حسنى مبارك طلبه بشأن تعديل عدد من مواد دستور ١٩٧١ تبدأ مرحلة جديدة من الحكم فى مصر وذلك بحكم اتساع دائرة هذه التعديلات وشمولها لقضايا مجتمعية هامة، وحاولت الدراسة الوقوف على أهم أهداف التعديلات الدستورية. فقد أتضح من الجدول رقم (١٥) بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن تدعيم دور البرلمان أهم أهداف التعديلات الدستورية ١٧% وقد احتلت المرتبة الأولى، بينما تساوت فى المرتبة الثانية كل من تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث، وتدعيم مبدأ المواطنة حيث بلغت نسبة كل منهما ١٤,٥%، ثم جاءت فى المرتبة الثالثة توافق مواد الدستور مع التطورات العالمية بنسبة ١٤,١%، بينما جاءت فى

المرتبة الرابعة تقوية دور الأحزاب السياسية حيث بلغت نسبتها ١٣,١%، ثم تساوت في المرتبة الخامسة كل من أنها تزيد من تمثيل المرأة فى البرلمان، وأنها تنتهى حالة الطوارئ حيث بلغت نسبة كل منهما ٩% من حجم العينة.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية يرون أن التعديلات الدستورية تهدف إلى دعم دور البرلمان بنسبة ١٨,٥%، ثم أنها تعمل على تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث بنسبة ١٦,٥%، بينما بلغت نسبة الذين يرون أنها تعمل على تقوية دور الأحزاب السياسية بنسبة ١٤,٤%، ثم أنها تعمل على تدعيم مبدأ المواطنة بنسبة ١٣,٢%، بينما بلغت نسبة الذين يرون أنها تعمل على توافق مواد الدستور مع التطورات العالمية بنسبة ١١,١%، ثم تساوت نسبة كل من أنها تعمل على تطوير نظام المحليات، وأنها تعمل على إنهاء حالة الطوارئ حيث بلغت نسبة كل منها ٩,١%، بينما بلغت نسبة الذين يرون أنها تعمل زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان بنسبة ٧,٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فكانت أهداف التعديلات الدستورية على النحو التالى. أنها تدعم دور البرلمان بنسبة ١٧,٢%، أنها تحقق التوازن بين السلطات بنسبة ١٤,٩%، أنها تعمل على دعم مبدأ المواطنة بنسبة ١٣,٢%، ثم أنها تقوى دور الأحزاب السياسية بنسبة ١٢,٦%، ثم أنها تزيد من تمثيل المرأة فى البرلمان بنسبة ١٢,٤%، كما أنها تعمل على توافق مواد الدستور مع التطورات العالمية بنسبة ١٠,٧%، ثم أنها تعمل على تطوير نظام المحليات بنسبة ١٠%، كما أنها تعمل على إنهاء حالة الطوارئ بنسبة ٩,١%.

وفى عينة أساتذة الجامعات كانت نسب الإجابات على التوالى تدعم

دور البرلمان بنسبة ١٧,٢%، ثم أنها تحقق التوازن بين السلطات الثلاث بنسبة ١٤,٩%، تدعم مبدأ المواطنة بنسبة ١٣,٢%، ثم أنها تقوى دور الأحزاب السياسية بنسبة ١٢,٦%، كما أنها تعمل على زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان بنسبة ١٢,٤%، ثم أنها تعمل على توافق مواد الدستور مع التطورات العالمية بنسبة ١٠,٧%، أنها تعمل على تطوير نظام المحليات بنسبة ١٠%، ثم أنها تعمل على إنهاء حالة الطوارئ بنسبة ٩,١%.

- أما فى عينة قيادات النقابات المهنية فكانت أهداف التعديلات الدستورية على التالى. أنها تدعم دور البرلمان بنسبة ١٧,٤%، ثم أنها تدعم مبدأ المواطنة بنسبة ١٥,٩%، بينما تساوت نسب كل من أنها تقوى دور الأحزاب السياسية، كما أنها تعمل على توافق مواد الدستور مع التطورات العالمية حيث بلغت نسبة كل منهما ١٤%، ثم تعمل على تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث بنسبة ١٢,٨%، وأنها تزيد من تمثيل المرأة فى البرلمان بنسبة ٩,٧%، كما أنها تعمل على تطوير نظام المحليات بنسبة ٨,٥%، ثم أنها تنتهى حالة الطوارئ بنسبة ٧,٨% من حجم العينة.
- وفى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى كانت نسبة الإجابات على النحو التالى. أنها تعمل على توافق مواد الدستور مع التطورات العالمية بنسبة ١٥,٤%، ثم أنها تعمل على دعم دور البرلمان بنسبة ١٤,٤%، كما أنها تعمل على تقوية دور البرلمان بنسبة ١٢,٥%، وتعمل على تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث بنسبة ١١,٥% وتنتهى حالة الطوارئ بنسبة ١٠,٦%، ثم تعمل على تطوير نظام المحليات بنسبة ٩,٦%، كما أنها تزيد من تمثيل المرأة فى البرلمان بنسبة ٨,٧%، ثم أنها تدعم مبدأ المواطنة بنسبة ٧,٣% من حجم العينة.

- وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لمعرفتهم بأهداف التعديلات الدستورية إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٣,٣ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق أن أهداف التعديلات الدستورية تنوعت وفقاً للمواد المطلوب تعديلها فى الخطاب السياسى الرسمى فيما يلى :

- تعزيز دور البرلمان بالنسبة للموازنة العامة للدولة وذلك فى سحب الثقة من الحكومة دون اللجوء إلى الاستفتاء.
- تفعيل الحياة السياسية وتعزيز التعددية والعمل الحزبى توصلاً إلى أحزاب سياسية قوية وقادرة على إثراء التجربة الديمقراطية.
- تطوير نظام الإدارة المحلية وتعزيز صلاحيتها التنفيذية بما يؤدى إلى التطبيق السليم للنظام اللامركزى، وإعطاء المحليات الدور الحقيقى فى إدارة شئونها.
- حماية الدولة من الإرهاب، فإقامة نظام قانونى يختص بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه ليكون بديلاً تشريعياً لمكافحة هذا الخطر دون حاجة لتطبيق قانون الطوارئ.
- تحقيق التلاؤم بين نصوص الدستور وبين الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة بحيث لا يفرض الدستور على المجتمع نظاماً اقتصادياً معيناً لا يتأتى العدول عنه إلا بتعديل فى نصوصه.
- اختيار النظام الانتخابى الذى يكفل تمثيلاً أوفى للأحزاب السياسية فى مجلسى الشعب والشورى ويسمح للمرأة بمشاركة فاعلة فى الحياة السياسية ويمكنها من عضوية هذين المجلسين.
- تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية).

- تدعيم مبدأ المواطنة وذلك بعدم التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو الجنس أو الأصل.

جدول رقم (١٦)

توزيع أفراد العينة حسب موافقتهم على التعديلات الدستورية

فئات العمر	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحي		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٩	٧٢,٥	١٥	١٠٠	٣٩	٧٨	٥٨	٨٢,٩	٢١	٨٤	١٦٢	٨١
لا	١١	٢٧,٥	–	–	١١	٢٢	١٢	١٧,١	٤	١٦	٣٨	١٩
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

لقد تقدم الرئيس مبارك فى ٢٦ ديسمبر عام ٢٠٠٥ بمقترحات لتعديلات دستورية إلى مجلسى الشعب والشورى لمناقشتها كما ينص الدستور وسيكون أمام المجلسين فترة شهرين كاملين للتداول بشأنها والبحث فى صياغتها النهائية التى يجب أن يوافق عليها أغلبية ثلثين من أعضاء مجلس الشعب على أن تعرض على الشعب فى استفتاء عام

وحاولت الدراسة التعرف على مدى موافقة أفراد عينة الدراسة الكلية على التعديلات الدستورية. فقد تبين من الجدول رقم (١٦) أن ٨١% موافقون على التعديلات الدستورية، بينما بلغت نسبة غير موافقين على تلك التعديلات ١٩% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين على التعديلات الدستورية ٧٢,٥% فى مقابل ٢٧,٥% غير موافقين على تلك التعديلات.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى كانت نسبة الموافقة ١٠٠% من حجم العينة.

- ثم فى عينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة الموافقة على التعديلات الدستورية ٧٨% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على التعديلات ٢٢% من حجم العينة.
- وبالنسبة لقيادات النقابات المهنية ارتفعت نسبة الموافقة على التعديلات الدستورية بنسبة ٨٢,٩% ثم بلغت نسبة غير الموافقين ١٧,١% من حجم العينة.
- أما رجال الدين الإسلامى والمسيحى. كانت نسبة الموافقة ٨٤% فى مقابل ١٦% من حجم العينة غير موافقين على تلك التعديلات، وبإختبار دلالة النتائج المتحصل عليها تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لموافقتهم على التعديلات الدستورية إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٣,٧ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة الموافقين على التعديلات الدستورية فيرى الباحث أن التعديلات الدستورية تعمل على تدعيم المسيرة الديمقراطية وتُرسخ لدولة المؤسسات وتوازن بينها كما أنها خطوة هامة وفارقة فى تاريخ مصر وتدعم مكانة مصر فى قيادة قاطرة الإصلاح بالمنطقة العربية.

جدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة حسب موافقتهم على أسباب التعديل الدستورى الآن

فئات العمر	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع	٣٥	٣٨,٩	١٣	٣٤,٢	٤٣	٣٣,٩	٦٠	٤٢,٣	٢٠	٤٠,٨	١٧١	٣٨,٣
الإصلاح الشامل الذى اجتاح العالم كله	٢٦	٢٨,٩	١٤	٣٦,٨	٣٩	٣٠,٧	٤٣	٣٠,٣	١٦	٣٢,٧	١٣٨	٣١
الاتجاهات المتناقضة للعولمة	٢٩	٣٢,٢	١١	٢٩	٤٥	٣٥,٤	٣٩	٢٧,٤	١٣	٢٦,٥	١٣٧	٣٠,٧
الإجمـــالى	٩٠	١٠٠	٣٨	١٠٠	١٢٧	١٠٠	١٤٢	١٠٠	٤٩	١٠٠	٤٤٦	١٠٠

جاء تعديل الدستور ليصبح متمشياً مع متطلبات العصر والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية فموجة الإصلاح الشامل التى اجتاحت العالم كله، وبعض مواد الدستور تجاوزها الواقع. فقد حاولت الدراسة التعرف على أسباب التعديلات الدستورية فتبين من الجدول رقم (١٧) أن ٣٨,٣% من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع من أسباب التعديلات الدستورية، بينما يرى بعض أفراد العينة أن الإصلاح الشامل الذى اجتاح العالم كله هو سبب التعديلات الدستورية بنسبة ٣١% وجاء السبب الثالث للتعديلات الدستورية بنسبة ٣٠,٧% وهو الاتجاهات المتناقضة للعولمة.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الذين يرون أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع ٣٨,٩% ثم نسبة الذين يرون أن الاتجاهات المتناقضة للعولمة، بينما بلغت نسبة الذين يرون أن الإصلاح

الشامل الذى اجتاح العالم كله هو سبب التعديلات الدستورية بنسبة ٢٨,٩% من حجم العينة.

- أما أعضاء مجلسى الشعب والشورى. فقد بلغت نسبة الذين يرون أن الإصلاح الشامل الذى اجتاح العالم كله ٣٦,٨%، ثم نسبة الذين يرون أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع بنسبة ٣٤,٢%، أما الذين يرون أن الاتجاهات المتناقضة للعولمة هى سبب التعديلات الدستورية بنسبة ٢٩% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات كانت أسباب التعديلات الدستورية على النحو التالى. الاتجاهات المتناقضة للعولمة ٣٥,٤%، ثم أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع بنسبة ٣٤,٢%، الإصلاح الشامل الذى اجتاح العالم كله بنسبة ٣٠,٧% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية كانت أسباب التعديلات كالتالى. أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع بنسبة ٤٢,٣%، والإصلاح الشامل الذى اجتاح العالم كله بنسبة ٣٠,٣% ثم الاتجاهات المتناقضة للعولمة بنسبة ٢٧,٤% من حجم العينة.

أما فى عينة علماء الدين الإسلامى والمسيحى كانت الأسباب على التوالى. أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع بنسبة ٤٠,٨%، والإصلاح الشامل الذى اجتاح العالم كله بنسبة ٣٢,٧%، ثم الاتجاهات المتناقضة للعولمة بنسبة ٢٦,٥% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لموافقتهم على أسباب التعديل الدستورى الآن. إذ بلغت قيمة مرع كاى نحو ٠,٦ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق وعى أفراد عينة الدراسة الكلية بأسباب التعديلات الدستورية فيرى الباحث أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع وخاصة تلك التى تنص على أن نظام الدولة اشتراكى وأن القطاع العام هو الذى يقود التنمية وأن تحالف قوى الشعب العاملة هو الذى يقود المجتمع وغير ذلك من المواد التى تتحدث عن "السلوك الاشتراكى"، "والمدعى الاشتراكى" وغيرهما وقد انتهى ذلك كله ولابد من تعديل هذه المواد حتى لا تكون هناك فجوة بين النصوص الدستورية والواقع. كما إن موجة الإصلاح الشامل التى اجتاحت العالم كله وبيئة مصر فرضت النظر فى إدخال تعديلات على الدستور فى اتجاه تعزيز الحريات العامة والديمقراطية وسلطات الدولة المختلفة تشريعية وتنفيذية وقضائية وأيضاً العولمة باتجاهيها المتناقضين : الإندماج العالمى على السطح وتفتيت وحدة بعض الدول خاصة فى منطقتنا تحت السطح فرض بدوره ضرورة النظر فى أن يتضمن الدستور ما يحمى وحدة المجتمع المصرى ويعزز تماسكه فى مواجهة أية احتمالات من هذا النوع قائمة أو قادمة.

جدول رقم (١٨)

رأى المبحوثين فى الحالات التى يتم فيها تغيير الدستور بالكامل

الحالات التى يتم فيها التغيير	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فى حالة التغيير الشامل والجذرى	٢٠	٤٠,٨	١٣	٣٤,٢	٢٨	٤٦	٣٤	٤٢,٥	١٤	٤٣,٧	١٠٩	٤٢
فى حالة تعرض الدولة للتفكك	١٦	٣٢,٧	١٩	٥٠	٢٠	٣٢,٧	٢٧	٣٣,٨	١٠	٣١,٣	٩٢	٣٥,٤
فى حالة وحدة دولتين أو أكثر	١٣	٢٦,٥	٦	١٥,٨	١٣	٢١,٣	١٩	٢٣,٧	٨	٢٥	٥٩	٢٢,٦
الإجمالى	٤٩	١٠٠	٣٨	١٠٠	٦١	١٠٠	٨٠	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٦٠	١٠٠

تغيير الدستور بالكامل كان مطلب بعض الأحزاب السياسية

والحركات داخل المجتمع ولكن تغييره بالكامل يتم فى حالات لا تنطبق على الوضع المصرى فقد اتضح من الجدول رقم (١٨) أن أفراد عينة الدراسة الكلية يرون فى حالة التغيير الشامل والجذرى من الحالات التى يتم فيها تغيير الدستور بالكامل حيث بلغت نسبتهم ٤٢%، بينما بلغت نسبة الذين يرون تغيير الدستور بالكامل فى حالة تعرض الدولة للتفكك بنسبة ٣٥,٤%، أما الذين يرون تغيير الدستور بالكامل فى حالة واحدة دولتين أو أكثر بنسبة ٢٢,٦% من حجم العينة.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية جاءت حالة التغيير الشامل والجذرى بنسبة ٤٠,٨%، ثم حالة تعرض الدولة للتفكك بنسبة ٣٢,٧% بينما فى حالة وحدة دولتين أو أكثر بنسبة ٢٦,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى. بلغت نسبة الذين يرون تغيير الدستور بالكامل فى حالة تعرض الدولة للتفكك بنسبة ٥٠%، ثم الذين يرون فى حالة التغيير الشامل والجذرى بنسبة ٣٤,٢%، أما الذين يرون فى حالة وحدة دولتين أو أكثر بنسبة ١٥,٨% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات. بلغت نسبة الذين يرون تغيير الدستور بالكامل فى حالة التغيير الشامل والجذرى بنسبة ٤٦% ثم نسبة الذين يرون فى حالة تعرض الدولة للتفكك ٣٣,٨%، بينما بلغت نسبة الذين يرون فى حالة وحدة دولتين أو أكثر ٢٣,٧%.
- ثم عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى. كانت نسبة التغيير الشامل والجذرى ٤٣,٧%، ثم نسبة الذين يرون التغيير بالكامل فى حالة تعرض الدولة للتفكك ٣١,٣%، بينما بلغت نسبة الذين يرون فى حالة وحدة دولتين أو أكثر ٢٥% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى الحالات التى يتم فيها تغيير الدستور بالكامل. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٢,٥ وهى غير دالة إحصائياً.

ومما سبق يتضح وعى أفراد عينة الدراسة الكلية فى معرفة الحالات التى يتم فيها تغيير الدستور بالكامل، ويرى الباحث أن تغيير الدستور لأى دولة يتم فى حالات محددة فمثلا أن تكون الدولة بصدد تغيير شامل وجذرى فى نظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى كأن تتحول مثلاً من نظام ملكى إلى جمهورى أو العكس مثلماً حدث فى مصر بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢، أو أن تتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية مثلماً حدث فى دول أوربا الشرقية فى مطلع التسعينيات. أو أن تكون الدولة موحدة ثم تتعرض للتفكك والانقسام إلى دويلات أو دول مثلما حدث ليوغوسلافيا، والاتحاد السوفيتى حيث يفرض الواقع الجديد أن يكون لكل دولة نتجت عن هذا التفكك أو التقسيم بما فيها الدولة الأم دستورها الجديد الخاص بها، أو أن تنشأ وحدة بين دولتين أو أكثر يتم الاتفاق بمقتضاها على أن تتخلى كل دولة منها على دستورها الخاص بها ليتم وضع دستور جديد للدولة الموحدة مثلماً حدث عقب الوحدة بين مصر وسورياً عام ١٩٥٨ وبين ألمانياً الشرقية وألمانيا الغربية فى مطلع التسعينيات كما يرى الباحث أن كل هذه الحالات لا تنطبق على الوضع المصرى حالياً فنحن بصدد تطوير نظام قائم وليس تغييره أو الانقلاب عليه، وبالتالى لا يوجد أى مبرر للمطالبة بدستور جديد.

جدول رقم (١٩)

رأى المبحوثين فى أهم القضايا الأساسية المرتبطة بالتعديلات الدستورية

أهم القضايا	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المواطنة والديمقراطية	٤٢	١٧,٥	١٣	١٣,٤	٣٠	٢٠,١	٤٠	١٨,٢	١٨	٢٠	١٤٣	١٨
تعزيز استقلال القضاء	٣٠	١٢,٥	١٢	١٢,٤	٢٦	١٧,٤	٣٦	١٦,٤	١٣	١٤,٥	١١٧	١٤,٧
التوازن بين السلطات	٣٧	١٥,٤	١٤	١٤,٤	٢١	١٤,١	٣٢	١٤,٥	١١	١٢,٢	١١٥	١٤,٥
مشاركة فاعلة للمرأة	٢١	٨,٨	١١	١١,٣	١٢	٨,١	٢٤	١١	٧	٧,٨	٧٥	٩,٤
مكافحة الإرهاب	٢٣	٩,٦	١٠	١٠,٣	١٣	٨,٧	١٩	٨,٦	١١	١٢,٢	٧٦	٩,٥
تطوير المحليات	٢٥	١٠,٤	١٣	١٣,٤	١٤	٩,٤	٢١	٩,٥	١٠	١١,١	٨٣	١٠,٤
دعم الحياة الحزبية	٣٨	١٥,٨	١٥	١٥,٥	١٨	١٢,١	٢٢	١٠	١٢	١٣,٣	١٠٥	١٣,٢
حرية اختيار التوجه الاقتصادى	٢٤	١٠	٩	٩,٣	١٥	١٠,١	٢٦	١١,٨	٨	٨,٩	٨٢	١٠,٣
الإجمالى	٢٤٠	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٤٩	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	٩٠	١٠٠	٧٩٦	١٠٠

إن التعديلات الدستورية التى اقترحها الرئيس مبارك تشتمل على مجموعة من القضايا الهامة والأساسية المرتبطة بالمجتمع وتهدف إلى دفع مسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسى وتوسيع الحرية للمواطنين وتحاول الدراسة الوقوف على أهم القضايا الأساسية المرتبطة بالتعديلات الدستورية فقد اتضح من الجدول رقم (١٩) الذى يبين معرفة أفراد عينة الدراسة الكلية بالقضايا الأساسية المرتبطة بالتعديلات الدستورية فجاءت فى المرتبة الأولى قضية المواطنة والديمقراطية بنسبة ١٨%، وجاءت فى المرتبة الثانية قضية تعزيز استقلال القضاء بنسبة ١٤,٧%، بينما جاءت فى المرتبة الثالثة قضية التوازن بين السلطات بنسبة ١٤,٥%، ثم جاءت فى المرتبة الرابعة قضية دعم الحياة الحزبية بنسبة ١٣,٢%، وجاءت فى المرتبة الخامسة قضية

تطوير المحليات بنسبة ١٠,٤%، ثم جاءت فى المرتبة السادسة قضية حرية اختيار التوجه الاقتصادى بنسبة ١٠,٣% بينما جاءت فى المرتبة السابعة قضية مكافحة الإرهاب بنسبة ٩,٥%، وجاءت فى المرتبة الثامنة قضية المشاركة الفاعلة للمرأة بنسبة ٩,٤% من حجم العينة.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية جاءت إجابات العينة على النحو التالى. قضية المواطنة بنسبة ١٧,٥%، قضية دعم الحياة الحزبية بنسبة ١٥,٨%، ثم قضية التوازن بين السلطات بنسبة ١٥,٤%، قضية تعزيز استقلال القضاء بنسبة ١٢,٥% ثم قضية تطوير المحليات بنسبة ١٠,٤%، قضية حرية اختيار التوجه الاقتصادى بنسبة ١٠%، ثم قضية مكافحة الإرهاب بنسبة ٩,٦%، قضية المشاركة الفاعلة للمرأة بنسبة ٨,٨% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى كانت نسب العينة على النحو التالى: قضية دعم الحياة الحزبية بنسبة ١٥,٥%، ثم قضية التوازن بين السلطات بنسبة ١٤,٤%، ثم تساوت نسب قضية كل من المواطنة والديمقراطية، تطوير المحليات بنسبة ١٣,٤%، ثم قضية تعزيز استقلال القضاء بنسبة ١٢,٤%، قضية المشاركة الفاعلة للمرأة بنسبة ١١,٣%، ثم قضية مكافحة الإرهاب بنسبة ١٠,٣%، قضية حرية اختيار التوجه الاقتصادى بنسبة ٩,٣%.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات جاءت النسب على التوالى : قضية المواطنة والديمقراطية بنسبة ٢٠,١%، ثم قضية تعزيز استقلال القضاء بنسبة ١٧,٤%، قضية التوازن بين السلطات بنسبة ١٤,١%، ثم قضية دعم الحياة الحزبية بنسبة ١٢,١%، قضية حرية اختيار التوجه الاقتصادى

بنسبة ١٠,١%، ثم قضية تطوير المحليات بنسبة ٩,٤%، قضية مكافحة الإرهاب ٨,٧%، ثم قضية المشاركة الفاعلة للمرأة ٨,١% من حجم العينة.

- وفى عينة قيادات النقابات المهنية، كانت إجابات العينة على النحو التالى : المواطنة والديمقراطية بنسبة ١٨,٢%، ثم قضية تعزيز استقلال القضاء بنسبة ١٦,٤%، قضية التوازن بين السلطات بنسبة ١٤,٥%، قضية حرية اختيار التوجه الاقتصادى بنسبة ١١,٨%، ثم قضية المشاركة الفاعلة للمرأة بنسبة ١١%، قضية تطوير المحليات بنسبة ٩,٥%، ثم قضية مكافحة الإرهاب بنسبة ٨,٦% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى جاءت نسب الإجابات كالتالى : قضية المواطنة والديمقراطية بنسبة ٢٠% قضية تعزيز استقلال القضاء بنسبة ١٤,٥%، ثم قضية دعم الحياة الحزبية بنسبة ١٣,٣%، ثم تساوت نسب قضية كل من التوازن بين السلطات، مكافحة الإرهاب حيث بلغت نسبة كل منهما ١٢,٢%، ثم قضية تطوير المحليات بنسبة ١١,١% قضية حرية اختيار التوجه الاقتصادى بنسبة ٨,٩%، ثم قضية المشاركة الفاعلة للمرأة بنسبة ٧,٨% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أهم القضايا الأساسية المرتبطة بالتعديلات الدستورية. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٢,١ وهى غير دالة إحصائياً.

رابعاً : أهمية التعديلات الدستورية للمجتمع المصرى

جدول رقم (٢٠)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية فى صالح الوطن وليس لصالح حزب سياسى معين

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٣٠	٧٥	١٥	١٠٠	٤٠	٨٠	٦٢	٨٨,٥	٢٣	٩٢	١٧٠	٨٥
غير موافق	١٠	٢٥	–	–	١٠	٢٠	٨	١١,٥	٢	٨	٣٠	١٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

التعديلات الدستورية تمثل رؤية شاملة للمستقبل تتوخى المصالح العليا للوطن والشعب وليس المصالح الضيقة لنخبة أو حزب أو فئة وبإدراك يفهم واقع المجتمع المصرى وخصوصياته وضرورية تحقيق التوازن الدقيق بين هذه النقلة النوعية فى حياتنا السياسية والحفاظ على استقرار الوطن وأمنه وتماسك مجتمعه ووحدة أبنائه. وقد اتضح من الجدول رقم (٢٠) ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية ستكون فى صالح الوطن وليس لصالح حزب سياسى معين حيث بلغت نسبتهم ٨٥%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ١٥%.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين ٧٥% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلس الشعب والشورى كانت نسبة الموافقة ١٠٠%.
- وفى عينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة الموافقين ٨٠% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الموافقين ٨٨,٥% بينما

بلغت نسبة غير الموافقين ١١,٥% من حجم العينة.

- وفى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى ارتفعت نسبة الموافقين حيث بلغت نسبتهم ٩٢%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٨% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية ستكون فى صالح الوطن وليس لصالح حزب سياسى معين. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٠,٨ وهى غير دالة إحصائياً.

جدول رقم (٢١)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية خطوة مهمة فى مسيرة الإصلاح السياسى

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٢٧	٦٧,٥	١٥	١٠٠	٤١	٨٢	٦٥	٩٢,٩	٢٣	٩٢	١٧١	٨٥,٥
غير موافق	١٣	٣٢,٥	-	-	٩	١٨	٥	٧,١	٢	٨	٢٩	١٤,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

حظيت قضية الإصلاح السياسى فى مصر فى السنوات القليلة الماضية بدرجة كبيرة من الأهمية والتعديلات الدستورية أهم أدوات الإصلاح السياسى تهدف إلى فتح الباب أمام ممارسات جديدة نتيجة لهذه التعديلات فى البرلمان والحكومة والأحزاب والمواطن المصرى وهى ممارسات سوف تعزز مسيرة الديمقراطية فى مصر. وقد اتضح من الجدول رقم (٢١) ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية هى خطوة مهمة فى مسيرة الإصلاح السياسى فقد بلغت نسبتهم ٨٥,٥%، ثم بلغت نسبة غير الموافقين ١٤,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين على أن التعديلات الدستورية خطوة مهمة فى مسيرة الإصلاح السياسى ٦٧,٥% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٣٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فقد بلغت نسبتهم ١٠٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات. بلغت نسبة الموافقين ٨٢% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ١٨% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية ارتفعت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن التعديلات الدستورية هى خطوة مهمة فى مسيرة الإصلاح السياسى حيث بلغت نسبتهم ٩٢% من حجم العينة بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٨%.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى فقد بلغت نسبة الموافقين ٩٢% فى مقابل ٨% غير موافقين.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية خطوة مهمة فى مسيرة الإصلاح السياسى إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٢,٢ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية هى خطوة مهمة فى مسيرة الإصلاح السياسى حيث يرى الباحث أن بعض مواد الدستور أصبحت تحمل نوعاً من التناقض الدستورى والتى سطر بعضها بحكم الحقبة التى وضع فيها دستور ١٩٧١ فعلى سبيل المثال الحديث عن المساواة بين كافة المواطنين وفى نفس الوقت تمييز بعض الفئات فى الانتخابات التشريعية، كذلك الحديث عن تعدد

الأحزاب بالتوازى مع المكاسب الاشتراكية، والمساواة بين أعضاء مجلسى الشعب والشورى ثم التمييز بينهم عند الحديث عن دورهم فى ترشيح المستقلين لانتخابات الرئاسة، أيضاً التأكيد على صيانة الملكية الخاصة، وفى ذات الوقت الحديث عن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج، وعلى نفس السياق التصادمى يأتى الحديث عن الإقرار بالرقابة السابقة لها إزاء بعض اقتراحات القوانين.

جدول رقم (٢٢)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية تعنى مزيد من الانفتاح والديمقراطية

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٢٧	٦٧,٥	١٥	١٠٠	٤٠	٨٠	٦٢	٨٨,٦	٢٤	٩٦	١٦٨	٨٤
غير موافق	١٣	٣٢,٥	–	–	١٠	٢٠	٨	١١,٤	١	٤	٣٢	١٦
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

أن انطلاق مصر فى الإصلاح السياسى والتعديلات الدستورية سيؤدى إلى مزيد من الانفتاح والديمقراطية والمشاركة السياسية وتفعيل الحياة السياسية والعمل الحزبى وصولاً إلى أحزاب سياسية قوية وقادرة على إثراء التجربة الديمقراطية. وقد اتضح من الجدول رقم (٢٢) ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على الانفتاح والديمقراطية بنسبة ٨٤% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ١٦% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين على أن التعديلات الدستورية ستؤدى إلى مزيد من الانفتاح والديمقراطية بنسبة ٦٧,٥%

بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٣٢,٥% من حجم العينة.

- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بلغت نسبة الموافقة ١٠٠% من حجم العينة.
- وفى عينة أساتذة الجامعات كانت نسبة الموافقين ٨٠% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الموافقين ٨٨,٦% من حجم العينة بينما بلغت نسبة غير الموافقين ١١,٤% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى لرتفعت نسبة العينة حيث بلغت نسبة الموافقين ٩٦% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٤% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية تعنى مزيد من الانفتاح والديمقراطية. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٩,٧ وهى دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية ستؤدى إلى مزيد من الانفتاح والديمقراطية ويرى الباحث أن هذه التعديلات تهدف بالدرجة الأولى إلى دفع مسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسى فى مصر وأن المواد الأربع والثلاثين ترتبط بإصلاحات دستورية حقيقية لم تشهدها مصر منذ سنوات طويلة وأن الهدف منها هو ترسيخ قيم الديمقراطية.

جدول رقم (٢٣)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية بارقة أمل لمستقبل زاخر بالتقدم والرفاهية

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٢٩	٧٢,٥	١٥	١٠٠	٣٩	٧٨	٦٠	٨٥,٧	٢٢	٩٢	١٦٥	٨٢,٥
غير موافق	١١	٢٧,٥	–	–	١١	٢٢	١٠	١٤,٣	٣	٨	٣٥	١٧,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢٣) أن ٨٢,٥% من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية ستكون بارقة أمل لمستقبل زاخر بالتقدم والرفاهية بينما بلغت نسبة غير الموافقين ١٧,٥%.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين الذين يرون أن التعديلات الدستورية ستكون بارقة أمل لمستقبل زاخر بالتقدم والرفاهية ٧٢.٥% فى مقابل ٢٧,٥% غير موافقين.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى جاءت نسبة الموافقة ١٠٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات جاءت نسبة الموافقين ٧٨% ثم بلغت نسبة غير الموافقين ٢٢% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الموافقين ٨٥,٧% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ١٤,٣% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الاسلامى والمسيحى بلغت نسبة الموافقين ٩٢% من حجم العينة، ثم بلغت نسبة غير الموافقين ٨%.

وبحساب مربع كاى كشفت للنتائج المتحصل عليها أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية بارقة أمل لمستقبل زاخر بالتقدم والرفاهية. إذ بلغت قيمة مربع كاى نحو ٠,٤ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية ستكون بارقة أمل لمستقبل زاخر بالتقدم والرفاهية.

جدول رقم (٢٤)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية ستدعم قيمة الانتماء وستساعد على دفع وتحفيز المواطنين للمشاركة السياسية ودفع عجلة التنمية

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٢٦	٦٥	١٥	١٠٠	٣٧	٧٤	٥٦	٨٠	٢٠	٨٠	١٥٤	٧٧
غير موافق	١٤	٣٥	-	-	١٣	٢٦	١٤	٢٠	٥	٢٠	٤٦	٢٣
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

التعديلات الدستورية التى قدمها الرئيس مبارك تُعتبر الأوسع والأكبر من عام ١٩٧١ وهى تتفاعل مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة وسوف تؤثر وبعمق على حياة المواطن المصرى وتزيد من قدرته على المشاركة فى صنع القرار من خلال تقوية البرلمان بمجلسيه لأن سلطة الشعب من خلال نوابه، كما ستدعم قيمة الولاء والانتماء للمواطنين وأتضح من الجدول رقم (٢٤) ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية ستدعم قيمة الانتماء وستساعد على دفع وتحفيز المواطنين للمشاركة السياسية ودفع عجلة التنمية حيث بلغت نسبتهم ٧٧% من حجم العينة، بينما بلغت نسبة غير

الموافقين ٢٣% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين ٦٥% ثم بلغت نسبة غير الموافقين ٣٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بلغت نسبة الموافقة ١٠٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات كانت نسبة الموافقة ٧٤% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٦% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الموافقين ٨٠% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الاسلامى والمسيحى بلغت نسبة الموافقين ٨٠%، ثم نسبة غير الموافقين ٢٠% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية ستدعم قيمة الإنتماء وستساعد على دفع وتحفيز المواطنين للمشاركة السياسية ودفع عجلة التنمية. إذ بلغت قيمة مربع كاى ١,٦ وهى غير دالة إحصائياً.

جدول رقم (٢٥)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية سوف تفتح الباب لمزيد من الاستثمارات ومزيد من رؤوس الأموال الأجنبية

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحي		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٢٥	٦٢,٥	١٥	١٠٠	٣٤	٦٨	٥٨	٨٣,٩	١٩	٧٦	١٥١	٧٥,٥
غير موافق	١٥	٣٧,٥	–	–	١٦	٣٢	١٢	١٧,١	٦	٢٤	٤٩	٢٤,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

أن انطلاق مصر فى الإصلاح السياسى والتعديلات الدستورية يؤدى إلى مزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية وأحد العوامل المشجعة على تدفق الاستثمارات واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحاول الدراسة معرفة رأى النخبة فى أن التعديلات الدستورية سوف تفتح الباب لمزيد من الاستثمارات ومزيد من رؤوس الأموال الأجنبية فاتضح من الجدول رقم (٢٥) أن ٧٥,٥% من أفراد عينة الدراسة الكلية موافقون على أن التعديلات الدستورية تفتح الباب لمزيد من الاستثمارات فى مقابل ٢٤,٥% غير موافقين.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين على أن التعديلات الدستورية تفتح الباب للمزيد من الاستثمارات بنسبة ٦٢,٥% فى مقابل ٣٧,٥% من حجم العينة غير موافقين.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بلغت نسبة الموافقين ١٠٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة الموافقة ٦٨% بينما بلغت نسبة

غير الموافقين ٣٢% من حجم العينة.

- ثم عينة قيادات النقابات المهنية. ارتفعت نسبة الموافقين على أن التعديلات الدستورية تفتح الباب لمزيد من الاستثمارات حيث بلغت نسبتهم ٨٢,٩% من حجم العينة فى مقابل ١٧,١% غير موافقين.
- أما فى عينة رجال الدين الاسلامى والمسيحى فبلغت نسبة الموافقين ٧٦% من حجم العينة فى مقابل ٢٤% غير موافقين.

وبحساب مربع كاى كشفت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية سوف تفتح الباب لمزيد من الاستثمارات ومزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. إذ بلغت قيمة مربع كاى ٠,٨ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية تفتح الباب لمزيد من الاستثمارات ومزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. ويرى الباحث أن مصر تتمتع بمنزلة خاصة بالنسبة للمستثمر الأجنبى ولكن توجد بعض العقبات لو أزيلت ستحقق مصر طفرة غير مسبوقة فى معدلات النمو وجذب الاستثمار. وخلال الفترة المقبلة سوف تتدفق استثمارات لمصر لأن هذه النوعية من الاستثمارات الأجنبية لابد أن تراعى الأوضاع السياسية فى المواقع التى تستثمر بها حيث أن العامل الاقتصادى ليس هو العامل الوحيد فى توجيه استثماراتها بأن يدخل بقوة عنصر الاستقرار السياسى فى قرار الاستثمار. ومن نماذج ذلك ما حدث عند إصدار قانون الضرائب الجديد وما يشمله من تخفيضات وتسهيلات ضريبية وكانت ردود الفعل من جانب المستثمرين الأجانب إيجابية جداً.

جدول رقم (٢٦)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية تعمل على تعزيز الحريات

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحي		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٢٣	٥٧,٥	١٥	١٠٠	٢٨	٥٦	٥٦	٨٠	٢٠	٨٠	١٤٢	٧١
غير موافق	١٧	٤٢,٥	-	-	٢٢	٤٤	١٤	٢٠	٥	٢٠	٥٨	٢٩
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

أن التعديلات الدستورية تعطى حريات أكبر مما ينعكس على القوانين القائمة التى تؤثر فى حياة كل مواطن فى كافة المجالات. وقد اتضح من الجدول رقم (٢٦) والذى يبين رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية ستعمل على تعزيز الحريات حيث بلغت نسبتهم ٧١% من حجم عينة الدراسة الكلية بينما بلغت نسبة غير موافقين ٢٩%.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين ٥٧,٥% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٤٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة مجلسى الشعب والشورى بلغت نسبة الموافقة ١٠٠%.
- وفى عينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة الموافقين ٥٦% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٤٤% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الموافقين ٨٠% فى مقابل ٢٠% غير موافقين من حجم العينة.
- وفى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت نسبة الموافقين ٨٠% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٠% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد

فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم في أن التعديلات الدستورية تعمل على تعزيز الحريات إذ بلغت قيمة مربع كاى ٠,٦ وهى غير دالة إحصائياً.

جدول رقم (٢٧)

رأى المبحوثين في أن التعديلات الدستورية تعمل على حماية وحدة المجتمع المصرى

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٢٤	٦٠	١٥	١٠٠	٤٠	٨٠	٦٥	٩٢,٩	٢٥	١٠٠	١٦٩	٨٤,٥
غير موافق	١٦	٤٠	–	–	١٠	٢٠	٥	٧,١	–	–	٣١	١٥,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

يتميز المجتمع المصرى على مر تاريخه بقوة ومتانة نسيجه والتلاحم بين عنصريه الأقباط والمسلمين اللذين تعايشا وتشاركا معاً فى كافة مجالات الحياة دون تمييز، فالمسلم والقبطى كلاهما مصرى له نفس الحقوق والواجبات ولقد تمكن الشعب المصرى بفضل تماسكه ووحدته من إجهاض واحتواء واستيعاب أية محاولات سواء داخلية أو خارجية لزرع بذور الفتنة وإثارة النعرات الدينية بين أبنائه ولقد حاولت الدراسة التعرف على رأى المبحوثين عن أهمية التعديلات الدستورية فى أنها تعمل على حماية وحدة المجتمع المصرى. فقد كشفت نتيجة الدراسة أن ٨٤,٥% من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية ستعمل على حماية وحدة المجتمع المصرى، بينما بلغت نسبة غير موافقين ١٥,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة اتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية كانت نسبة الموافقة على أن التعديلات

الدستورية تعمل على حماية وحدة المجتمع المصرى ٦٠% بينما بلغت نسبة غير الموافقة ٤٠% من حجم العينة.

- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فبلغت النسبة ١٠٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات بلغت نسبة الموافقين ٨٠%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٠% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية ارتفعت نسبة الموافقة حيث بلغت نسبتهم ٩٢,٩% فى مقابل ٧,١% غير موافقين.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت النسبة ١٠٠% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى كشفت النتائج عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية تعمل على حماية وحدة المجتمع المصرى. إذ بلغت قيمة مربع كاى ٠,٧ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على حماية وحدة المجتمع المصرى. ويرى الباحث أننا جميعاً أبناء آدم وحواء وأبناء وطن واحد وإختلافنا فى العقائد الدينية لحكمة ارتضاها المولى سبحانه وتعالى "فلو شاء الله لجعل الناس جميعاً على دين واحد". فالشعب المصرى أقباطاً ومسلمين سيظلون فى رباط وبخير وسلام وأمن وأمان وإخاء دينى إلى ما شاء الله.

جدول رقم (٢٨)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	١٩	٤٧,٥	١٥	١٠٠	٣٦	٧٢	٦٠	٨٥,٧	١٩	٧٦	١٤٩	٧٤,٥
غير موافق	٢١	٥٢,٥	–	–	١٤	٢٨	١٠	١٤,٣	٦	٢٤	٥١	٢٥,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

أن تقوية البرلمان على حساب الحكومة ظل مطلباً إصلاحياً يتحاور حوله المجتمع فى السنوات الأخيرة ففى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عام ٢٠٠٥ تضمنت برامج الأحزاب السياسية الرئيسية تعديل الدستور بما يعطى لمجلس الشعب حق تعديل الدستور. وحاولت الدراسة التعرف على رأى المبحوثين فيما يتعلق بمعرفتهم بأهمية التعديلات الدستورية فى أنها تعمل على تقوية دور البرلمان. فاتضح من الجدول رقم (٢٨) ارتفاع نسبة الموافقين الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان حيث بلغت نسبتهم ٧٤,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٥,٥%.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية انخفضت نسبة الموافقة على أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان حيث بلغت نسبتهم ٤٧,٥%، بينما بلغت نسبة غير الموافقة ٥٢,٥% وهى أعلى من نصف حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى. بلغت نسبة الموافقة ١٠٠% من حجم عينة الدراسة الكلية وهذا أمر طبيعى لأن أعضاء

المجلسين دائماً يطلبون فى كل الدورات البرلمانية بتقوية دور البرلمان وزيادة اختصاصاته فى جميع المجالات المختلفة.

- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات. ارتفعت نسبة الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان حيث بلغت نسبهم ٧٢% فى مقابل ٢٨% من نسبة غير الموافقين.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية. ارتفعت نسبة أفراد العينة الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان حيث بلغت نسبتهم ٨٥,٧%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ١٤,٣% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى، بلغت نسبة الموافقين الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان حيث بلغت نسبتهم ٧٦%، ثم بلغت نسبة غير الموافقين ٢٤% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى كشفت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان. إذ بلغت قيمة كاى (١) وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان حيث بلغت نسبتهم ٧٤,٥%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٥,٥%.

ويرى الباحث أن تقوية البرلمان فى مساءلة الحكومة بمعنى أن أغلبية البرلمان يجب أن توافق على الحكومة عند تعيينها، ويترتب على عدم الموافقة على برنامج الحكومة استقالتها وتعيين حكومة جديدة، كذلك سيصبح للبرلمان حق سحب الثقة من الحكومة دون إجراء استفتاء، وأيضاً تقوية دوره فى إقرار الموازنة العامة للدولة، وكذلك منح مجلس الشورى اختصاصات

تشريعية تعادل اختصاصات مجلس الشعب فى عدد من الموضوعات.

جدول رقم (٢٩)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية تعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	١٧	٤٢,٥	١٥	١٠٠	٢٨	٥٦	٥٥	٧٨,٦	١٣	٥٢	١٢٨	٦٤
غير موافق	٢٣	٥٧,٥	-	-	٢٢	٤٤	١٥	٢١,٤	١٢	٤٨	٧٢	٣٦
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تمثل الأحزاب السياسية عماد الحياة السياسية فى النظم الديمقراطية باعتبارها الآلية الأساسية للمشاركة السياسية والتعبير عن مطالب المواطن. ويتضح من الجدول رقم (٢٩) أن ٦٤% من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية، بينما يروا ٣٦% من أفراد عينة الدراسة الكلية أن التعديلات الدستورية لا تعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية انخفضت نسبة الموافقة على أن التعديلات الدستورية تعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية حيث بلغت نسبتهم ٤٢,٥%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٥٧,٥% وهى أعلى من نصف العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بلغت نسبة الموافقة ١٠٠% وتدل تلك النتيجة على أن أعضاء المجلسين من الحزب الوطنى الديمقراطى بمحافظة المنيا ويرون بأن التعديلات سوف تعمل فى المرحلة

القادمة على تحريك المياه الراكدة وإثراء الحياة السياسية فى مصر.

- وفى عينة قيادات النقابات المهنية. بلغت نسبة الموافقين على أن التعديلات الدستورية تعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية بنسبة ٧٨,٦% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢١,٤% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى. بلغت نسبة الموافقين ٥٢% فى مقابل ٤٨% من حجم العينة غير موافقين.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية تعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية. إذ بلغت قيمة مربع كاى ٠,٧ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية فالتعديلات تعطى للمشرع القدرة على اختيار النظام الانتخابى الذى يكفل تمثيلاً أكبر للأحزاب السياسية فى مجلسى الشعب والشورى ويزيد من تمثيل المرأة فى المجلسين، كما تتضمن التعديلات تقوية دور الأحزاب من خلال تعديل المادة ٧٦ وبشكل يؤدى إلى تيسير الشروط الدائمة لقيام الأحزاب بالتقدم بمرشحين لانتخابات الرئاسة وإعطاء فسحة من الوقت للأحزاب حتى تستوفى الشروط الدائمة للترشيح وبحيث يتاح لها خلال فترة زمنية انتقالية تقديم مرشحين لانتخابات الرئاسة بشروط أكثر يسراً عن الشروط الدائمة للترشيح. ويرتبط بترسيخ دعائم الحياة الحزبية والممارسات الديمقراطية تنظيم عملية إنشاء الأحزاب وممارسة الأنشطة السياسية بحيث يحظر مباشرة أى نشاط سياسى أو حزبى أو قيام الأحزاب على أساس الدين أو الجنس أو الأصل.

جدول رقم (٣٠)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية تعمل على زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحي		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	١٩	٤٧,٥	١٢	٨٠	٢٤	٤٨	٤٤	٦٢,٩	١٤	٥٦	١١٣	٥٦,٥
غير موافق	٢١	٥٢,٥	٣	٢٠	٢٦	٥٢	٢٦	٣٧,١	١١	٤٤	٨٧	٤٣,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

من حق المرأة أن يكون لها وجود فعلى داخل البرلمان حتى تعبر عن نفسها بالمشاركة فى الحياة السياسية فما زال تمثيل المرأة فى البرلمان ضعيفاً. وتحاول الدراسة التعرف على مدى أهمية التعديلات الدستورية فى أنها تعمل على زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان، فقد اتضح من الجدول رقم (٣٠) أن ٥٦,٥% من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٤٣,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين ٤٧,٥% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٥٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى بلغت نسبة الموافقين ٨٠% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات انخفضت نسبة الموافقين إلى ٤٨% بينما بلغت نسبة غير الموافقين إلى ٥٢% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الموافقين ٦٢,٩% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٣٧,١% من حجم العينة.

- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت نسبة الموافقين ٥٦%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٤٤% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية تعمل على زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان. إذ بلغت قيمة مربع كاى (٢) وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق أن أكثر من نصف عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية ستعمل على زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان، والباحث يرى أن تمثيل المرأة فى البرلمان تمثيل سطحى وهامشى فهى غير قادرة على خوض الانتخابات بطريق النظام الفردى لأن هذا النظام أسفر عن تداعيات سلبية أولها ظهور نظام البلطجة بشكل فج وظهور سطوة رأس المال فى تحريك العمليات الانتخابية فى شكل رشاوى انتخابية تفرز نوايا لا وجود لهم فى دوائرهم الانتخابية وقد أتوا إلى البرلمان ليس من خلال شعبيتهم فى خدمة الجماهير فى الدائرة ولكن من خلال سطوة رأس المال، وفى هذا الزخم من التداعيات السلبية لا تستطيع المرأة خوض الانتخابات بالنظام الفردى. ولكن من خلال التعديلات الدستورية والأخذ بنظام القائمة سوف توضع المرأة على قمة القائمة وبالتالى ستكون لديها فرصة كبيرة للنجاح فى المعركة الانتخابية وتزيد من تمثيلها فى البرلمان.

جدول رقم (٣١)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية تعمل على إنهاء حالة الطوارئ

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	١٦	٤٠	١٣	٨٦,٧	٢١	٤٢	٤٦	٦٥,٧	١٦	٦٤	١١٢	٥٦
غير موافق	٢٤	٦٠	٢	١٣,٣	٢٩	٥٨	٢٤	٣٤,٣	٩	٣٦	٨٨	٤٤
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب يكون بديلاً تشريعياً لمكافحة ظاهرة الإرهاب دون الحاجة لمكافحتها بتطبيق قانون الطوارئ وحماية للمجتمع من الإرهاب. وقد أتضح من الجدول رقم (٣١) أن ٥٦% من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على إنهاء حالة الطوارئ بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٤٤%.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية. انخفضت نسبة الموافقين الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على إنهاء حالة الطوارئ حيث بلغت نسبتهم ٤٠% بينما ارتفعت نسبة غير الموافقين حيث بلغت نسبتهم ٦٠% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى ارتفعت نسبة الموافقين حيث بلغت نسبتهم ٨٦,٧% فى مقابل ١٣,٣% غير موافقين.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات انخفضت نسبة الموافقين حيث بلغت نسبتهم ٤٢% بينما ارتفعت نسبة غير الموافقين إلى ٥٨% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الموافقين ٦٥,٧% بينما

بلغت نسبة غير الموافقين ٣٤,٣% من حجم العينة.

- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى كانت نسبة الموافقين ٦٤% ثم بلغت نسبة غير موافقين ٣٦% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى كشفت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية تعمل على إنهاء حالة الطوارئ. إذ بلغت قيمة مربع كاى ٤,٩ وهى غير دالة إحصائياً.

إذن يتضح مما سبق أن أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على إنهاء حالة الطوارئ. والباحث يرى أن إصدار تشريع جديد لمكافحة الإرهاب لا يعنى إلغاء قانون الطوارئ ولكنه يعنى إنهاء سريان حالة الطوارئ وما يترتب عليها من وقف العمل بقانون الطوارئ.

وإن قانون مكافحة الإرهاب لن يكون ترديداً لأحكام قانون الطوارئ أو إعادة صياغة لنصوصه بذات المضمون وسوف يتعامل قانون مكافحة الإرهاب مع جريمة محددة بذاتها وهى جريمة الإرهاب. كما أن هذا القانون لا يتعارض مع القانون المدنى فقد طبقته دول مثل انجلترا وفرنسا وأسبانيا لزيادة فاعلية سلطة الدولة على مواجهة الجريمة الإرهابية.

جدول رقم (٣٢)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٢٧	٦٧,٥	١٥	١٠٠	٢٩	٥٨	٥٦	٨٠	١٨	٧٢	١٤٥	٧٢,٥
غير موافق	١٣	٣٢,٥	–		٢١	٤٢	١٤	٢٠	٧	٢٨	٥٥	٢٧,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	

استقلال السلطة القضائية والقضاة جزء من الإصلاحات الدستورية والسياسية والقانونية الشاملة. فموقف النخبة من استقلال القضاء هو جزء رئيسى من إدراكها السياسى وخبراتها ذات المصادر المتعددة. وقد اتضح من الجدول رقم (٣٢) أن أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء حيث بلغت نسبتهم ٧٢,٥% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٧,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبتحليل بيانات عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقة على أن التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء ٦٧,٥% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٣٢,٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فقد بلغت نسبة الموافقين ١٠٠% من حجم العينة.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات فقد بلغت نسبة الموافقين ٥٨% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٤٢% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية ارتفع نسبة الموافقين الذين يرون أن

التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء حيث بلغت نسبتهم ٨٠% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٠% من حجم العينة.

- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت نسبة الموافقين على أن التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء ٧٢% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٨% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائياً بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء. إذ بلغت قيمة مربع كاى ٠,٣ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء ويرى الباحث أن إلغاء المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم، واستقلال كل هيئة من الهيئات القضائية بمباشرة شئونها سوف يعمل على تعزيز استقلالية كل هيئة من الهيئات القضائية استقلالاً ذاتياً.

جدول رقم (٣٣)

رأى المبحوثين فى أن التعديلات الدستورية تعمل على دعم اللامركزية

الرأى	أحزاب سياسية		شعب وشورى		جامعات		نقابات		إسلامى ومسيحى		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	٣٠	٧٥	١٥	١٠٠	٣٢	٦٤	٥٩	٨٤,٣	٢١	٨٤	١٥٧	٧٨,٥
غير موافق	١٠	٢٥	–	–	١٨	٣٦	١١	١٥,٧	٤	١٦	٤٣	٢١,٥
الإجمالى	٤٠	١٠٠	١٥	١٠٠	٥٠	١٠٠	٧٠	١٠٠	٢٥	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

تعزيز استقلالية الإدارة المحلية فى اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المستويات الإدارية الأعلى فى المحافظة أو العاصمة هو بالتأكيد دعم

اللامركزية. فتحاول الدراسة التعرف على مدى أهمية التعديلات الدستورية فى دعم اللامركزية وتأكيد دور المحليات فقد اتضح من الجدول رقم (٣٣) أن نسبة ٧٨,٥% من أفراد عينة الدراسة الكلية يرون أن التعديلات الدستورية ستعمل على دعم اللامركزية ثم بلغت نسبة غير الموافقين ٢١,٥%.

وبتحليل عينة النخبة الخمسة أتضح الآتى :-

- فى عينة قيادات الأحزاب السياسية بلغت نسبة الموافقين على أن التعديلات الدستورية تعمل على دعم اللامركزية ٧٥% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ٢٥% من حجم العينة.
- أما فى عينة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فقد بلغت نسبة الموافقين ١٠٠%.
- وبالنسبة لعينة أساتذة الجامعات ارتفعت نسبة الموافقين إلى ٦٤%، ثم بلغت نسبة غير الموافقين ٣٦% من حجم العينة.
- وفى عينة قيادات النقابات المهنية بلغت نسبة الموافقين ٨٤,٣% بينما بلغت نسبة غير الموافقين ١٥,٧% من حجم العينة.
- أما فى عينة رجال الدين الإسلامى والمسيحى بلغت نسبة الموافقين ٨٤%، ثم بلغت نسبة غير الموافقين ١٦% من حجم العينة.

وبحساب مربع كاى أوضحت النتائج المتحصل عليها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توزيع أفراد العينة وفقاً لرأيهم فى أن التعديلات الدستورية تعمل على دعم اللامركزية. إذ بلغت قيمة مربع كاى ٠,٣ وهى غير دالة إحصائياً.

يتضح مما سبق ارتفاع نسبة أفراد عينة الدراسة الكلية الذين يرون أن التعديلات الدستورية ستعمل على دعم اللامركزية والتأكيد على دور المحليات،

حيث يرى الباحث أن التطبيق السليم للنظام اللامركزى سوف يعطى للمحليات دور حقيقى وفعال فى إدارة شئونها دون الرجوع إلى المؤسسات الإدارية الأعلى فى المحافظة أو العاصمة.

جدول رقم (٣٤)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة على متغيرات الدراسة

المتغير	العينة	العدد	المتوسط	الانحراف المعيارى
المواطنة	قيادات الأحزاب السياسية	٤٠	٤٣,٥٦٨	٥,٢٤٣
	أعضاء مجلس الشعب والشورى	١٥	٤٢,٤٧٢	٥,٨٢٦
	أساتذة الجامعات	٥٠	٤٣,٢٩٥	٤,٤٦٣
	قيادات النقابات المهنية	٧٠	٤٣,٢٤٦	٤,٥٥٢
	رجال الدين الاسلامى والمسيحى	٢٥	٤٠,٥١٢	٥,٢٤٥
تقوية البرلمان	قيادات الأحزاب السياسية	٤٠	٥٤,٩٠٦	٦,٢٢٣
	أعضاء مجلس الشعب والشورى	١٥	٥٥,٥٠١	٥,٩٨٠
	أساتذة الجامعات	٥٠	٥٥,٢٧١	٧,٢٧٧
	قيادات النقابات المهنية	٧٠	٥٤,٣١٥	٥,٢٨٤
	رجال الدين الاسلامى والمسيحى	٢٥	٥٤,٥٣٦	٤,٣٨٧
تعزيز استقلال القضاء	قيادات الأحزاب	٤٠	٥٠,٤٠٧	٦,٦٠١

	السياسية			
	أعضاء مجلس الشعب والشورى	١٥	٥١,٣٨١	٦,١٣٣
	أساتذة الجامعات	٥٠	٥٠,١٣٧	٦,١٦١
	قيادات النقابات المهنية	٧٠	٤٩,٧٧٢	٤,٧٤٣
	رجال الدين الاسلامى والمسيحى	٢٥	٤٨,١٣١	٤,٥٠٦
مكافحة الإرهاب	قيادات الأحزاب السياسية	٤٠	٩٥,٧٥٥	٢٢,٧٩٤
	أعضاء مجلس الشعب والشورى	١٥	١٠٨,٣٣١	٢٣,١١٥
	أساتذة الجامعات	٥٠	١٠٦,٠٢١	٢٠,٥٤٧
	قيادات النقابات المهنية	٧٠	١٠٨,٧٣١	٢٠,٤٤٣
	رجال الدين الاسلامى والمسيحى	٢٥	١١١,٠٤٥	٢٢,٣٦٥
تقوية دور الأحزاب السياسية	قيادات الأحزاب السياسية	٤٠	٣٤,٨٥٥	١٠,٨٦٥
	أعضاء مجلس الشعب والشورى	١٥	٢٩,٣٣١	٨,٢٢١
	أساتذة الجامعات	٥	٣٧,٧٧١	١١,٧٩٦
	قيادات النقابات المهنية	٧٠	٣٦,٤١٥	١١,١١٢
	رجال الدين الاسلامى والمسيحى	٢٥	٢٩,٦٧٢	٩,٦١٣

يتضح من الجدول رقم (٣٤) المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة قيادات الأحزاب السياسية، أعضاء مجلسى الشعب والشورى، أساتذة الجامعات، قيادات النقابات المهنية، رجال الدين الإسلامى والمسيحى.

جدول رقم (٣٥) يوضح فيه

قيمة (ف) ودلالتها الإحصائية للعينات الخمسة مع قضايا التعديلات الدستورية

المتغير	مصدر التباين	مجـ المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المواطنة	بين المجموعات	١٣٨,٣١	٤	٣٣,٨٤	١,٢٦	غير دالة
	داخل المجموعات	٥٢٣٧,٢٠	١٩٥	٢٨,٣٥		
تقوية البرلمان	بين المجموعات	٢٦١٢,٨٢	٤	٦٥٥,٦٢	٥,٥٤	٠,٠٠١
	داخل المجموعات	٢٢,٧٣,٣٢	١٩٥	١١٦,٨٣		
تعزيز استقلال القضاء	بين المجموعات	٢٣,٧٦	٤	٥,٥٧	١,٣٢	غير دالة
	داخل المجموعات	٧٦١٧,١١	١٩٥	٣٦,٨٩		
مكافحة الإرهاب	بين المجموعات	١٤٣,١٣	٤	٣٧,٢٨	١,٠٣	غير دالة
	داخل المجموعات	٦٧,٤٩,٢٠	١٩٥	٣٦,٥٠		

تقوية دور الأحزاب السياسية	بين المجموعات	٣٤٦٤,٣٤	٤	٨٢٥,٧١	١,٤٥	غير دالة
	داخل المجموعات	٨٢٧٢,١٢	١٩٥	٥٣٢,٣٢		

- يتضح من هذا الجدول رقم (٣٥) أن قيمة (ف) غير دالة إحصائياً بين العينات الخمسة (قيادات الأحزاب السياسية، أعضاء مجلسى الشعب والشورى، أساتذة الجامعات، قيادات النقابات المهنية، رجال الدين الإسلامى والمسيحى فى قضايا المواطنة ــ وتعزيز استقلال القضاء ــ مكافحة الإرهاب ــ تقوية دور الأحزاب السياسية).
- وأن قيمة (ف) دالة إحصائياً بين العينات الخمسة فى قضية تقوية البرلمان.

لذا يجب أن نقوم بعمل المقارنات المختلفة بين العينات الخمسة حتى يمكن التعرف على دلالة الفروق فى اتجاه أى عينة من هذه العينات الخمسة، ونظراً لأن العينات الخمسة كعينات مختلفة فى العدد لذا يجب استخدام اختبار "شيفيه".

جدول (٣٦)
استخدام طريقة (شيفيه) لتحديد الفروق بين المتوسطات ودلالتها فى قضايا التعديلات الدستورية بين العينات الخمسة

المتغير	العدد	المتوسطات	قيادات الأحزاب ٣٣,٩٥٣	شعب وشورى ٣٠,٤٣١	أساتذة جامعات ٣٢,٧٥٢	نقابات مهنية ٣٨,٦١٧	إسلامى ومسيحى ٢٦,٧٦٣
قضايا التعديلات الدستورية	٤٠	قيادات الأحزاب ٣٣,٩٥٣	–	٤,٥١٣	٢,٨٢٣-	١,٤٦١-	٦,١٧٢
	١٥	شعب وشورى ٣٠,٤٣١		–	٧,٣٣٧-*	٦,١٧٢-	٠,٦٦٧
	٥٠	أساتذة جامعات ٣٢,٧٥٢			–	١,١٦٤	٧,٥٤٣
	٧٠	نقابات مهنية ٣٨,٦١٧				–	٩,٠٠٣-*
	٢٥	إسلامى ومسيحى ٢٦,٧٦٣					–

* مستوى الدلالة ٠,٠١

يتضح من جدول رقم (٣٦) وجود فروق دالة إحصائياً فى قضايا التعديلات الدستورية بين قيادات الأحزاب السياسية، أعضاء مجلسى الشعب والشورى، أساتذة الجامعات، ورجال الدين الإسلامى والمسيحى لصالح عينة قيادات النقابات المهنية.

هذا وقد يرجع إلى الدور الذى تلعبه بعض النقابات المهنية منذ الثمانينيات حتى الآن فى المجال السياسى وفتح ملف الإصلاح السياسى فى مصر، وأهم هذه النقابات التى قامت بذلك الدور سواء على مستوى فردى أو جماعى من خلال لجنة التنسيق للنقابات المهنية كل من : نقابة الأطباء،

المهندسين، الصيادلة، العلميين، المحامين، الصحفيين.

وقد اتجهت مطالب هذه النقابات ولأول مرة : إلى تعديل الدستور، وتغيير قانون الأحزاب السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وإقرار الحريات، وإرساء الديموقراطية، وتوسيع المشاركة السياسية، بالإضافة إلى المطالبة بالمشاركة فى صنع السياسات العامة، خاصة السياسة التعليمية والسياسة الصحية وسياسة الدماء والإسكان وغيرها من سياسات ومواقف، سجلت وحللت الدور السياسى للنقابات المهنية.

وقد استخدمت النقابات المهنية آليات متعددة للضغط فى اتجاه الإصلاح السياسى أهمها المؤتمرات، والبيانات، ولجان التنسيق، والتحالف مع بعض الأحزاب السياسية والمظاهرات التى كانت فى ذلك الوقت وسيلة رئيسية لاختراق الشارع المصرى والاحتكاك به[٦٣].

إذن النقابات المهنية بادرت مبكراً فى فتح ملف الإصلاح السياسى والضغط فى اتجاهه وبفاعلية شديدة خاصة فى مواجهة السلطة وأتضح ذلك فى عدة أمور :-

- **<u>الأمر الأول</u>** : أن النقابات المهنية قد هيمنت على مجالس إداراتها ما عرف فى ذلك الوقت بالتيار الإسلامى والغالبية العظمى منهم من الإخوان المسلمين ومن القيادات الطلابية فى الجامعات المصرية فى السبعينيات والذين يمثلون قيادات جماعة الإخوان المسلمين حالياً (د. عصام العريان، د. عبد المنعم أبو الفتوح، أبو العلا ماضى الذى أنشق واتجه إلى تأسيس حزب الوسط). الجدير بالذكر أن نجاح قائمة "الإسلام هو الحل" فى التسعينيات فى بعض النقابات المهنية، قد مثلت الغالبية العظمى من مجالس الإدارة (٢١) من إجمالى ٢٥ فى الأطباء ٤٠ من إجمالى ٤٦ فى المهندسين ... وهكذا. الجدير بالذكر أيضاً أن غالبية أعضاء البرلمان من

قائمة الـ٨٨ عام ٢٠٠٥ هم مخرجات أساسية للنقابات المهنية المذكورة والذين مثلوا نشطاء الإخوان فى التسعينيات.

- **الأمر الثانى :** أنه رغم فتح ملف الإصلاح السياسى بقوة فى هذه النقابات، منتصف التسعينيات، إلا أن الارتباط بجماعة الإخوان المسلمين قد أدى إلى نتيجتين :-
- **النتيجة الأولى :** هجوم شديد شنته الصحف القومية وبعض الصحف الحزبية على فكرة الدور السياسى للنقابات المهنية، وحفلت وسائل الإعلام برفض شديد وهجوم على مصادر فتح الملف أكثر من اهتمامها "بملف الإصلاح السياسى" ذاته، والنقابات المهنية فى ذلك الوقت كانت تضم صفوة الطبقة المتوسطة (٣ ملايين عضوا) والتى هى مؤهلة لأسباب كثيرة لقيادة ملف الإصلاح السياسى.
- **النتيجة الثانية :** صدام الدولة مع النقابات المهنية التى سعت لقيادة الإصلاح السياسى وانتهى ذلك الصدام باعتقال قيادات ورموز الإخوان فى النقابات المهنية، وانتهى أيضاً الصدام بتوظيف القانون لحصار أنشطة الإسلاميين فى جوهر الأمر. فكان القانون ١٠٠ وتعديلاته للنقابات المهنية والذى أدى إلى تجميد الانتخابات والأنشطة فى عدة نقابات مهنية أو فرض حصار قضائى عليها(٦٤).

إذن يتضح مما سبق أن النقابات المهنية والتى تضم الطبقة المتوسطة هى التى تقود الحراك السياسى ــ إن ارتبط مصدر الحراك بالإخوان المسلمين، قد أدى إلى تأثيرات سلبية شاملة على مجمل الدور الذى يمكن أن تلعبه النقابات المهنية.

العوامل المؤثرة فى اتجاهات النخبة نحو قضايا التعديلات الدستورية

يُعد تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة والتى تقف وراء اتجاهات النخبة نحو قضايا التعديلات الدستورية خاصة وأن هذه النخبة من المجتمع تساعد فى عملية تشكيل واتخاذ القرارات فى المجال السياسى والدستورى وتتمثل هذه القضايا كالتالى (المواطنة ــ تقوية البرلمان ــ تعزيز استقلال القضاء ــ مكافحة الإرهاب ــ تقوية دور الأحزاب السياسية) وقد تم اختيار المتغيرات الداخلة فى التحليل وإخضاع تلك المتغيرات للتحليل للتعرف على اتجاه وقوة العلاقة بين المتغير التابع التعديلات الدستورية وتلك المتغيرات المستقلة المتمثلة فى النوع والسن والديانة والدخل والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والعضوية فى الأحزاب السياسية.

وقد أعتمد الباحث على أداة العلاقة الانحدارية البسيطة وذلك للتعرف على هذه العوامل المؤثرة فى اتجاهات النخبة نحو قضايا التعديلات الدستورية موضوع الدراسة.

أولاً : العلاقة الانحدارية بين اتجاهات النخبة فى قضية المواطنة وبعض متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٣٧)

العلاقة الانحدارية بين اتجاهات النخبة فى قضية المواطنة والمتغيرات المفسرة

المتغير	ر	ر٢	ت	المعنوية
النـــوع	+٠,٧٢	٠,٦١	٢٥,٢٢	**
السن	+٠,٨٣	٠,٧٢	٢٧,١٧	**
الديانة	+٠,٧٣	٠,٥٦	٢٢,١٣	*
الدخل	+٠,٦٥	٠,١٨	٨,٢٩	*
الحالة الاجتماعية	+٠,٧٥	٠,٥٨	٢٣,٤٩	**
الحالة التعليمية	+٠,٩٢	٠,٨٦	٢٩,١٥	**
العضوية فى أحزاب سياسية	+٠,٢٧	٠,٠٧	٧,٩٤	غير دال

* دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥

** دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

- يتضح من هذا الجدول أن هناك علاقة طردية بين رؤية المبحـــوثين مـــن النخبة لقضية المواطنة والنوع، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحـــصائياً عنـــد مستوى معنوية ٠,٠١ ويشير معامل التحديد إلى أن ٦١% من التغيـــرات فى رأى المبحوثين يرجع إلى نوع المبحوثين.
- كما أن هناك علاقة موجبة بين السن وقضية المواطنة وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذه العلاقة منطقية بمعنى أنه كلما زاد ســـن المبحـــوثين كلما كان رأيهم إيجابياً من حيث هذه القضية، وكما يشير معامل التحديـــد إلى أن نحو ٧٢% من التغيرات فى رأى المبحوثين فى قضية المواطنـــة

يرجع إلى تلك التغيرات فى سن المبحوثين.

- وكشفت نتيجة هذا الجدول عن وجود علاقة طردية بين الديانة والمواطنة وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١ مما يشير إلى أن رأى المبحوثين فى قضية المواطنة يميل إلى التأكيد على أهمية المواطنة داخل المجتمع المصرى دون التمييز بين المواطنين من ناحية الديانة فالكل سواء فى الحقوق والواجبات وتشير النتائج إلى أن نحو ٥٦% من التغيرات فى رأى المبحوثين فى قضية المواطنة ترجع إلى الديانة.
- واتضح من هذا الجدول عن وجود علاقة طردية إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين الدخل والمواطنة مما يشير إلى أنه كلما زاد دخل المبحوثين كلما ازداد درجة المواطنة عندهم، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو ١٨% من التغيرات فى رأى المبحوثين فى قضية المواطنة ترجع إلى ذلك المتغير.
- كما تبين من هذا الجدول عن وجود علاقة طردية مؤكدة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين الحالة الاجتماعية وقضية المواطنة مما يشير إلى أن رأى المبحوثين يميلون إلى الاعتراف بقضية المواطنة كلما كان المبحوثين متزوجين ومستقرين معيشياً، كما يشير إلى أن نحو ٥٨% من التغير فى رأى المبحوثين يرجع إلى الحالة الزواجية.
- وكشفت النتائج عن وجود علاقة طردية مؤكدة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين الحالة التعليمية والمواطنة مما يشير إلى أنه كلما ازدادت درجة التعليم ازدادت المواطنة عند المبحوثين، كما يشير معامل التحديد إلى أن ٨٦% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى ذلك المتغير.
- وقد اتضح من هذا الجدول أيضاً عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين درجة

العضوية فى أحزاب سياسية وقضية المواطنة حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها وتشير النتائج إلى أن نحو ٧% فقط من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى العضوية فى أحزاب سياسية.

ثانياً : العلاقة الانحدارية بين اتجاهات النخبة فى قضية تقوية البرلمان وبعض متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٣٨)

العلاقة الانحدارية بين اتجاهات النخبة فى قضية تقوية البرلمان والمتغيرات المفسرة

المتغير	ر	ر٢	ت	المعنوية
النوع	+٠,٨٤	٠,٧١	١٣,١٣	**
السن	+٠,٤٣	٠,٢١	٧,١١	غير دال
الديانة	+٠,٤٥	٠,٢١	٨,٢٣	غير دال
الدخل	+٠,٨٥	٠,٨٣	١٦,١٦	**
الحالة الاجتماعية	+٠,٢٦	٠,٠٦	٢,٣٣	غير دال
الحالة التعليمية	+٠,٦٦	٠,٤٢	١١,٤٦	**
العضوية فى أحزاب سياسية	+٠,٩٦	٠,٩٦	١٦,٣٤	**

* دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥

** دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

- يتضح من هذا الجدول أن هناك علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية تقوية البرلمان والنوع، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، ويشير معامل التحديد إلى أن ٧١% من التغيرات فى رأى المبحوثين يرجع إلى نوع المبحوثين.
- كما اتضح أيضاً عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين السن وقضية تقوية البرلمان حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها. وتشير النتائج إلى أن ٢٠% من التغيرات فى رأى

المبحوثين ترجع إلى السن.

- وقد تبين من الجدول عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين متغيرى الديانة وتقوية البرلمان حيث لم تثبت معنويتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها، وتشير النتائج إلى أن نحو ٢١% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الديانة.
- وكشفت نتيجة هذا الجدول عن وجود علاقة طردية بين الدخل وقضية تقوية البرلمان وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١ مما يشير إلى أنه كلما ازداد دخل المبحوثين من النخبة كلما ازداد اتجاهاتهم نحو تقوية البرلمان وتعزيز دوره فى عملية الرقابة والتشريع كما يشير إلى معامل التحديد إلى أن نحو ٨٣% من التغيرات فى رأى المبحوثين فى قضية تقوية البرلمان ترجع إلى ذلك المتغير.
- وكشفت نتائج الجدول عن عدم وجود علاقة بين الحالة الاجتماعية وتقوية البرلمان حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها، وتشير النتائج إلى أن نحو ٦% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الحالة الاجتماعية.
- وقد أظهرت نتائج الجدول عن وجود علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية تقوية البرلمان والحالة التعليمية، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويشير معامل التحديد إلى أن ٤٢% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الحالة التعليمية.
- وقد اتضح أيضاً عن وجود علاقة طردية مؤكدة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ وبين الحالة العضوية فى أحزاب سياسية وتقوية البرلمان، كما يشير معامل التحديد إلى أن ٩١% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى ذلك المتغير.

ثالثاً : العلاقة الانحدارية بين اتجاهات النخبة في قضية تعزيز استقلال القضاء وبعض متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٣٩)
العلاقة الانحدارية بين اتجاهات النخبة فى قضية تعزيز استقلال القضاء والمتغيرات المفسرة

المتغير	ر	ر٢	ت	المعنوية
النـــوع	+٠,٧٣	٠,٥١	١٢,٤٥	**
السن	+٠,٤٤	٠,١٩	٧,٢٦	*
الديانة	+٠,٢٤	٠,٠٦	٢١,٨٣	غير دال
الدخل	+٠,٦٤	٠,٤١	١٨,٢٢	*
الحالة الاجتماعية	+٠,٢٥	٠,٠٦	٠,٩٥	غير دال
الحالة التعليمية	-٠,٧١	٠,٥٣	١٢,٢٥	**
العضوية فى أحزاب سياسية	+٠,٣٣	٠,١١	١,٠٥	غير دال

* دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥

** دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

- كشفت نتائج هذا الجدول أن هناك علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية استقلال القضاء والنوع، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، ويشير معامل التحديد إلى أن ٥١% من التغيرات فى رأى المبحوثين يرجع إلى نوع المبحوثين.
- وقد أتضح أيضاً عن وجود علاقة طردية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين قضية استقلال القضاء والسن، حيث يشير معامل التحديد إلى أن ١٩% من التغيرات فى رأى المبحوثين يرجع للسن.
- كما تبين من هذا الجدول عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين متغيرى الديانة واستقلال القضاء حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها وتشير النتائج إلى أن نحو ٦% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الديانة.

- وقد أظهرت نتائج الجدول عن وجود علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية استقلال القضاء والدخل، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ويشير معامل التحديد إلى أن ٤١% من التغيرات فى رأى المبحوثين يرجع إلى الدخل.
- كما أتضح من هذا الجدول عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين متغيرى استقلال القضاء والحالة الاجتماعية حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها، وتشير النتائج إلى أن نحو ٦% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الحالة الاجتماعية.
- وقد أظهرت نتائج الجدول عن وجود علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية استقلال القضاء والحالة التعليمية، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويشير معامل التحديد إلى أن ٥٣% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الحالة التعليمية.
- كما أتضح من الجدول أيضاً عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين العضوية فى أحزاب سياسية واستقلال القضاء حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها، وتشير النتائج إلى أن ١١% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى العضوية فى أحزاب سياسية.

رابعاً : العلاقة الإنحدارية بين اتجاهات النخبة في قضية مكافحة الإرهـــاب وبعض متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٤٠)

العلاقة الانحدارية بين اتجاهات النخبة فى قضية مكافحة الإرهاب والمتغيرات المفسرة

المتغير	ر	ر٢	ت	المعنوية
النـــوع	+٠,٧٧	٠,٦٤	٢٥,٢٦	**
السن	+٠,٦٤	٠,٧٢	٢٦,٦٤	**
الديانة	+٠,٢٢	٠,٠٦	٧,٣٢	غير دال
الدخل	+٠,٥٥	٠,٣٩	١٧,٣٦	*
الحالة الاجتماعية	-٠,٣٣	٠,١٣	١١,٧٦	غير دال
الحالة التعليمية	+٠,٧١	٠,٧٧	١٥,٤٤	*
العضوية فى أحزاب سياسية	+٠,٢٥	٠,٠٨	٧,٤٣	غير دال

* دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥

** دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

- أوضحت نتائج هذا الجدول أن هناك علاقة طردية بين رؤية المبحـــوثين من النخبة لقضية مكافحة الإرهاب والنوع، ولقد تأكـــدت تلـــك العلاقـــة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، ويشير معامل التحديد إلى أن ٦٤% من التغيرات فى رأى المبحوثين يرجع إلى المبحوثين.
- وكشفت نتائج الجدول أيضاً عن وجود علاقة طردية بين الـــسن وقـــضية مكافحة الإرهاب عند مستوى معنوية ٠,٠١ حيث يُشير معامل التحديد إلى أن ٧٢% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى ذلك المتغير.
- وأتضح من هذا الجدول عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين الديانة وقـــضية

مكافحة الإرهاب حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها وتشير النتائج إلى أن ٦% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الديانة.

- وأظهرت نتائج الجدول عن وجود علاقة طردية بين الدخل وقضية مكافحة الإرهاب وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥ مما يشير إلى أنه كلما ازداد دخل المبحوثين من النخبة كلما ازداد اتجاهاتهم نحو مكافحة الإرهاب كما يشير معامل التحديد ٣٩% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى ذلك المتغير.
- وكشفت نتائج الجدول عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين الحالة الاجتماعية وقضية مكافحة الإرهاب حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها وتشير النتائج إلى أن ١٣% فقط من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الحالة الاجتماعية.
- وقد أظهرت نتائج الجدول عن وجود علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية مكافحة الإرهاب والحالة التعليمية ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ويشير معامل التحديد إلى أن ٧٧% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الحالة التعليمية.
- كما أتضح من نتائج الجدول عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين درجة العضوية فى أحزاب سياسية وقضية مكافحة الإرهاب حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها وتشير النتائج إلى أن ٨% فقط من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى العضوية فى أحزاب سياسية.

خامساً : العلاقة الانحدارية بين اتجاهات النخبة فى قضية تقوية دور الأحزاب السياسية و المتغيرات المفسرة.

جدول رقم (٤١)

المتغير	ر	ر٢	ت	المعنوية
النوع	+٠,٤٨	٠,٢٠	٧,٤٧	*
السن	+٠,٢٥	٠,٠٦	٧,٣٢	غير دال
الديانة	-٠,٣٥	٠,١٩	٨,٢١	غير دال
الدخل	+٠,٦٨	٠,٤٣	١٨,٥٢	*
الحالة الاجتماعية	-٠,٤٤	٠,٢١	٧,٣٦	غير دال
الحالة التعليمية	+٠,٦٨	٠,٤٣	١١,٥٧	**
العضوية فى أحزاب سياسية	+٠,٩٣	٠,٩٦	١٦,٦٧	**

* دال عند مستوى معنوية ٠,٠٥

** دال عند مستوى معنوية ٠,٠١

- كشفت نتائج هذا الجدول أن هناك علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية تقوية دور الأحزاب السياسية والنوع، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ويشير معامل التحديد إلى أن ٢٠% من التغيرات فى رأى المبحوثين يرجع إلى نوع المبحوثين.
- وقد اتضح أيضاً عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين متغيرى السن وقضية تقوية دور الأحزاب السياسية حيث لم تثبت معنوياتها وتشير النتائج إلى أن نحو ٦% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى السن.
- كما اتضح من هذا الجدول عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين متغيرى قضية تقوية دور الأحزاب السياسية والديانة حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية المتعارف عليها وتشير النتائج إلى أن

١٩% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الديانة.

- وقد أظهرت نتائج الجدول عن وجود علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية تقوية دور الأحزاب السياسية والدخل، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ويشير معامل التحديد إلى أن ٤٣% من التغيرات فى رأى المبحوثين يرجع إلى الدخل.
- واتضح من هذا الجدول عن عدم وجود علاقة مؤكدة بين متغيرى قضية تقوية دور الأحزاب السياسية والحالة الاجتماعية حيث لم يثبت معنوياتها عند أى مستوى من مستويات المعنوية، وتشير النتائج إلى أن نحو ٢١% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الحالة الاجتماعية.
- وقد كشفت نتائج الجدول عن وجود علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية تقوية دور الأحزاب السياسية والحالة التعليمية، ولقد تأكدت تلك العلاقة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويشير معامل التحديد إلى أن ٤٣% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى الحالة التعليمية.
- كما أتضح من الجدول عن وجود علاقة طردية مؤكدة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين العضوية فى الأحزاب السياسية وتقوية دور الأحزاب السياسية حيث يشير معامل التحديد إلى أن ٩٦% من التغيرات فى رأى المبحوثين ترجع إلى ذلك المتغير.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية ما يلى :-

بالنسبة للتساؤل الأول عن : ما مدى وعى النخبة بالدستور الحالى ؟

- أظهرت النتائج ارتفاع نسبة وعى النخبة بمفهوم الدستور فقد احتل المرتبة الأولى نسبة الذين يرون أن الدستور هو القانون الحاكم فى الدولة بنسبة ٣٣%، بينما احتل المرتبة الثانية بنسبة الذين يرون بأن الدستور هو الذى يقر الحقوق والحريات للناس بنسبة ٢٦,٣%، ثم جاء فى المرتبة الثالثة نسبة الذين يرون أن الدستور بأنه هو عقد بين الحاكم والمحكومين بنسبة ٢٤,٤%، وقد بلغ نسبة الذين يرون بأن الدستور هو الذى يبين هوية الدولة ونظام الحكم بنسبة ١٦% من حجم عينة الدراسة الكلية.
- وكشفت الدراسة عن وعى النخبة بالعام الذى صدر فيه الدستور الحالى (عام ١٩٧١) والتى تعمل الدولة على تعديله بنسبة ٦٧% فالدستور هو القانون الأساسى فى الدولة ووثيقة تتسم بالثبات لضمان استقرار المجتمع.
- أوضحت الدراسة عن تدنى وعى النخبة بمعرفتهم بعدد مواد الدستور (٢١١ مادة) حيث بلغت نسبة الإجابات الصحيحة ١٨,٥%، بينما بلغت نسبة الإجابات الخاطئة ٥٣%، ثم بلغت نسبة الذين لم يذكرون عدد مواد الدستور فى إجابتهم ٢٨,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية وتدل تلك النتيجة على انخفاض وعيهم ومعرفتهم بعدد مواد الدستور.
- كشفت الدراسة عن وعى أفراد النخبة بوظائف الدستور المصرى حيث جاءت فى المرتبة الأولى نسبة الذين يرون بأن الدستور هو الذى يحدد كيفية انتخاب رئيس الجهورية بنسبة ٣٥,٥%، ثم جاءت فى المرتبة الثانية نسبة الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد كيفية تعيين الوزراء بنسبة ٢٤,٧%، بينما جاءت فى المرتبة الثالثة نسبة الذين يرون أن

الدستور هو الذى يحدد كيفية محاسبة الوزراء بنسبة ١٥,٩%، ثم جاءت فى المرتبة الخامسة نسبة الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد كيفية إقالة الحكومة بنسبة ١٣,٧%، وجاءت فى المرتبة السادسة نسبة الذين يرون أن الدستور هو الذى يحدد كيفية ضمان استقلال القضاء بنسبة ١٠,٢% من حجم عينة الدراسة الكلية.

- أظهرت الدراسة ارتفاع نسبة وعى النخبة بمعرفتهم بعدد مرات تعديل الدستور (مرتين) حيث بلغت نسبتهم ٧٥% من حجم عينة الدراسة الكلية والباحث يرى أن الدستور المصرى الحالى تعرض إلى تعديلين التعديل الأول كان عام ١٩٨٠ وتم فى خمسة مواضع من الدستور، ثم التعديل الثانى عام ٢٠٠٥ وهو تعديل المادة (٧٦) الخاصة بترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية.
- كشفت الدراسة عن وعى النخبة بمعرفتهم بآخر عام (هو عام ٢٠٠٥) تم فيه تعديل الدستور المصرى الحالى حيث بلغت نسبتهم ٨٦,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، والباحث يرى أن آخر عام تم فيه تعديل الدستور المصرى الحالى هو عام ٢٠٠٥ والذى تم فيه تعديل المادة (٧٦) من الدستور، أى تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بحيث يكون هناك أكثر من مرشح واحد وتم الانتخاب فى هذه الحالة عن طريق الاقتراع السرى العام والمباشر.

<u>أما بالنسبة للتساؤل الثانى عن :</u> ما مدى وعى النخبة بالتعديلات الدستورية ؟

- أظهرت نتائج الدراسة عن وعى النخبة بمعرفتهم بعدد مواد الدستور الصحيحة (٣٤ مادة) حيث بلغت نسبتهم ٧٧,٥% من حجم عينة الدراسة الكلية، ويرى الباحث أن هذا التعديل أكبر تعديلاً حجماً وموضوعاً منذ أن

وضع الدستور عام ١٩٧١ وتُعد نقلة كبيرة فى طريق الإصلاح السياسى للمجتمع المصرى.

- كشفت نتائج الدراسة عن وعى أفراد النخبة بأهمية التعديلات الدستورية فى الوقت الراهن حيث جاءت فى المرتبة الأولى نسبة الذين يرون بأنها ضرورية للإصلاح السياسى حيث بلغت نسبتهم ٣٩,٥%، وجاءت فى المرتبة الثانية نسبة الذين يرون أهمية التعديلات الدستورية لمواكبة التغيرات العالمية حيث بلغت نسبتهم ٣٢,٥%، وجاءت فى المرتبة الثالثة نسبة الذين يرون بأنها أكبر تعديلات تدخل على الدستور بنسبة ٢٨% من حجم عينة الدراسة الكلية.

ويرى الباحث أن التعديلات الدستورية أكبر وأهم تعديلات تدخل على دستورنا الحالى من وقت إصداره فى عام ١٩٧١ وأيضاً تُعتبر حلقة رئيسية فى عملية الإصلاح السياسى وفى أعقاب حوار مجتمعى بدأ بإعلان الرئيس مبادئ رؤيته للتعديلات الدستورية فى برنامجه الانتخابى عام ٢٠٠٥.

- وأوضحت نتائج الدراسة معرفة النخبة بأهداف التعديلات الدستورية فقد جاءت فى المرتبة الأولى نسبة الذين يرون بأنها تدعم دور البرلمان حيث بلغت نسبتهم ١٧%، وجاءت فى المرتبة الثانية كل من الذين يرون بأنها تحقق التوازن بين السلطات الثلاث، وتدعم مبدأ المواطنة حيث بلغت نسبة كل منهما ١٤,٥%، ثم جاءت فى المرتبة الثالثة نسبة الذين يرون لتوافق مواد الدستور مع التطورات العالمية بنسبة ١٤,١%، بينما جاءت فى المرتبة الرابعة الذين يرون أهميتها لتقوية دور الأحزاب السياسية حيث بلغت نسبتهم ١٣,١%، ثم تساوت فى المرتبة الخامسة كل من الذين يرون

بأنها تزيد من تمثيل المرأة فى البرلمان وأنها تنهى حالة الطوارئ حيث بلغت نسبة كل منها ٩% من حجم عينة الدراسة الكلية.

- أظهرت الدراسة أن ٨١% من أفراد النخبة موافقون على التعديلات الدستورية. ويرى الباحث بأن التعديلات الدستورية سوف تعمل على تدعيم المسيرة الديمقراطية وترسخ لدولة المؤسسات وتوازن بينها، كما أنها خطوة هامة وفارقة فى تاريخ مصر وتدعم مكانة مصر فى قيادة قاطرة الإصلاح بالمنطقة العربية.
- كشفت الدراسة عن وعى أفراد النخبة بأسباب التعديلات الدستورية فقد احتلت المرتبة الأولى نسبة الذين يرون بأن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع حيث بلغت نسبتهم ٣٨,٣%، وقد احتلت المرتبة الثانية نسبة الذين يرون أن الإصلاح الشامل الذى احتاج العالم كله هو من أسباب التعديلات الدستورية حيث بلغت نسبتهم ٣١%، وبينما جاءت فى المرتبة الثالثة نسبة الذين يرون الاتجاهات المتناقضة للعولمة بنسبة ٣٠,٧% من حجم عينة الدراسة الكلية ويرى الباحث أن بعض مواد الدستور تجاوزها الواقع وخاصة تلك التى تنص على أن نظام الدولة اشتراكى وأن القطاع العام هو الذى يقود التنمية وأن تحالف قوى الشعب العاملة هو الذى يقود المجتمع وغير ذلك من المواد التى تتحدث عن "السلوك الاشتراكى" و"المدعى الاشتراكى" وغيرها وقد انتهى ذلك كله ولابد من تعديل هذه المواد حتى لا تكون هناك فجوة بين النصوص الدستورية والواقع كما أن موجة الإصلاح الشامل التى اجتاحت العالم كله وبينه مصر فرضت النظر فى إدخال تعديلات على الدستور فى اتجاه تعزيز الحريات العامة والديمقراطية وسلطات الدولة المختلفة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأيضاً العولمة باتجاهها المتناقضين، الاندماج العالمى على السطح وتفتيت وحدة

بعض الدول خاصة فى منطقتنا تحت السطح فرض بدوره ضرورة النظر فى أن يتضمن الدستور ما يحمي وحدة المجتمع المصرى ويعزز تماسكه فى مواجهة أية احتمالات من هذا النوع قائمة أو قادمة.

- أظهرت نتائج الدراسة عن وعى النخبة بمعرفتهم بالحالات التى يتم فيها تغيير الدستور بالكامل حيث جاءت فى المرتبة الأولى نسبة الذين يرون فى حالة التغيير الشامل والجذرى من الحالات التى يتم فيها تغيير الدستور بالكامل حيث بلغت نسبتهم ٤٢%، بينما جاءت فى المرتبة الثانية نسبة الذين يرون تغيير الدستور بالكامل فى حالة تعرض الدولة للتفكك حيث بلغت نسبتهم ٣٥,٤%، وجاءت فى المرتبة الثالثة نسبة الذين يرون تغيير الدستور بالكامل فى حالة وحدة دولتين أو أكثر بنسبة ٢٢,٦% من حجم العينة.

ويرى الباحث أن تغيير الدستور لأى دولة يتم فى حالات محددة فمثلا أن تكون الدولة بصدد تغيير شامل وجذرى فى نظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى كأن تتحول مثلاً من نظام ملكى إلى جمهورى أو العكس مثلما حدث فى مصر بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢، أو أن تتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية مثلما حدث فى دول أوروبا الشرقية فى مطلع التسعينيات أو أن تكون الدولة موحدة ثم تتعرض للتفكك والانقسام إلى دويلات أو دول مثلماً حدث ليوغوسلافيا، والاتحاد السوفيتى حيث يفرض الواقع الجديد أن يكون لكل دولة نتجت عن هذا التفكك أو التقسيم بما فيها الدولة الأم دستورها الجديد الخاص بها ليتم وضع دستور جديد للدولة الموحدة مثلما حدث عقب الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وبين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية فى مطلع التسعينيات.

وكما يرى الباحث أن كل هذه الحالات لا تنطبق على الوضع

المصرى حالياً فنحن بصدد تطوير نظام قائم وليس تغييره أو الانقلاب عليه، وبالتالى لا يوجد أى مبرر للمطالبة بدستور جديد.

وبالنسبة للتساؤل الثالث عن : ما مدى وعى النخبة بأهمية التعديلات الدستورية ؟

- كشفت الدراسة عن وعى النخبة بأهمية التعديلات الدستورية فقد بلغت نسبة الذين يرون أن التعديلات الدستورية ستكون فى صالح الوطن وليس لصالح حزب سياسى معين حيث بلغت نسبتهم ٨٥%. ويرى الباحث أن التعديلات الدستورية تمثل رؤية شاملة للمستقبل تتوخى المصالح العليا للوطن والشعب وليس المصالح الضيقة لنخبة أو حزب أو فئة معينة وبإدراك يفهم واقع المجتمع المصرى وخصوصياته وضرورية تحقيق التوازن الدقيق بين هذه النقلة النوعية فى حياتنا السياسية والحفاظ على استقرار الوطن وأمنه وتماسك مجتمعه ووحدة أبنائه.
- كما كشفت الدراسة أن ٨٥,٥% من أفراد النخبة يرون أن التعديلات الدستورية هى خطوة مهمة فى مسيرة الإصلاح السياسى فالتعديلات سوف تفتح الباب أمام ممارسات جديدة فى البرلمان والحكومة والأحزاب والمواطن المصرى وهى ممارسات سوف تعزز مسيرة الديمقراطية فى مصر.
- أظهرت نتائج الدراسة أن ٨٤% من أفراد النخبة يرون أن التعديلات الدستورية ستؤدى إلى مزيد من الانفتاح والديمقراطية، ويرى الباحث أن هذه التعديلات سوف تؤدى إلى دفع مسيرة الديمقراطية والمشاركة السياسية وتفعيل الحياة السياسية والعمل الحزبى وصولاً إلى أحزاب سياسية قوية وقادرة على إثراء التجربة الديمقراطية.

- كما أظهرت نتائج الدراسة أن ٨٢,٥% من أفراد النخبة يرون أن التعديلات الدستورية ستكون بارقة أمل لمستقبل زاخر بالتقدم والرفاهية.
- وكشفت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة أفراد النخبة الذين يرون أن التعديلات الدستورية ستدعم قيمة الانتماء وستساعد على دفع وتحفيز المواطنين للمشاركة السياسية ودفع عجلة التنمية حيث بلغت نسبتهم ٧٧% من حجم العينة. ويرى الباحث بأن هذه التعديلات سوف تزيد من قدرات المواطنين على المشاركة فى صنع القرار من خلال تقوية البرلمان بمجلسيه لآن سلطة الشعب من خلاه نوابه.
- أوضحت الدراسة أن ٧٥,٥% من أفراد النخبة يرون بأن التعديلات الدستورية تفتح الباب لمزيد من الاستثمارات ومزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويرى الباحث بأن العامل الاقتصادى ليس هو العامل الوحيد فى توجيه الاستثمارات بل يدخل بقوة عنصر الاستقرار السياسى فى إقرار الاستثمار ومن نماذج ذلك ما حدث عند إصدار قانون الضرائب الجديد وما يشمله من تخفيضات وتسهيلات ضريبية وكانت ردود الفعل من جانب المستثمرين الأجانب إيجابية جداً.
- أظهرت نتائج الدراسة أن التعديلات الدستورية ستعمل على تعزيز الحريات حيث بلغت نسبتهم ٧١% من حجم العينة الكلية، فالتعديلات سوف تعطى حريات أكبر مما ينعكس على القوانين القائمة التى تؤثر فى حياة كل مواطن فى كافة المجالات.
- وكما أظهرت النتائج أن ٨٤,٥% من أفراد النخبة يرون أن التعديلات الدستورية ستعمل على حماية وحدة المجتمع المصرى، ويرى الباحث أننا جميعاً أبناء آدم وحواء وأبناء وطن واحد واختلافنا فى العقائد الدينية لحكمة ارتضاها المولى وسبحانه وتعالى "فلو شاء الله لجعل الناس جميعاً

على دين واحد" فالشعب المصرى أقباطاً ومسلمين سيظلون فى رباط وبخير وسلام وأمن وأمان وإخاء دينى إلى ما شاء الله.

- كشفت الدراسة أن ٧٤,٥% من أفراد النخبة يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان من خلال : مساءلة الحكومة ـ وسحب الثقة من الحكومة دون إجراء استفتاء ـ وإقرار الموازنة العامة للدولة.
- وكما كشفت النتائج أن ٦٤% من أفراد النخبة يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على تفعيل دور الأحزاب السياسية. ويرى الباحث بأن التعديلات سوف تعطى للمشرع القدرة على اختيار النظام الانتخابى الذى يكفل تمثيلاً أكبر للأحزاب السياسية فى مجلس الشعب والشورى ويزيد من تمثيل المرأة فى المجلسين، كما يتضمن التعديلات تقوية دور الأحزاب من خلال تعديل المادة (٧٦) وبشكل يؤدى إلى تيسير الشروط الدائمة لقيام الأحزاب بالتقدم بمرشحين لانتخابات الرئاسة وإعطاء فسحة من الوقت للأحزاب حتى تستوفى الشروط الدائمة للترشيح.
- وأظهرت الدراسة أن ٥٦,٥% من النخبة يرون بأن التعديلات الدستورية تعمل على زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان، والباحث يرى أن تمثيل المرأة فى البرلمان تمثيل سطرى وهامشى فهى غير قادرة على خوض الانتخابات بطريق النظام الفردى لأن هذا النظام أسفر عن تداعيات سلبية أولها ظهور نظام البلطجة بشكل فج وظهور سطوة رأس المال فى تحريك العمليات الانتخابية فى شكل رشاوى انتخابية تعزز نوايا لا وجود لهم فى دوائرهم الانتخابية وقد أتوا إلى البرلمان ليس من خلال شعبيتهم فى خدمة الجماهير فى الدائرة ولكن من خلال سطوة رأس المال، وفى هذا الزخم من التداعيات السلبية لا تستطيع المرأة خوض الانتخابات بالنظام الفردى

ولكن من خلال التعديلات الدستورية والأخذ بنظام القائمة سوف توضع المرأة على قمة القائمة وبالتالى ستكون لديها فرصة كبيرة للنجاح.

- أوضحت نتائج الدراسة أن ٥٦% من النخبة يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على إنهاء حالة الطوارئ. والباحث يرى أن إصدار تشريع جديد لمكافحة الإرهاب لا يعنى إلغاء قانون الطوارئ ولكنه يعنى إنهاء سريان حالة الطوارئ وما يترتب عليها من وقف العمل بقانون الطوارئ وأن قانون مكافحة الإرهاب سوف يتعامل مع جريمة محددة بذاتها وهى جريمة الإرهاب كما أنه لا يتعارض مع القانون المدنى فقد طبقته دول مثل انجلترا وفرنسا وأسبانيا لزيادة فاعلية سلطة الدولة على مواجهة الجريمة الإرهابية.
- كما أوضحت النتائج أن ٧٢,٥% يرون أن التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء، فإلغاء المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم واستقلال كل هيئة من الهيئات القضائية بمباشرة شئونها سوف يعمل على تعزيز استقلالية كل هيئة من الهيئات القضائية استقلالاً ذاتياً.
- وكشفت الدراسة أن ٧٨,٥% من أفراد النخبة يرون أن التعديلات الدستورية سوف تدعم اللامركزية وتأكيد دور المحليات فالتطبيق السليم للنظام اللامركزى سوف يعطى للمحليات دور حقيقى وفعال فى إدارة شئونها دون الرجوع إلى المؤسسات الإدارية الأعلى فى المحافظة أو العاصمة.
- أما بالنسبة للتساؤل الرابع : ما هى رؤية النخبة لبعض القضايا الأساسية التى يتعرض إليها التعديلات الدستورية ؟
- كشفت نتائج الدراسة أن ١٨% من أفراد النخبة يرون أن قضية المواطنة والديمقراطية قد احتلت المرتبة الأولى من بين القضايا الأساسية التى

يتعرض إليها التعديلات الدستورية، واحتلت المرتبة الثانية قضية تعزيز استقلال القضاء بنسبة ١٤,٧%، بينما احتلت المرتبة الثالثة قضية التوازن بين السلطات بنسبة ١٤,٥% ثم احتلت المرتبة الرابعة قضية دعم الحياة الحزبية بنسبة ١٣,٢%، واحتلت المرتبة الخامسة قضية تطوير المحليات بنسبة ١٠,٤%، ثم احتلت المرتبة السادسة قضية حرية اختيار التوجه الاقتصادى بنسبة ١٠,٣% بينما احتلت المرتبة السابعة قضية مكافحة الإرهاب بنسبة ٩,٥%، واحتلت المرتبة الثامنة قضية المشاركة الفاعلة للمرأة بنسبة ٩,٤% من حجم عينة الدراسة الكلية.

وبالنسبة للتساؤل الخامس : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد النخبة فى تصوراتهم وآرائهم حول قضايا التعديلات الدستورية ؟

- أظهرت النتائج أن قيمة (ف) غير دالة إحصائياً بين العينات الخمسة (قيادات الأحزاب السياسية، أعضاء مجلس الشعب والشورى، أساتذة الجامعات، قيادات النقابات المهنية، رجال الدين الإسلامى والمسيحى) فى قضايا المواطنة وتعزيز استقلال القضاء ــ مكافحة الإرهاب ــ تقوية دور الأحزاب السياسية، وأن قيمة (ف) دالة إحصائياً بين العينات الخمسة فى قضية تقوية البرلمان.
- وكشفت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً فى قضايا التعديلات الدستورية بين (قيادات الأحزاب السياسية، أعضاء مجلس الشعب والشورى، أساتذة الجامعات، ورجال الدين الإسلامى والمسيحى) لصالح عينة قيادات النقابات المهنية وهذا يرجع إلى الدور الذى تلعبه بعض النقابات فى المجال السياسى وفتح ملف الإصلاح السياسى فى مصر من أمثال (نقابة الأطباء ــ المهندسين ــ الصيادلة ــ العلميين ــ المحاميين ــ الصحفيين).

التساؤل السادس : ما هى العوامل المؤثرة فى اتجاهات النخبة نحو قضايا التعديلات الدستورية (النوع ــ السن ــ الديانة ــ الدخل ــ الحالة الاجتماعية ــ الحالة التعليمية ــ العضوية فى أحزاب سياسية) ؟

- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين قضية المواطنة وبين كل من متغير (النوع ــ السن ــ الديانة ــ الدخل ــ الحالة الاجتماعية ــ الحالة التعليمية) حيث كان معامل التحديد على النحو التالى : (٦١%، ٧٢%، ٥٦%، ١٨%، ٥٨%، ٨٦%)، بينما لا توجد علاقة مؤكدة بين هذه القضية والعضوية فى أحزاب سياسية حيث لم تثبت معنوياتها عند أى مستوى معنوية.
- أظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين قضية تقوية البرلمان وبين كل من متغيرات (النوع ــ الدخل ــ الحالة التعليمية ــ والعضوية فى أحزاب سياسية) حيث كان معامل التحديد كالتالى : (٧١%، ٨٣%، ٤٢%، ٩٦%)، بينما لم توجد علاقة مؤكدة بين هذه القضية وبين كل من متغير (السن ــ الديانة ــ الحالة الاجتماعية) حيث كان معامل التحديد على النحو التالى : (٢٠%، ٢١%، ٦%) ولم تثبت المعنوية عند أى مستوى.
- أوضحت النتائج عن وجود علاقة طردية بين قضية تعزيز استقلال القضاء وبين كل من متغير (النوع ــ السن ــ الدخل ــ الحالة التعليمية) عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ٠,٠١ وكان معامل التحديد على النحو التالى : (٥١%، ١٩%، ٤١%، ٥٣%)، بينما لم توجد علاقة مؤكدة بين هذه القضية وبين كل من متغير (الديانة، الحالة الاجتماعية، العضوية فى أحزاب سياسية) حيث كان معامل التحديد كالتالى (٦%، ٦%، ١١%) ولم تثبت المعنوية عند أى مستوى.

- كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين قضية مكافحة الإرهاب وبين كل من متغير (النوع، السن، الدخل، الحالة التعليمية) عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ٠,٠١ حيث كان معامل التحديد على النحو التالى (٦٤%، ٧٢%، ٣٩%، ٧٧%) بينما لم توجد علاقة مؤكدة بين هذه القضية وبين متغير كل من (الديانة ـ الحالة الاجتماعية ـ العضوية فى أحزاب سياسية) حيث كان معامل التحديد كالتالى (٦%، ١٣%، ٨%) ولم تثبت المعنوية عند أى مستوى.
- أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية بين رؤية المبحوثين من النخبة لقضية تقوية دور الأحزاب السياسية وبين كل من متغير (النوع، الدخل، الحالة التعليمية، العضوية فى الأحزاب السياسية) حيث كان معامل التحديد كالتالى : (٢٠%، ٤٣%، ٤٣%، ٩٦%) كما لا توجد علاقة مؤكدة بين هذه القضية وبين متغير كل من (السن، الديانة، الحالة الاجتماعية) حيث كان معامل التحديد كالتالى (٦%، ١٩%، ٢١%) ولم تثبت المعنوية عند أى مستوى.

توصيات الدراسة

١- ضرورة الاهتمام بالثقافة القانونية والدستورية خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتعليمية منذ المراحل الأولى للتعليم الأساسى وربط هذه الثقافة بالقواعد الأخلاقية والدينية والعمل على احترام حقوق الآخرين والحرص على إتباع القواعد القانونية فى المجتمع والحقوق المتبادلة بين الفرد والمجتمع بصورة عامة.

٢- العمل على وضع سياسة لتثقيف جميع المواطنين وزيادة وعيهم القانونى والدستورى وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم والالتزامات القانونية فى حالة الخروج عن القواعد القانونية.

٣- إجراء تعديلات دستورية على بعض مواد الدستور كل فترة زمنية معينة حتى تصبح هذه التعديلات متمشياً مع متطلبات العصر والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.

٤- خلق آليات دستورية لتحويل التعددية الحزبية داخل المجتمع المصرى من مجرد تعددية ورقية لا تأثير لها على الواقع السياسى إلى تعددية حقيقية فى الممارسة تعطى للمواطن المصرى القدرة الحقيقية على التمييز بين الأحزاب المختلفة واختيار أقربها إلى مصالحه الاقتصادية وتصوراته السياسية والفكرية.

٥- تحرير الأداء البرلمانى نفسه وذلك من خلال تعديلات دستورية ولائحيه تطلق حرية الأعضاء فى ممارسة مهامهم البرلمانية من خلال حريتهم فى تقديم الاستجوابات والأسئلة وطلبات الإحاطة ومقترحات القوانين ومناقشة الاقتراحات المقدمة من الحكومة.

٦- دعم وجود منظمات المجتمع المدنى ومؤسساته وذلك فى إطار الثوابت القومية للشعب باعتبار تلك المنظمات نقطة الوسط التى تحدث التوازن

وتقوم بعمليات الفرز الاجتماعى والقيادى وتمثل المختبر الذى تتخلق فى أحشائه القيادات الحقيقية للعمل السياسى والبرلمانى وبدون مثل هذا الدعم سوف يصبح مطلباً بعيد المنال.

٧- ضرورة الفصل بين السلطة السياسية والقضائية وتعزيز مظاهر استقلالية القضاء والحد من تدخل الدولة فى النظام القضائى حتى تستمر عدالة القضاء المصرى، رمزاً لهيبة النظام القضائى ذاته ومؤسساته وتعزز من مستويات الولاء والانتماء بين كل من المواطنين ومجتمعهم.

٨- إدماج المرأة سياسياً وبشكل حقيقى على مستوى الهياكل والمؤسسات السياسية للدولة ككل من خلال رفع نسبة تمثيلها فى الوظائف العامة والمواقع القيادية ولا يقتصر تمثيلها السياسى على الزيادة العددية والمحدودة فى البرلمان فقط.

٩- العمل على تحديث نظام إدارة الحكم المحلى بما يتلائم مع طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحد من صلاحياته والسلطات الممنوحة له ولفئاته الإدارية.

استمارة مقابلة

اتجاهات النخبة نحو التعديلات الدستورية "دراسة ميدانية"

إعداد
دكتور/ أحمد فاروق أحمد حسن
أستاذ مساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب ـ جامعة المنيا

أولاً : البيانات الأولية :

١- الاســـم :

٢- السن :

٣- النوع : ذكر ( ) أنثى ( )

٤- المهنة أو الوظيفة :

٥- الحالة الاجتماعية : أعزب ( ) متزوج ( )

٦- الديانـــة : مسلم ( ) مسيحى ( )

٧- عضوية أحزاب سياسية : عضو فى حزب.

(يذكر اسم الحزب).

٨- عضو فى نقابة أو جمعية أو نادى.

(يذكر اسم النقابة أو الجمعية أو النادى)

٩- عضوية مجلس الشعب أو الشورى أو مجالس محلية.

(يذكر اسم المجلس)

ثانياً : الوعي بالدستور الحالي

١- ما هو مفهومك للدستور المصرى ؟

٢- متى صدر الدستور الحالى الذى عملت الدولة على تعديله ؟

٣- كم عدد مواد الدستور الحالى ؟

٤- ما هي وظائف الدستور المصرى ؟

٥- كم مرة تعرض الدستور الحالى إلى تعديل ؟

٦- ما هو أخر مرة تم فيها تعديل الدستور الحالى ؟

ثالثاً : الوعي بالتعديل الدستوري :

٧- كم عدد مواد الدستور الذى تم تغييره ؟

٨- ما هى أهمية التعديلات الدستورية فى الوقت الراهن ؟

٩- ما هى أهداف التعديلات الدستورية ؟

١٠- هل نحن فى حاجة إلى تعديل للدستور ؟

نعم ( ) لا ( )

١١- ما هى أسباب التعديل الدستورى الآن ؟

١٢- هل توافق على تغيير الدستور بدلاً من تعديله ؟

١٣- ما هى الحالات التى يتم فيها تغيير الدستور بالكامل ؟

١٤- ما هى أهم القضايا المرتبطة بالتعديل الدستورى ؟

رابعاً : الوعى بأهمية التعديل الدستورى

١٥- التعديلات الدستورية فى صالح الوطن وليس لصالح حزب سياسى.

موافق ( ) غير موافق ( )

١٦- التعديلات الدستورية خطوة مهمة فى مسيرة الإصلاح السياسى.

موافق ( ) غير موافق ( )

١٧- التعديلات الدستورية تعنى مزيد من الانفتاح والديمقراطية.

موافق ( ) غير موافق ( )

١٨- التعديلات الدستورية بارقة أمل لمستقبل زاخر بالتقدم والرفاهية.

١٩- التعديلات الدستورية ستدعم قيمة الانتماء وستساعد على دفع وتحفيز المواطنين للمشاركة السياسية ودفع عجلة التنمية.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٠- التعديلات الدستورية سوف تفتح الباب لمزيد من الاستثمارات ومزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢١- التعديلات الدستورية تعمل على تعزيز الحريات العامة.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٢- التعديلات الدستورية تعمل على حماية وحدة المجتمع المصرى.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٣- التعديلات الدستورية تعمل على تقوية دور البرلمان.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٤- التعديلات الدستورية تؤدى إلى تفعيل دور الأحزاب السياسية.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٥- التعديلات الدستورية تعمل على زيادة تمثيل المرأة فى البرلمان.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٦- التعديلات الدستورية تعمل على إنهاء حالة الطوارئ.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٧- التعديلات الدستورية تعمل على استقلال القضاء.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٨- التعديلات الدستورية تعمل على دعم اللامركزية.

موافق ( ) غير موافق ( )

٢٩- ما هى رؤية الصفوة للتطبيق الفعلى للتعديلات الدستورية الجديدة داخل المجتمع المصرى لكى تواجه المتغيرات العالمية ؟

ثانياً : مقياس

لقياس اتجاهات الصفوة نحو بعض قضايا التعديلات الدستورية (المواطنة ــ تقوية البرلمان ــ تعزيز استقلال القضاء ــ مكافحة الإرهاب ــ تقوية دور الأحزاب السياسية)

إعداد

دكتور / أحمد فاروق أحمد حسن

أستاذ مساعد بقسم الاجتماع ــ آداب المنيا

م	العبـــــــــــارات	موافق جدا	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
	أولاً : المواطنة				
١	مصر دولة مدنية تحكمها المواطنة				
٢	تعمل المواطنة على المساواة التامة بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات				
٣	كل المواطنين أمام القانون سواء دون تمييز.				
٤	تعمل المواطنة على الحفاظ على استقرار الوطن فى مواجهة الفتنة والتطرف				
٥	تعمل المواطنة على تفعيل الشعور بالانتماء للوطن				
٦	المواطنة هى أساس الدولة المدنية الحديثة.				
٧	لكل فرد داخل المجتمع له حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون تمييز بسبب (العنصر ــ اللون ــ الجنس ــ				

	الدين ــ الرأى السياسى).				
٨	القضاء على صور التفرقة بين الرجل والمرأة فى أوجه الحياة المختلفة داخل المجتمع.				
٩	تعمل المواطنة على احترام كل الأديان السماوية ولكل مواطن له حق فى إظهار دينه وتعليم المبادئ الدينية الخاصة به.				

م	العبـــــــــــارات	موافق جدا	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
	ثانياً : تقوية البرلمان				
١٠	منح مجلس الشعب دوراً فى سحب الثقة من الحكومة دون اللجوء إلى استفتاء شعبى.				
١١	منح مجلس الشعب دوراً جديداً فى التصويت على برنامج الحكومة.				
١٢	لمجلس الشعب سلطة إصدار قرار بسحب الثقة من الحكومة فى حالة رفض برنامج الحكومة.				
١٣	إعطاء مجلس الشعب الصلاحية فى تعديل الموازنة العامة للدولة.				
١٤	منح مجلس الشعب سلطة المراقبة والمسألة على أعمال الحكومة.				

١٥	منح مجلس الشورى اختصاصاً تشريعياً.				
١٦	منح مجلس الشورى الموافقة على بعض القوانين التى تدخل فى اختصاصه.				
١٧	منح مجلس الشورى دوراً استشارياً فى قضايا أخرى.				
١٨	وضع ضمانات لعدم التصادم بين مجلسى الشعب والشورى فى بعض القضايا التشريعية.				
	ثالثاً : تعزيز استقلال القضاء				
١٩	أفضل استقلال كل هيئة من الهيئات القضائية استقلالاً ذاتياً.				
٢٠	أفضل إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية الحالى				
٢١	أفضل إلغاء المدعى العام الاشتراكى ومحكمة القيم				
٢٢	أفضل إنشاء مجلس جديد يضم رؤوساء الهيئات القضائية ويرأسه رئيس الجمهورية				

م	العبـــــــــــارات	موافق جدا	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
٢٣	منح المجلس الأعلى للهيئات القضائية				

	الجديد التنسيق فى الأمور المشتركة بين الهيئات القضائية.				
٢٤	أفضل الأشراف القضائى الكامل على الانتخابات				
	رابعاً : تقوية دور الأحزاب السياسية				
٢٥	دعم الأحزاب السياسية فى الوقت الراهن ضرورية لأنها تمثل عماد الحياة السياسية والديمقراطية				
٢٦	الأحزاب السياسية هى الألية الأساسية للمشاركة السياسية والتعبير عن مطالب المواطنين				
٢٧	أفضل تخفيف الشروط الخاصة بترشيح الأحزاب لمرشحين لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية				
٢٨	منح الأحزاب السياسية فترة من الوقت حتى تستوفى الشروط الدائمة للترشيح فى الانتخابات الرئاسية				
٢٩	أفضل نظام الانتخابات بالقائمة لأنه يسمح بتمثيل أكبر للأحزاب السياسية فى البرلمان				
٣٠	السماح للأحزاب السياسية بترشيح قياداتها فى الانتخابات الرئاسية القادمة				
٣١	السماح للأحزاب السياسية بخوض				

	الانتخابات الرئاسية بغض النظر عن عدد المقاعد فى البرلمان				
٣٢	أفضل نظام الانتخابات بالقائمة لأنه يساعد على زيادة عضوية المرأة فى البرلمان				
٣٣	أفضل عدم قيام أحزاب على أساس دينى لأنها تؤدى إلى صراعات وفتن داخل المجتمع				
٣٤	الأحزاب الدينية تعمل على عدم الاستقرار داخل المجتمع				
٣٥	الأحزاب الدينية فشلت كثيراً فى بعض الدول				

م	العبـــــــــــارات	موافق جدا	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
	خامساً : مكافحة الإرهاب				
٣٦	أرى أنه من الأفضل وضع قانون لمكافحة الإرهاب بدلاً من قانون الطوارئ.				
٣٧	قانون الإرهاب يخصص فقط لمواجهة الجريمة الإرهابية.				
٣٨	إلغاء حالة الطوارئ يعنى إنهاء العمل بالسلطات الواسعة لقانون				

	الطوارئ.				
٣٩	قانون الإرهاب لا يتعارض إطلاقاً مع القانون المدني.				
٤٠	قانون الإرهاب يهدف إلى منع حدوث جرائم إرهابية.				
٤١	قانون الإرهاب يعمل على زيادة فاعلية سلطة الدولة في مواجهة الجريمة الإرهابية.				
٤٢	قانون الإرهاب يعمل على حماية أمن المواطن والوطن ويساعد على الاستقرار.				

المـــرجع

١- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسى، المفـــاهيم والقـــضايا، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٤٥.

٢- معجم اللغة العربية، المعجم الوجيز، ١٩٩١، ص٣٦٧.

٣- Webster's, New Encyclopedia Dictionary, ١٩٩٥, p.٣٢٥.

٤- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص٣٤٨.

٥- على حسن أحمد، التنشئة السياسية وتأثيرها علـــى الـــصفوة الـــسياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعـــة المنيـــا، ١٩٨٨، ص٤٩.

٦- سيدة إبراهيم سعد، الحراك الاجتماعى للصفوة السياسية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات الإنسانية، جامعـــة الأزهـــر الـــشريف، ١٩٨٤، ص٣.

٧-محمد على محمد، أصـــول الاجتمـــاع الـــسياسى،دار المعرفـــة الجامعيـــة، الإسكندرية،١٩٨٢، ص٦٣.

٨- سيدة إبراهيم سعد، الحراك الاجتماعى للصفوة السياسية، مرجع ســـابق، ص٤.

٩- أحمد ذكى بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبـــة لبنـــان، بيروت، ١٩٨٦، ص١٢٩.

١٠- عبد الهادى الجوهرى، قاموس علم الاجتماع، ط٢، القـــاهرة، مكتبـــة نهضة الشرق، ١٩٨٣، ص١٣١.

١١- Adam Duper and Jessica Kuper, The Social Science Encyclopedia, Second Edition London and New York,

٢٠٠١, p.٢٣٧.

١٢- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، مبحث فى علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ص١٤٢- ١٤٣.

١٣- أحمد زايد، دور جماعات الصفوة الريفية فى التنمية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع وتنمية القرية، جامعة الزقازيق، يناير ١٩٨٥، ص٤.

١٤- محمد الجوهرى، علم اجتماع التنمية، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٩٧.

١٥- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص١٥٤.

١٦- بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص٣٢.

١٧- أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص٧٠.

١٨- R. C. AGr wal, Political Theory S. Chand and Company LTD, ١٩٩٦, pp, ٤٢٨- ٤٤٤.

١٩- أحمد زايد، النخبة السياسية والاجتماعية مدخل نظرى مع إشارة خاصة التى تشكلها فى المجتمع المصرى فى : النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، تحرير أحمد زايد وعروس الزبير، القاهرة، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥، ص ص٣٨- ٣٩.

٢٠- المرجع السابق، ص٧.

٢١- كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٥، ص٤٧.

٢٢- المرجع السابق، ص٤٧.

٢٣- محيى شحاته، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص٤٤.

٢٤- المرجع السابق، ص٤٤.

٢٥- كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص٤٨-٤٩.

٢٦- محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ص٣٨٤- ٣٨٥.

٢٧- محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى، السياسة والمجتمع فى العالم الثالث، ط٢، القوة والدولة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص٧٤.

٢٨- المرجع السابق، ص ص٧٤- ٧٥.

٢٩- محيى شحاتة، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، مرجع سابق، ص ص٧٤-٧٥.

٣٠- السيد الحسينى، علم الاجتماع السياسى، "المفاهيم والقضايا"، مرجع سابق، ص١٦٥.

٣١- كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص٥١-٥٢.

٣٢- المرجع السابق، ص٥٢.

٣٣- محيى شحاتة، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداته، مرجع سابق، ص ص٤٠-٤١.

٣٤- كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص٥٣-٥٤.

٣٥- على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الكلاسيكية، ط٣، دار المعارف، ١٩٩١، ص٤٥٩.
٣٦- سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع "دراسة نقدية"، ط٣، دار المعارف، ١٩٨٢، ص١٣٨.
٣٧- على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الكلاسيكية، مرجع سابق، ص٤٤٣.
٣٨- محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى، السياسة والمجتمع فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص٢٤٥.
٣٩- نيقولاً تيماشيف، نظرية علم الاجتماع "طبيعتها وتطورها"، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، ط٨، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص٢٤٠- ٢٤١.
٤٠- المرجع السابق، ص٢٤٢.
٤١- سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، "دراسة نقدية"، مرجع سابق، ص١٣٣.
٤٢- المرجع السابق، ص ص٢٤٢-٢٤٣.
٤٣- على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، "دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الكلاسيكية"، مرجع سابق، ص٤٤٣.
٤٤- بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص١٠- ١١.
٤٥- على حسن أحمد، التنشئة السياسية وتأثيرها على الصفوة السياسية، مرجع سابق، ص٧٥.
٤٦- كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق، ص٥٥.
٤٧- المرجع السابق، ص٥٥.

٤٨- المرجع السابق، ص٥٥.

٤٩- السيد عبد الحليم الزيات، فى سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة ــ القوة ــ الصفوة)، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠، ص٢٤٩.

٥٠- إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة، دراسات فى النظريات والمذاهب والنظم، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠، ص٢٧٢.

٥١- المرجع السابق، ص٢٧٣.

٥٢- كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق، ص٥٦.

٥٣- المرجع السابق، ص٥٦.

٥٤- Luhmann N, A Sociological Theory of Law London, Routledge & Kegan paul, ١٩٨٨, pp. ١٠٣-١٠٤.

٥٥- I bid, pp. ١٠٤-١٠٦.

٥٦- Rehbinder M., The Relationship between the sociology of law and comparative law: Epistemological Reflection law and state, Vol. ١٨, ١٩٨٨, pp. ١٢٠-١٣٠.

٥٧- ثروت بدوى، القانون الدستورى وتطور الأنظمة السياسية فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩،ص١٣.

٥٨- رمزى الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستورى، ط٣، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص٣٥.

٥٩- يحيى الجمل، القانون الدستورى، ط١، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٥،

ص ص٧٧-٧٨.

٦٠- عبد المجيد سليمان وآخرون، الوسيط فى مبادئ القانون الدستورى، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص ص٣٨- ٣٩.

٦١- محمد عبد الحميد أبو زيد، الوسيط فى القانون الدستورى دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص ص١٧٣- ١٧٥.

٦٢- لمزيد من التفاصيل أنظر كل من :-

- ورقة حول مقترحات التعديلات الدستورية التى تقدم بها رئيس الجمهورية، الحزب الوطنى الديمقراطى، يناير ٢٠٠٧.
- القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، جـ١، قرارات سياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٥، ص ص١٥٤- ١٧٨.

المواد التالية فى الدستور الحالى :

- بالنسبة لتعزيز مبدأ المواطنة المواد (١)، (٥).
- تقوية دور البرلمان المواد (١١٥) (١١٨) (١٢٧) (١٤١)
- تقوية دور الأحزاب السياسية المواد (٦٢) (٧٦)
- تطوير نظام الإشراف على الانتخابات المادة (٨٨)
- التوسع فى اختصاصات مجلس الوزراء وزيادة الضوابط على بعض سلطات رئيس الجمهورية المواد (٧٤)، (٨٢)، (٨٥)، (١٠٨)، (١٣٨)، (١٤٤)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٨)، (١٥١)، (١٦١).
- تعزيز استقلال القضاء المواد (١٧٣)، (١٧٩).
- إلغاء الأحوال الاستثنائية وحماية أمن المواطنين المواد (٤١)، (٤٤)، (٤٥).
- تحقيق التلاؤم بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة المواد (١)، (٤)، (١٣)، (٢٤)، (٣٠)، (٣٣)، (٣٧)، (٥٦).

٦٣- عمر هاشم ربيع وآخرون، مصر والإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١١٤.

٦٤- المرجع السابق، ص ص١١٤- ١١٥.